التقرير السنوي 2011م

بنك الرياض
riyad bank

اكتشف رموز المستقبل...

بنكي... بنك الرياض 800 124 2020 | riyadbank.com

بنك الرياض
riyad bank

بسم الله الرحمن الرحيم

خادم الحرمين الشريفين

الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود

صاحب السمو الملكي

الأمير نايف بن عبدالعزيز آل سعود

ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء

وزير الداخلية

"سنكون البنك السعودي الرائد، الأول في الجودة،
الأول في إثراء القيمة، والأول في الإهتمام بالعملاء،
وتلبية احتياجاتهم،
وذلك بالاستمرار في تطوير خدماتنا،
مع تنمية العائد لمساهمي البنك"

المحتويات

ملخص البيانات المالية 4
مجلس الإدارة 8
كلمة رئيس مجلس الإدارة 10
أعضاء مجلس الإدارة 13
تقرير مجلس الإدارة 14
ملخص إنجازات العام 2011م 34
الخدمات المصرفية للأفراد 36
المصرفية الإسلامية 36
المصرفية الخاصة
والخدمة الذهبية 37
الفروع الخارجية 37
الخدمات المصرفية للشركات 38
قطاع الخزانة 39
إدارة المخاطر 39
التصنيف الائتماني 42
تقنية المعلومات 42
إدارة حوكمة تقنية المعلومات 43
إدارة الجودة 43
قطاع الموارد البشرية 44
التسويق والاتصالات 44
خدمة المجتمع 45
شركات الرياض المالية 46
الآفاق الاقتصادية والمالية
للعام 2011م 48
المقدمة 50
أسواق النفط 52
إقتصاديات دول مجلس
التعاون الخليجي 55
الاقتصاد السعودي 56
الأسواق المالية 59
أداء الاقتصاد الكلي في عام 2011م
والتوقعات لعام 2012م 60
البيانات المالية لعام 2011م 62
تقرير مراجعي الحسابات 64
قائمة المركز المالي 65
قائمة الدخل 66
قائمة الدخل الشاملة 67
قائمة التغّيرات في حقوق
المساهمين 68
قائمة التدفقات النقدية 69
الإيضاحات 70
الإفصاح عن الركيزة الثالثة
لبازل -2 140
الإدارة التنفيذية 148
الإدارة العامة، الإدارات الإقليمية
والفروع الدولية 151

ملخص البيانات المالية

ملخص البيانات المالية – 2011	2011	2010	2009	2008	2007
					مليون ريال
إجمالي الموجودات	180,887	173,556	176,399	159,653	121,350
القروض والسلف، صافي	112,973	106,035	106,515	96,430	67,340
الاستثمارات، صافي	36,616	33,822	32,308	40,329	27,742
ودائع العملاء	139,823	126,945	125,278	105,056	84,331
حقوق المساهمين	30,158	29,233	28,235	25,690	13,187
صافي الربح	3,149	2,825	3,030	2,639	3,011
ربح السهم (ريال سعودي)	2.10	1.88	2.02	2.03	2.93
معدل العائد على متوسط الموجودات	%1.78	%1.61	%1.79	%1.89	%2.94
معدل العائد على حقوق المساهمين	%10.44	%9.66	%10.73	%10.27	%22.84

إجمالي الموجودات
ألف مليون ريال

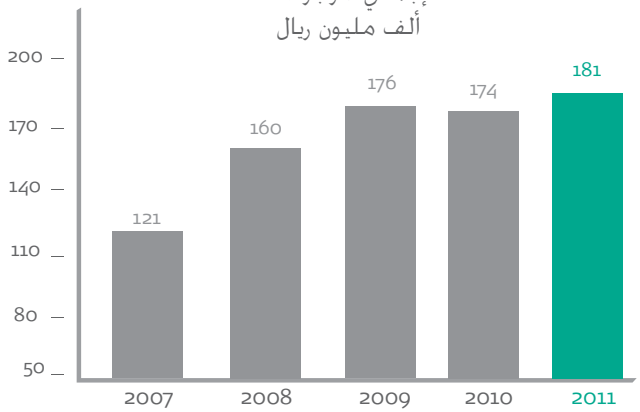

حقوق المساهمين
ألف مليون ريال

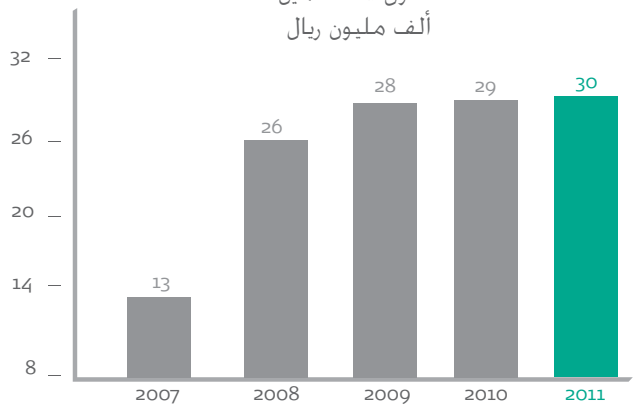

القروض والسلف، صافي
ألف مليون ريال

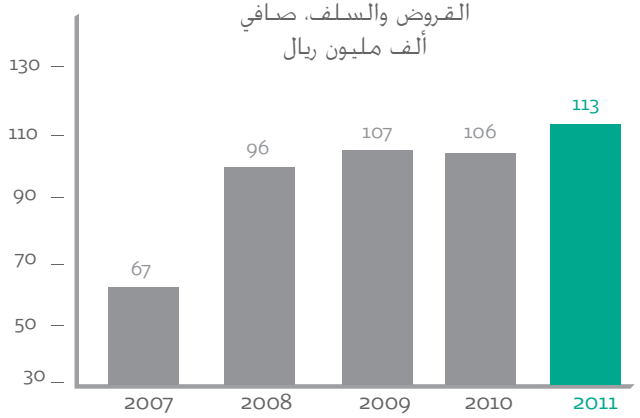

ودائع العملاء
ألف مليون ريال

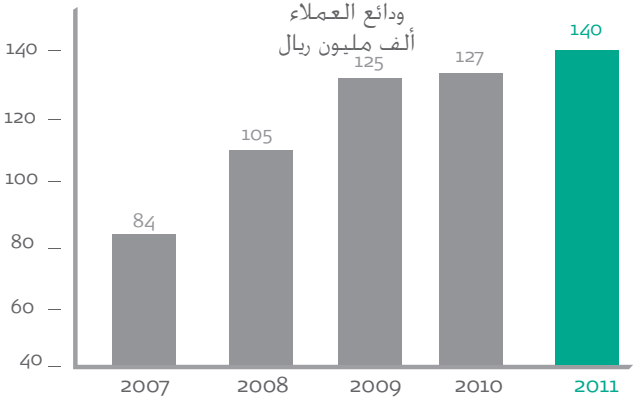

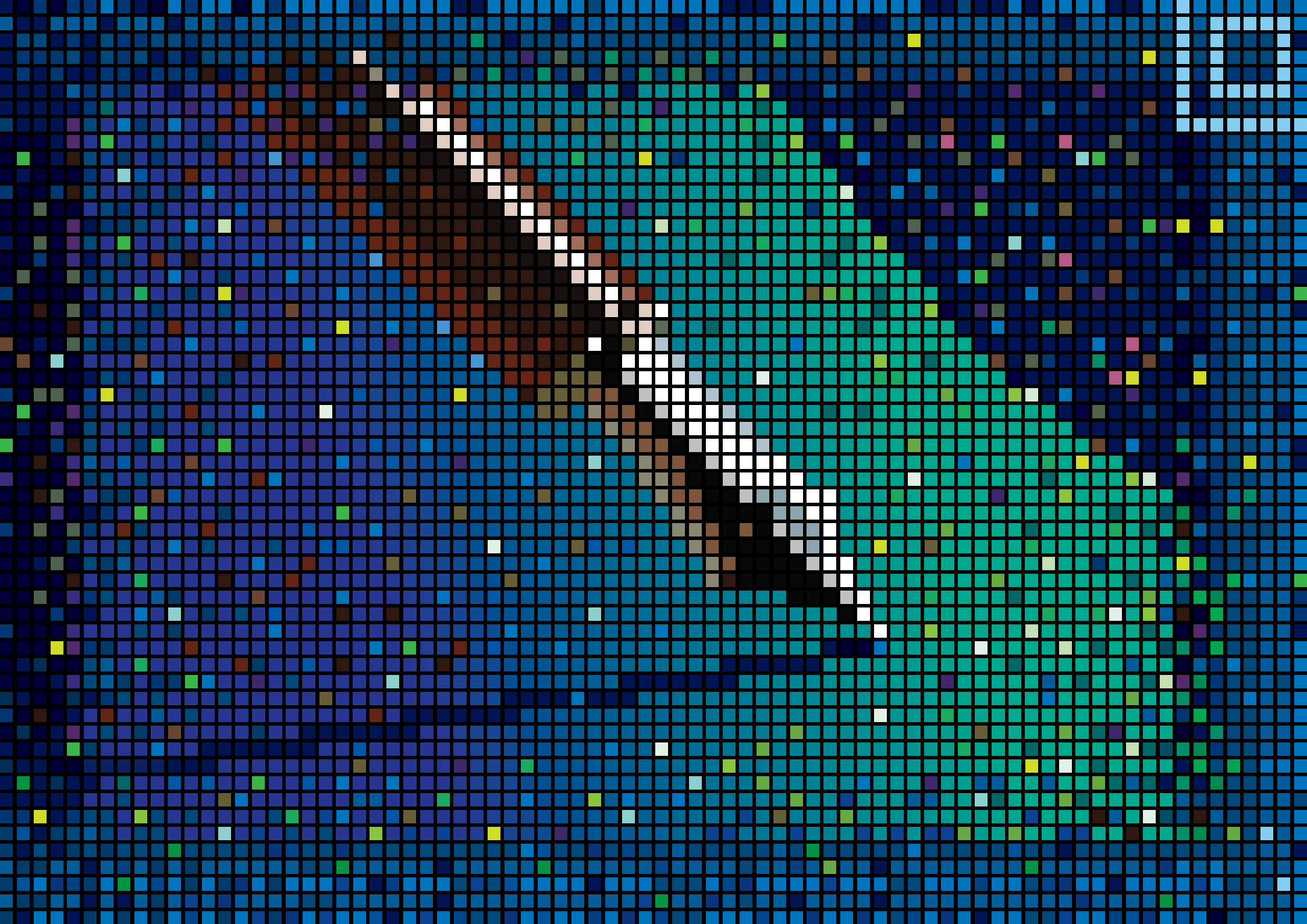

مجلس الإدارة

كلمة رئيس مجلس الإدارة

استمرت تداعيات الأزمة المالية العالمية خلال عام 2011م وتأثيراتها السلبية على الاقتصاد العالمي عامة ، حيث واجه العالم عدداً من الأزمات والتحديات ، من بينها تفاقم وانتشار الاضطرابات المالية في اليونان وامتدادها إلى منطقة اليورو في أسبانيا والبرتغال وأيسلندا وأيرلندا ، وتحولها من مشكلة ديون سيادية متعثرة إلى مشاكل تهدد العديد من المؤسسات المالية والمصرفية الأوروبية ، مما أدى بوكالات التصنيف الائتماني إلى تخفيض التصنيف الائتماني لبعض الدول والمصارف الأوروبية والأمريكية في خطوة قد تؤدي إلى تعقيد جهود حل أزمة الديون التي بدأت قبل أكثر من عامين. كما شهدت منطقة الشرق الأوسط العديد من القلاقل والاضطرابات السياسية التي انتشرت في بعض الدول العربية والتي كان لها آثاراً سلبية على اقتصادياتها .

وبالرغم من أن العام 2011م يعد من الأصعب اقتصادياً على المستوى العالمي، إلا أن الاقتصاد السعودي تمكن من أن يكون بمنأى عن التأثيرات السلبية للأزمة المالية العالمية، وذلك بفضل السياسة المالية والنقدية والمصرفية المحافظة التي تنتهجها وزارة المالية ومؤسسة النقد العربي السعودي، واستجابتها وتفاعلها مع المتغيرات والمستجدات الاقتصادية.

كما ساعد في ذلك متانة الأوضاع المالية للبنوك السعودية، وقدرتها على التعامل مع المخاطر ، والمحافظة على مستويات ملاءة مالية عالية.

وباعتباره أحد أركان القطاع المصرفي السعودي ، فقد تمكن بنك الرياض خلال عام 2011م من المضي قدماً لتحقيق النتائج الإيجابية التي تثري مسيرته المصرفية الرائدة ، وتزيدها تألقاً ، وعمد البنك إلى الاستمرار في تبني كافة السياسات والإجراءات التي تسهم في تعزيز جودة خدماته، وتحقيق العوائد المجزية لمساهميه.

ولقد كان لالتزام البنك بإستراتيجيته المصرفية المحافظة، وحرصه على تفعيل سياساته لتعزيز متانة مركزه المالي أفضل الأثر في تطوير معدلات تقييم ائتماني متقدمة، وفي ترسيخ ثقة وكالات التصنيف الدولية وتطلعاتها المستقرة نحو مستوى أدائه ومستقبله الواعد. وتمكن البنك بفضل تلك الإستراتيجية من تدعيم قدرته التنافسية ورفع حصته السوقية إلى مستويات متقدمة. كما كان لقرار بنك الرياض الاستراتيجي والهام بزيادة رأس ماله في عام 2008م أبلغ الأثر في دعم وتعزيز المركز المالي للبنك، وتمكينه من التوسع في مجالات الإقراض والاستثمار وسائر الأنشطة ، والالتزام بجميع معايير السيولة وكفاية رأس المال والمؤشرات والمعدلات المصرفية الهامة. ولقد حذت معظم البنوك السعودية بعد ذلك حذو بنك الرياض، حيث قامت بزيادة رأسمالها لتتمكن من مواجهة المتطلبات المصرفية الإضافية والمتوسعة.

هذا، وقد حقق بنك الرياض عبر قطاع "مصرفية الأفراد" توسعاً لافتاً في نشاط الاقراض وعزز حصته في السوق مع توالي تنميتها . وفي الوقت ذاته، واصل البنك ريادته ضمن قطاع التمويل الشخصي الذي سجل فيه البنك قفزة نوعية ، حيث نما عدد القروض الشخصية بنسبة 12%، متفوقاً على متوسط معدل النمو العام في السوق المحلية الذي بلغت نسبته 9%. ولم يتوقف البنك خلال عام 2011م عن المضي قدماً بتعزيز نشاطه في مجال التمويل العقاري محققاً نمواً بنسبة 11%.

وامتد النمو ليشمل "البطاقات الائتمانية"، من خلال طرحه منتجات مبتكرة وتحفيز نشاطه التسويقي، بما أسهم في رفع حجم قاعدة عملائه، ودفع شركة ماستر كارد العالمية إلى تصنيف البنك على اعتباره الأسرع نمواً في مجال إصدار البطاقات الذهبية والكلاسيكية في المملكة العربية السعودية ، وكذلك الحال بالنسبة لبطاقات فيزا الذهبية والكلاسيكية.

وانسجاماً مع جهوده في مجال توسيع مظلة خدماته وتنويع مصادر دخله؛ فقد شرع البنك بالمراحل الأساسية لتدشين مشروع "حوالات بنك الرياض" ، والذي من المزمع أن يطلق نشاطه أواسط عام 2012م. كما حافظ البنك على موقعه المتقدم في قطاع "الخدمات المصرفية الإلكترونية" حيث كان بنك الرياض سباقاً على الدوام في تطوير آفاقه، وتعزيز كفاءة النوافذ الإلكترونية التي تتيح لعملاء البنك تنفيذ عملياتهم المصرفية بأقصى معايير المرونة والأمان والفاعلية التامة.

وعلى صعيد "مصرفية الشركات" ، فقد بادر بنك الرياض إلى تقديم مجموعة واسعة من المنتجات المصرفية التجارية ، والموجهة للشركات والمنشآت المتوسطة والصغيرة، عبر برامج تستهدف الارتقاء بجودة الأداء، وتهيئة بيئة أعمال متكاملة الخدمات. وتمكن البنك من الحفاظ على موقعه المرموق كأحد أكبر البنوك المعنية بتمويل النشاط التجاري في المملكة، ودعم أصحاب المنشآت بالحلول التمويلية الملائمة ، بفضل كفاءة برامجه، وقوة محفظة الإقراض التي يتمتع بها.

وعلى نحو متصل ، فقد أكدت البيانات الصادرة عن برنامج "كفالة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة" استمرار بنك الرياض بتبوء موقع صدارة المؤسسات المصرفية الداعمة لمشاريع البرنامج ، إدراكاً من البنك لأهمية هذا البرنامج في خدمة الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية المستدامة.

ولأن إستراتيجية البنك تقوم على المواكبة بين النمو في الأداء والارتقاء بمفهوم "خدمة العميل" من خلال منحه قيمة مضافة ، فقد واصل البنك سعيه إلى الاستمرار في عملية التطوير ورفع الأداء ، حيث استمر في بذل المزيد من الجهود لابتكار خدمات ومنتجات مصرفية واستثمارية تلبي الاحتياجات المتنامية للعملاء ، وتؤكد على دوره الريادي في قطاع الصناعة المصرفية. وبالتوازي مع ذلك؛ فقد واصل البنك تنفيذ برامجه لتطوير أداء موظفيه والارتقاء بجودة وكفاءة الأداء ، انطلاقاً مما يمثله العنصر البشري من ركيزة أساسية للنهوض والتطور.

كما تمكّن بنك الرياض من قطع أشواط طويلة لتوطين الوظائف والتدريب وتأهيل الكوادر السعودية الشابة، وتبني العديد من المبادرات التي تؤكد اهتمام إدارة البنك وثقتها بقدرات المواطن والمواطنة. ولعل الأرقام تعكس اليوم حجم الإنجاز الذي سجله البنك في هذا المجال وتوفير الفرص الوظيفية الواعدة لأبناء الوطن ، والذين باتوا يشغلون ما نسبته 93% من مجمل موظفي البنك و 100% من المناصب القيادية العليا في البنك.

هذا إلى جانب ما أبداه البنك من عناية بالمرأة السعودية وما سخّره من إمكانات أمامها لتمكينها من إثبات قدرتها والاضطلاع بدورها كشريك حيوي في تأدية الأعمال المصرفية المتخصصة ، حيث تشغل السيدات اليوم ما نسبته 20% من إجمالي عدد العاملين في البنك جميعهن سعوديات. وقد أثبتت الموظفات السعوديات قدرتهن على تسلم مختلف المسؤوليات وفي كافة مناحي القطاعات والأعمال في بنك الرياض.

وفي مجال خدمة المجتمع ، واصل بنك الرياض الاضطلاع بدوره الحيوي للمساهمة في تطوير وتنمية المجتمع ومؤسساته، من خلال ما يتبناه من شبكة واسعة للبرامج الثقافية والاجتماعية الطموحة ، فإلى جانب ما يقدمه من تبرعات نقدية لمساندة بعض الجمعيات والمؤسسات الخيرية؛ فإن البنك قد اتجه إلى دعم العديد من البرامج الثقافية والصحية والتعليمية القائمة في جميع أرجاء الوطن.

جاءت هذه النتائج الإيجابية والإنجازات المتواترة لبنك الرياض مبنية على ما اكتسبه البنك من ثقة عملائه ومساهميه، وإخلاص منسوبيه، والتي تتبلور جميعها لتحفّزنا نحو المزيد من العمل والتفاني للارتقاء نحو ما نصبوا إليه من تقدم وازدهار ورفعة تجعل من بنك الرياض خياراً مصرفياً واستثمارياً أولاً، وعلامة دائمة للتميز والريادة.

وفي سبتمبر 2011م ، فقدت أسرة بنك الرياض إنساناً غالياً وعزيزاً على قلوبنا ، هو الأخ فهد عبدالرحمن الهويمل ، رحمه الله ، عضو مجلس الإدارة ، الذي قدم للبنك خدمات جليلة منذ انضمامه إلى المجلس في أكتوبر عام 1995م. ولقد كان ، رحمه الله ، مثالاً للرجل العطاء المخلص المتفاني ، الذي بذل الكثير والكثير من أجل البنك بكل مهنية وكفاءة.

ويسرني أن أرحب بالأخ نادر إبراهيم الوهيبي ، ممثل المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية ، الذي انضم مؤخراً إلى مجلس الإدارة ، واثقاً بأنه سيثري مسيرة البنك بعلمه وجهده.

مع أطيب تحياتي.

رئيس مجلس الإدارة

راشد العبدالعزيز الراشد

مجلس الإدارة

الأستاذ وليد عبدالرحمن العيسى
عضو مجلس الإدارة

الدكتور فارس عبد الله أبا الخيل
عضو مجلس الإدارة

الأستاذ عبد الله إبراهيم العياضي
عضو مجلس الإدارة

السيد عبدالرحمن حسن شربتلي
عضو مجلس الإدارة

الأستاذ راشد العبدالعزيز الراشد
رئيس مجلس الإدارة

الدكتور خالد حمزة نحاس
عضو مجلس الإدارة

الدكتور عبد العزيز صالح الجربوع
عضو مجلس الإدارة

المهندس عبد الله محمد العيسى
عضو مجلس الإدارة

الإستاذ محمد عبد العزيز العفالق
عضو مجلس الإدارة

الأستاذ نادر إبراهيم الوهيبي
عضو مجلس الإدارة

اللجنة التنفيذية:

راشد العبدالعزيز الراشد (رئيس)
عبد الله إبراهيم العياضي
د. فارس عبد الله أبا الخيل
محمد عبد العزيز العفالق
وليد عبد الرحمن العيسى

لجنة المراجعة:

د. خالد حمزة نحاس (رئيس)
عبد الله محمد العيسى
د. ابراهيم العلي الخضير*
د. عبدالله حسن العبد القادر*

لجنة الترشيحات والمكافآت:

عبد الله إبراهيم العياضي (رئيس)
د. فارس عبد الله أبا الخيل
محمد عبد العزيز العفالق
نادر إبراهيم الوهيبي
وليد عبدالرحمن العيسى

مجموعة التخطيط الإستراتيجي:

راشد العبدالعزيز الراشد (رئيس)
د. خالد حمزة نحاس
عبدالرحمن حسن شربتلي
د. عبد العزيز صالح الجربوع
عبد الله محمد العيسى

* أعضاء مستقلون من خارج مجلس الإدارة

تقرير مجلس الإدارة

يسر مجلس الإدارة أن يتقدم بتقريره السنوي عن أداء البنك (بنك الرياض وشركاته التابعة) وإنجازاته وقوائمه المالية للعام 2011م. يقدم هذا التقرير معلومات عن أنشطة البنك، وأهم إنجازاته، واستراتيجياته ونتائجه المالية، ومعلومات عن مجلس الإدارة ولجانه المختلفة ومعلومات أخرى مكملة تهدف إلى تلبية حاجات مستخدم هذا التقرير من المعلومات.

أنشطة البنك الرئيسة

يقوم بنك الرياض بشكل رئيس بجميع الأعمال المصرفية والإستثمارية سواء لحسابه أو لحساب الغير في المملكة العربية السعودية وخارجها، حيث يقوم بتقديم مجموعة متكاملة من الخدمات المصرفية والتجارية للشركات والأفراد وتمويل كافة الأنشطة والمشاريع التجارية والصناعية من خلال شبكة فروعه البالغ عددها 248 داخل المملكة و فرع لندن بالمملكة المتحدة و وكالة هيوستن بالولايات المتحدة ومكتب تمثيلي في سنغافورة. كما يقوم البنك من خلال شركته "الرياض المالية" بتقديم مجموعة متنوعة من خدمات إدارة الأصول، وتلبية احتياجات الأفراد بتوفير خدمات الوساطة في أسواق المال، ومجموعة واسعة من خدمات الإستثمار وصناديق الإستثمار. وتتضمن قائمة الدخل بالقوائم المالية عرضاً للدخل حسب أنشطة البنك الرئيسة، وكذلك الإفصاحات الموضحة في الأرقام 19 و 20 و 21 و 22، كما تم عرض نتائج أعمال وقطاعات البنك بالإفصاح رقم 26 و المرفق بالقوائم المالية الختامية في 31 ديسمبر 2011م. و قد ورد وصف للمخاطر التي يواجهها أو قد يواجهها البنك في المستقبل بالإفصاحات الموضحة في الأرقام 27 و 28 و 29 و 30 باعتبار هذه الإفصاحات جزءاً مكملاً لتقرير مجلس الإدارة.

أهم الإنجازات

أنهى البنك عام 2011م بتحقيق عدد من الإنجازات للأهداف التي تبناها ليكمل مسيرته وبدعم جهوده في التركيز على تطوير الخدمات والمنتجات المصرفية الرئيسة، وذلك بإستحداث منتجات وخدمات متميزة تلبي احتياجات عملاء البنك وتعزز من دوره الريادي في العديد من الأنشطة المصرفية. وقد تنوعت إنجازات البنك في مختلف قطاعاته وأنشطته، وسيتم التطرق إلى عدد من أهم هذه الإنجازات فيما يرد لاحقا.

الخدمات المصرفيّة للأفراد

فيما يتعلق بالخدمات المصرفية للأفراد، ففي عام 2011م، ركز البنك جهده على دعم مكانة البنك في السوق وتنميتها من خلال تطوير منتجاته وخدماته المصرفية، بالإضافة إلى إدخال منتجات وخدمات جديدة، ممّا ساهم في دعم الموقف التنافسي للبنك في السوق.

واستكمالاً لما تم إنجازه خلال عام 2010م فيما يخص منتجات البطاقات الإئتمانية، وخلال عام 2011م اطلق بنك الرياض مجموعة متنوعة من البطاقات الائتمانية، منها برنامج ضمان البطاقات الائتمانية، وإطلاق خطّة التقسيط، وطرح بطاقة تيتانيوم الجديدة. وقد صنّفت شركة ماستركارد بنك الرياض على أنه المصرف الأسرع نموّاً في ميدان إصدار البطاقات الذهبية والكلاسيكية في المملكة العربية السعودية.

وخلال عام 2011م رفع بنك الرياض حصته السوقية، في القروض الشخصية واستمر نشاطه في القروض العقارية، وتم إضافة 11 مركزاً جديداً للخدمة الذهبية في أنحاء المملكة. وحالياً، يبلغ العدد الإجمالي لمراكز الخدمة الذهبية 65 مركزا.

ومن أهم أهدافنا في بنك الرياض تقديم أفضل الخدمات والمزايا لعملائنا، وحرصاً منا على تطوير خدماتنا والرقي بها إلى مستوى تطلعاتهم، ولتحقيق ذلك تم إعادة هيكلة "وحدة رقابة الجودة"، التي تمكّنت من تفعيل التواصل مع العملاء بخصوص الخدمات التي يحصلون عليها في الفروع وخدمات أجهزة الصرّاف الآلي، وغيرها. و تمكّنت هذه الوحدة من إطلاق ممارسة تهدف إلى تلقّي إفادات مباشرةً من العملاء بخصوص الخدمات التي يحصلون عليها في الفروع وخدمات أجهزة الصرّف الآلي. وجرى الإتّصال بنسبة إحصائية عشوائية بلغت حوالي ستة آلاف عميل خلال السنة بهدف الإستعلام عن تجاربهم ودرجة رضاهم عن آخر عمليّاتهم المصرفية.

قطاع الخدمات المصرفية للشركات

يقدم قطاع الخدمات المصرفية للشركات ببنك الرياض مجموعة متكاملة ومتنوعة من المنتجات التجارية والخدمات المصرفية المتخصصة للمؤسسات والشركات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة وذلك على الصعيد المحلي، وكذلك للعملاء السعوديين في الأسواق الخارجية مثل لندن وهيوستن وسنغافورة.

كما يستثمر البنك في موظّفيه ومنتجاته وأنظمته لكي يتمكّن من توفير حلول مرتكزة على الإحتياجات المتغيرة والمتنوعة لعملائنا. ويعمل البنك جاهداً لتطوير معاملات مصرفية ملائمة وفعّالة بالنسبة إلى عملائنا، سواء على الصعيد المحلّي أو الدولي. ويستمرّ البنك بتمويل ودعم عدد من المشاريع الكبرى في الميادين الإقتصادية المتنوّعة في المملكة العربية السعودية، وكذلك دول مجلس التعاون الخليجي من خلال قطاع تمويل الشركات. وقد احتفظ البنك بدوره كأحد أكبر مصارف تمويل التجارة في المملكة، وهو يزوّد عملاءه من أصحاب الشركات بحلول مصرفية متخصّصة.

ويواصل البنك اهتمامه بقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة. وقد بيّنت نتائج برنامج "كفالة" عن استمرار بنك الرياض باحتلال مركز الصدارة، بين البنوك السعودية، في تمويل تلك المشاريع. وقد أطلِقت مبادرة جديدة بهدف زيادة سرعة التجاوب بشكل ملحوظ مع الطلبات الائتمانية في هذا القطاع، بما يتوافق مع تلبية احتياجات عملائنا.

أمّا قطاع المؤسّسات المالية فيلعب دوراً أساسياً من خلال التواصل الفعّال مع شبكة البنوك المراسلة، والتركيز على تقييم مخاطر الفرص التجارية، والمراقبة عن كثب لتطوّرات السوق العالمية.

وقد استمر قطاع مصرفية الشركات القطاع الأكثر مساهمة في نمو الدخل والأصول في البنك بتعزيز مساهمته تلك. وقد حقق البنك خلال العام زيادة ملحوظة في عمليات البيع المتبادلة لإدارة الأموال ومنتجات الخزانة لعملاء مصرفية الشركات.

وقد ساهم البنك من خلال عمليّات تمويل الشركات في دعم عدّة قطاعات اقتصادية ومنها قطاع الإتّصالات وتقنية المعلومات، وتنمية التعدين، والنفط الخام، والبتروكيماويات وغيرها.

ويستثمر البنك في تقنية المعلومات، حيث تم استحداث وإطلاق منتج جديد فائق التطور في إدارة الأموال "رياض أون لاين للشركات". كما أجرينا خلال الفترة المذكورة تحديثاً مهماً لنظام الرياض لتمويل التجارة، وهو الحل المصرفي الإلكتروني لتمويل التجارة.

وتوافقاً مع استراتيجيات البنك، ركزت إدارة الخزانة على تعظيم الإيرادات من العمولات، ولتحقيق هذا الهدف زادت إدارة الخزانة قاعدة عملائها بنسبة 25%، وأسست إدارة جديدة خلال العام قدم خبراؤها مجموعة غير تقليدية من حلول الخزانة المبتكرة للوفاء بمتطلبات العملاء لأغراض التحوط لمخاطر أسعار العمولات ومخاطر أسعار الصرف الأجنبي والمواد الأولية. وقد قامت وحدة إدارة الميزانية، التي تعمل تحت إشراف مباشر من لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بالبنك، بتطوير أسس تحسين الربحية و السيولة، وإدارة المخاطر وتطوير قواعد استرشادية لإستراتيجية إدارة مخاطر أسعار العمولات بالبنك، وسيستمر تطبيق هذه الإستراتيجية كأهم أولويات الإدارة خلال عام 2012م.

وقد حرص البنك على توفير باقة متكاملة من المنتجات المتوافقة مع الشريعة بنوعيها الإستثماري والتمويلي، واستمر البنك في زيادة الوعي لدى عملائه بالمصرفية الإسلامية من خلال عقد وتنظيم العديد من الندوات وورش العمل لعملاء البنك الأفراد والشركات على حد سواء، وقد وصل عدد الفروع المتخصصة

في تلك المنتجات إلى 117 فرع. وتتمثل إستراتيجية البنك في هذا المجال في التعرف على احتياجات العملاء المختلفة والمتجددة وتقديم الحلول المصرفية الناجحة من هذا النوع، و وفق أفضل الممارسات المصرفية المعتمدة من قبل الهيئة الشرعية.

ومن خلال شبكة البنك خارج البلاد متمثّلة بمكاتبنا، فرع لندن ووكالة هيوستن والمكتب التمثيلي في سنغافورة، يسعى بنك الرياض لتوفير الحلول المصرفية في الخارج، لخدمة قاعدة عملاء البنك من الشركات المحلية و العالمية التي لها أنشطة تجارية في المملكة. وتتيح هذه الشبكة تقديم خدمات مصمّمة خصّيصاً لتلبية احتياجات عملائنا المتنوّعة. وفضلاً عن ذلك، يقدّم البنك المشورة في ما يتعلّق بالإستثمارات والأعمال التجارية في المملكة العربية السعودية، مما يؤدّي إلى تعزيز التجارة في المملكة ومصالحها الإستثمارية في الخارج.

ويؤدّي فرع البنك في لندن دوراً فاعلاً في دعم النموّ المتزايد للأنشطة التجارية التي تمارسها أبرز الشركات الأوروبية متعدّدة الجنسيّات مع المملكة. ويتراوح ذلك الدعم فيما بين إصدار الكفالات والاعتمادات المستندية والمساهمة في تمويل أنشطة هذه الشركات في المملكة العربية السعودية. وبالإضافة إلى ذلك، يوفّر فرع لندن لعملائه في المملكة وفروعهم الخارجية خدمات مصرفية مصمّمة خصّيصاً لدعم استثماراتهم الأوروبية في مجال الصناعة والقطاعات الأخرى.

ويُعتبر بنك الرياض النافذة الوحيدة للمصارف السعودية في الأميركيّتين، حيث تؤدّي وكالة هيوستن دوراً مهمّاً في جذب الإستثمارات إلى المنطقة، وأيضاً في مساعدة الشركات الأميركية متعدّدة الجنسيّات على دعم أنشطتها التجارية في المملكة العربية السعودية، خصوصاً في مجالات الطاقة والهندسة والمقاولات والطيران.

كما يتواجد بنك الرياض في الشرق الأقصى حيث يتولّى مكتب سنغافورة التمثيليّ مساعدة عملاء بنك الرياض على استغلال الفرص الإستثمارية في آسيا، وكذلك تطوير العلاقات مع المراسلين والشركات الآسيوية التي تمارس أنشطة تجارية في المملكة العربية السعودية.

تقنية المعلومات وحوكمتها

استمر البنك في الإستثمار وتعزيز صدارته في البنية التحتية وتطبيقات تقنية المعلومات، واستطاع أن يضيف أنظمة متنوعة للرقي بخدماته إلى مستوى أكبر وإتاحة الخدمات الممكنة بصورة أفضل، حيث استطاع استكمال تطبيقات نظامه الجديد للتواصل مع عملائه في مصرفية الشركات من خلال نظام (e-Corp) الذي يسمح لعملائه من الشركات إنجاز معاملاتهم آلياً بصورة أسرع وأكثر أماناً وتوفير التقارير اللازمة على مدار الساعة.

كما واصل البنك تعزيز استخدامه لنظام مستودع المعلومات (Data Warehouse) في كافة مناطق الأعمال في البنك مما ساهم في قدرته على الإستخدام الأفضل للمعلومات في تحقيق خطط البيع و زيادة حصته في السوق. وأضاف البنك إلى المجموعة المتكاملة من الأنظمة والأدوات الآلية مجموعة أخرى في إدارة المدفوعات ومصرفية الأفراد وإدارة المخاطر تساهم في سرعة معالجة البيانات وحمايتها.

علاوة على ذلك، أتاحت إدارة التهيئة وإصدار التعديلات، التابعة لإدارة حوكمة تقنية المعلومات، التطبيق السلس لعدد كبير من إجراءات التحديث والتطوير للأنظمة العاملة والمطبقة في بنك الرياض وذلك بالتعاون مع إدارة اختبارات قبول المستخدمين والذي اشتمل على ظروف اختبارية عالية المستوى تضمن التطبيق المتكامل للتحديث.

ومن جهة أخرى، بذلت حوكمة تقنية المعلومات جهوداً كبيرة في ميكنة إجراءات تأمين الأنظمة، مما أدّى إلى الحدّ من المجهود والوقت اللازمين لتنفيذها. كما استمر البنك في تعزيز منظومته من أدوات أمن المعلومات بهدف تعزيز أمان البنية التحتية لتقنية المعلومات. كذلك تمّ إطلاق مبادرة بالغة الأهمّية هي مبادرة "تراستير" (Trusteer) بهدف حماية العملاء الذين يستخدمون موقع "رياض أون لاين" (RiyadOnline)، وتلك المبادرة هي الأولى من نوعها في المملكة.

وقد تمكنت حوكمة تقنية المعلومات من جعل بنك الرياض متوافقاً مع معايير الأمان الخاصّة بصناعة بطاقات الدفع (PCI)، ويعد ذلك إنجازاً كبيراً لبنك الرياض أسوة بنظرائه في القطاع المصرفي العالمي.

التصنيف الائتماني للبنك

بالرغم من التقلبات في المراكز المالية للبنوك عالميًا وما عصف بها من مخاطر في أدائها مما أثر على متانة مراكزها المالية ودعا وكالات التصنيف إلى إعادة بناء أسس التقييم، فقد نجح بنك الرياض في الحفاظ على تصنيفه الائتماني بشكل ثابت ومستمر، حيث حافظ البنك على تصنيف (A+) من وكالة ستاندرد آند بورز بالنسبة للإلتزامات طويلة الأجل وأعلى تصنيف متاح (A-1) بالنسبة للإلتزامات قصيرة الأجل. كما أبقت وكالة التصنيف الدولية فيتش تصنيف (A+) للإلتزامات طويلة الأجل ودرجة (F1) كأعلى تصنيف متاح بالنسبة للإلتزامات قصيرة الأجل. كذلك حافظ البنك على تصنيف (AA-) بالنسبة للإلتزامات طويلة الأجل وأعلى تصنيف متاح (A+) بالنسبة للالتزامات قصيرة الأجل من وكالة كابيتال انتلجنس. كما اتفقت هذه الوكالات جميعها على عدم تغيير تقييمها الإيجابي للبنك نتيجة تطلعاتها المستقرة لمستقبل البنك مما يعكس قوة ومتانة المركز المالي لبنك الرياض.

القروض على البنك

لا يوجد.

الإستراتيجية والأهداف

تهدف إستراتيجية بنك الرياض إلى تنمية أصول البنك بالتركيز على الأنشطة الرئيسة مع المحافظة على جودة هذه الأصول ومتانتها، والإستحواذ على النصيب الأكبر من قطاعات السوق المستهدفة لتحقيق عوائد مجزية للمساهمين من خلال التطوير المستمر في الخدمات والمنتجات المقدمة والتميز في إدارة المخاطر.

وتهدف استراتيجية بنك الرياض إلى التركيز على السوق المحلية، بحيث تزيد أصولها عبر استهداف الأنشطة المصرفية الأساسية، فيما تحافظ على جودة هذه الأصول ومتانة القاعدة الرأسمالية. كما تسعى استراتيجية البنك لتحقيق أعلى نسبة ممكنة من العائد للمساهمين، وذلك من خلال التطوير المستمرّ للمنتجات والخدمات المقدّمة. ويركّز بنك الرياض على مصرفية الأفراد والأعمال المحلّية لكبار العملاء والمشاريع الناشئة وشركات الوساطة في السوق. مع التركيز على خدمات العمليات المالية للشركات، ومنها تمويل التجارة وإدارة الأموال ودفع الرواتب. ويسعى بنك الرياض إلى المحافظة على مركزه القيادي في قطاع القروض المشتركة الكبيرة من خلال الإستفادة من علاقاته مع العملاء وخبراته وتميزه في عروض الإكتتاب.

وقد قام بنك الرياض سنة 2011م بخطوات متنوّعة هادفة إلى تعزيز ورفع أدائه، وذلك بتنفيذ مشاريع استراتيجية لتحسين الفعالية وترشيد التكاليف. واستمرّ البنك في تطبيق برنامج تطوير الأداء، وهو برنامج رائد يسعى لتحسين ما تمّ تحقيقه من نجاحات وإنجازات ولرفع إنتاجية أنشطة البيع والخدمة في قطاعات الأعمال. وأيضاً تطوير مقاييس الأداء سعياً لبلوغ أعلى مستوى للممارسات المصرفية من خلال التركيز على زيادة إيرادات المبيعات من قنوات التوزيع والبيع البديلة، وكذلك تعزيز قدرة و فعاليّة قطاع خدمات العملاء.

خدمة المجتمع

تنبثق المسؤولية الإجتماعية في بنك الرياض من مفهوم التكافل الإجتماعي الذي دعا إليه ديننا الحنيف، بالإضافة إلى التزامنا بالمفهوم العالمي للمسؤولية الإجتماعية على أنها التزام أصحاب النشاطات التجارية بالإسهام في التنمية المستدامة من خلال العمل مع المجتمع المحلي بهدف تحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم الاقتصاد والتنمية في آن واحد.

وواصل بنك الرياض التزامه بمسئوليته الإجتماعية تجاه المجتمع خلال العام 2011م، متمثلاً في دعم وتبني عدد من البرامج والأنشطة الخيرية في العديد من المجالات، ومن أهمها:

في مجال التعليم والتطوير والثقافة، ساهم بنك الرياض في تطوير البرامج المتنوعة لخدمة المسيرة التعليمية والثقافية المحلية، ومن ذلك دعمه لليوم المفتوح للتوظيف و يوم المهنة في عدد من الجامعات السعودية، و رعاية حفل تكريم الطالبات المتفوقات بمحافظة الأفلاج ولقاء المشاريع الصغيرة بين الواقع والطموح، وملتقى البرنامج الإثرائي لإدارة تعليم حائل، وكذلك ورشة عمل هندسة النماذج التمويلية المتطورة.

وفي مجال التوعية الصحية، ارتأى البنك أن (المعرفة) هي أفضل سلاح في مواجهة المخاطر الصحية، فحرص على رعاية الحملات التوعوية المختلفة في عدد من المجالات المتعلقة بالصحة، كما قام البنك بتوفير عدد من المستلزمات الطبية لمحتاجيها من مختلف فئات المجتمع كنوع من التكافل الإجتماعي، مثل، المشاركة برعاية الأسبوع العلمي والتوعوي لمكافحة داء السكري، ودعم حملة الرضاعة الطبيعية والتعريف بسرطان الثدي.

أما فيما يتعلق بمجال الرعاية المجتمعية، تنوعت رعاية البنك بين العديد من المهرجانات السنوية والترفيهية والرياضية ومنها المهرجان الرياضي لمدينة ينبع، ومهرجان عنيزة الثالث للثقافة، وسباق الجري التاسع والعشرين و أولمبياد الرياضيات في جامعة الملك فهد للبترول والمعادن. وفي مجال رعاية البيئة حرص بنك الرياض على رعاية عدد من الحملات التوعوية في مجال المحافظة على البيئة والحياة الفطرية، كما ساهم البنك في رعاية مختلف الأيام والأسابيع التوعوية العالمية من خلال قنواته الإلكترونية المختلفة، ومن خلال الرعاية والمشاركة في الإحتفالات التي أقامتها الجهات الصحية والأكاديمية والخيرية.

وقد حرص البنك على تحقيق التنمية المستدامة من خلال اختيار البرامج الخدمية في مجال التكافل الإجتماعي التي يمتد عطاءها إلى ما هو أبعد من اللحظة الآنية، من دعم أسر موظفي بنك الرياض المتوفين، وكذلك دعم أنامل ذوات الاحتياجات الخاصة ضمن مشروع "يدوي". كما رعى البنك حملة "ومن أحياها" للتبرع بالأعضاء، ودعم حملة "انت الأساس".

والحصول على العضوية الشرفية في جمعية زهرة للكشف المبكر لسرطان الثدي.

الشركات التابعة

شركة الرياض المالية

شركة الرياض المالية هي شركة تابعة لبنك الرياض و يملكها بالكامل، وقد أنشِئت في المملكة العربية السعودية ورُخّص لها من قبَل هيئة السوق المالية لتقديم خدمات التعامل بصفة أصيل ووكيل ومتعهد بالتغطية والترتيب والإدارة وتقديم المشورة والحفظ للأوراق المالية.

وعمدت شركة الرياض المالية إلى ابتكار وتطوير عدد من المنتجات الإستثمارية التي تلبّي احتياجات شرائح مختلفة من المستثمرين. وقام "قطاع إدارة الأصول" بتوسيع نطاق "إدارة المحافظ الإستثمارية الخاصّة" لصالح كبار المستثمرين والشركات والمؤسّسات العامّة، كما تقدم للشركات برامج ادّخار لموظّفيها.

ونتيجة للجهود المتواصلة، فما زالت صناديق شركة الرياض المالية تتبوّأ مرتبتها المتقدّمة بين أفضل الصناديق أداءً في السوق السعودية. وبالتالي، تمكّنت الشركة من المحافظة على حصّتها في سوق الصناديق المشتركة وفقاً لبيانات هيئة السوق المالية، كما زادت حصصها في قطاع صناديق الأسهم السعودية وقطاع صناديق الأسهم الدولية.

وقد أخذت شركة الرياض المالية على عاتقها عدداً من المبادرات الهادفة إلى توسيع و تنويع نطاق أعمالها واستثماراتها، حيث تم بنجاح إطلاق مشروع "صندوق الرياض العقاري – برج رافال" الذي يوفّر لعملاء الشركة فرصة تنويع محافظ استثماراتهم في السوق المحلّية في مجالات تتعدّى أسهم الشركات وأدوات الدين. كما استمرت الشركة في الوقت نفسه في التوسّع في خدمات إدارة المحافظ الإستثمارية الخاصّة لصالح كبار المستثمرين والشركات والمؤسّسات العامّة.

وفي مجال المصرفية الإستثمارية للشركات، لدى شركة الرياض المالية طاقم ذو خبرات رفيعة المستوى ويوفّر لعملاء الشركة كافّة نشاطات المصرفيّة الإستثمارية، ومنها إدارة بيع أسهم الشركات للعامّة والأفراد، بالإضافة إلى الخدمات الإستشارية في عمليات دمج الشركات وشرائها وعمليات التمويل المُهيكلة.

أمّا فيما يتعلّق بخدمات الوساطة المالية، فقد تمكّنت شركة الرياض المالية من زيادة حصّتها في السوق من كافّة النشاطات التجارية، خصوصاً من خلال تعزيز إمكانيّات التداول عبر شبكة الإنترنت وتحسين خدمات العملاء الإجمالية. وقد أضافت الشركة عام 2011م خدمة التداول عبر الهواتف الخلوية، وأيضاً خدمة تداول إكسترا التي تلبّي احتياجات كبار العملاء وتضيف العديد من الميزات الإضافية السريعة. وما زالت الشركة تستثمر في تحديث خدمات الوساطة المالية عبر المزيد من التركيز على القنوات الإلكترونية.

شركة آجل للخدمات المالية

ساهم بنك الرياض بنسبة 35% في رأس مال تأسيس شركة آجل للخدمات المالية، بالإشتراك مع شركة ميتسوبيشي وبعض الشركات التجارية المحلّية. وقد أطلِقت شركة آجل بمثابة شركة تمويل تأجيريّ، وهي مسجّلة كشركة مساهمة مغلقة وتخضع لأنظمة مؤسّسة النقد العربي السعودي. وتتولّى الشركة تمويل الأصول الرأسمالية في العديد من القطاعات الإقتصادية في المملكة، وقد زادت رأسمالها بشكل ملحوظ لكي تلبّي متطلّباتها التشغيلية.

شركة إثراء الرياض العقارية

شركة ذات مسؤولية محدودة مملوكة بالكامل لبنك الرياض، مسجلة بالمملكة العربية السعودية. وتتولى هذه الشركة القيام بخدمات إدارة الأصول العائدة للملاك وللغير، كما يحق لها بيع وشراء العقارات وغيرها للأغراض التمويلية التي أنشئت من أجلها.

الشركة العالمية للتأمين التعاوني

أسس البنك الشركة العالمية للتأمين التعاوني وهي شركة مساهمة عامة، بالشراكة مع شركة رويال صن المتحدة (الشرق الأوسط) بالبحرين. وتخضع هذه الشركة لأنظمة مؤسسة النقد العربي السعودي وتمارس نشاطها الرئيسي بالمملكة. يمتلك بنك الرياض نحو 30% من الشركة بشكل مباشر وغير مباشر حيث تبلغ نسبة الملكية المباشرة 19.92% كما يمتلك البنك نسبة 21.42% من أسهم شركة رويال صن المتحدة (الشرق الأوسط).

وترجع علاقة بنك الرياض بشركة رويال صن (البريطانية) لأكثر من ثلاثين عاما. وتم طرح 30% من أسهم الشركة العالمية للتأمين للاكتتاب العام، ويتم تداول أسهمها في سوق الأسهم السعودية (تداول).

وكالة شركة الرياض للتأمين

وكالة شركة الرياض للتأمين هي شركة ذات مسؤولية محدودة يملكها بنك الرياض بالكامل، وهي مسجّلة في المملكة العربية السعودية، ومقرها الرئيسي في الرياض. و تهدف إلى الإنخراط في عمليات وكالات التأمين في المملكة العربية السعودية، ومن المتوقّع أن تباشر الشركة أنشطتها قريباً.

ملخص نتائج الأعمال للسنوات الخمس الماضية:

(مليون ريال)

بيـــان	2011	2010	2009	2008	2007
الموجودات					
نقدية و ارصدة لدى البنوك و مؤسسة النقد	23,708	27,867	32,124	17,335	20,747
القروض و السلف، صافي	112,973	106,035	106,515	96,430	67,340
الإستثمارات، صافي	36,616	33,822	32,308	40,329	27,742
ممتلكات و معدات و عقارات اخرى	2,588	2,294	2,236	2,144	1,965
موجودات اخرى	5,002	3,538	3,216	3,415	3,556
إجمالي الموجودات	180,887	173,556	176,399	159,653	121,350
المطلوبات					
ارصدة لدى البنوك	6,242	10,637	16,163	21,213	17,798
ودائع العملاء	139,823	126,945	125,278	105,056	84,331
مطلوبات أخرى	4,664	6,741	6,723	7,694	6,034
حقوق المساهمين	30,158	29,233	28,235	25,690	13,187

(مليون ريال)

بيـــان	2011	2010	2009	2008	2007
إجمالي دخل العمليات	6,321	5,980	5,960	5,248	5,181
إجمالي مصاريف العمليات	3,172	3,156	2,930	2,610	2,170
صافي الربح	3,149	2,825	3,030	2,639	3,011
ربح السهم (ريال سعودي)	2.10	1.88	2.02	2.03	2.93

النتائج المالية:

حقق البنك أرباحاً صافية لعام 2011م بلغت 3,149 مليون ريال مقارنة بـ 2,825 مليون ريال بإرتفاع نسبته 11.5% عن نفس الفترة من العام السابق، كما بلغت أرباحه الصافية 778 مليون ريال خلال الربع الرابع، هذا وقد بلغ إجمالي دخل العمليات 6,321 مليون ريال خلال الإثني عشر شهراً مقابل 5,980 مليون ريال للفترة المماثلة من العام السابق وذلك بزيادة نسبتها 5.7%.

وقد بلغت الموجودات كما في 2011/12/31م 180,887 مليون ريال مقابل 173,556 مليون ريال للعام السابق وذلك بارتفاع نسبته 4.2% ، وبلغت القروض والسلف كما في 2011/12/31م 112,973 مليون ريال مقابل 106,035 مليون ريال للعام السابق وذلك بإرتفاع نسبته 6.5%، كما بلغت الإستثمارات 36,616 مليون ريال مقارنة بمبلغ 33,822 مليون ريال وذلك بارتفاع نسبته 8.3% ، وبلغت ودائع العملاء 139,823 مليون ريال مقابل 126,945 مليون ريال للعام السابق وذلك بارتفاع نسبته 10.1%.

وتشير نتائج البنك بأن أنشطة البنك المصرفية الرئيسة قد حققت نمواً مستمراً، حيث ارتفعت أصول البنك بنسبة جيدة، بالإضافة إلى نجاح البنك في زيادة حصته السوقية من ودائع العملاء. وقد بلغت ربحية السهم للعام الحالي 2.10 ريال، مقابل 1.88 ريال للعام السابق، وما ساهم في ارتفاع ربحية البنك للإثني عشرة شهراً المنتهية في 31 ديسمبر 2011م ، الزيادة في صافي العمولات الخاصة والتحسن في دخل الخدمات البنكية والدخل من تحويل العملات، وكذلك استقرار إجمالي مصاريف العمليات.

وقد حققت الأنشطة المصرفية الرئيسة ممثلة في محفظة الإقراض نمواً جيداً على الرغم من التقلبات الإقتصادية والمالية خلال العام المالي 2011م. كما حقق البنك نمواً في محفظة الإستثمارات في ضوء التحسن النسبي في الأسواق المحلية والعالمية.

وبالرغم من التغيرات والتحديات التي يواجهها القطاع المصرفي، واصل البنك العمل بالإستراتيجيات التي انتهجها مجلس إدارة البنك لتحقيق عوائد مجزية للمساهمين من حيث التركيز على الأنشطة المصرفية الرئيسة واستقرار أصوله مع المحافظة على جودة ومتانة هذه الأصول.

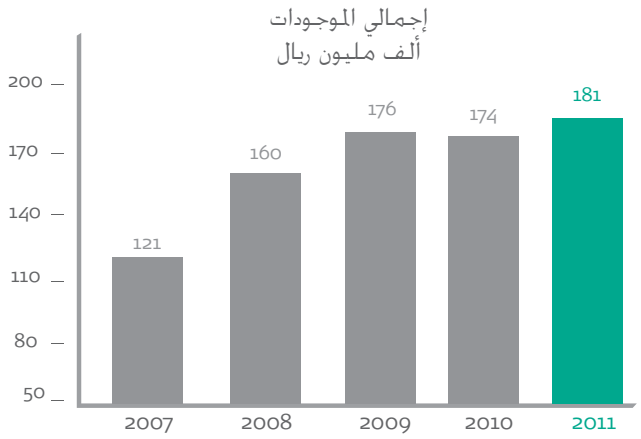

ودائع العملاء
ألف مليون ريال

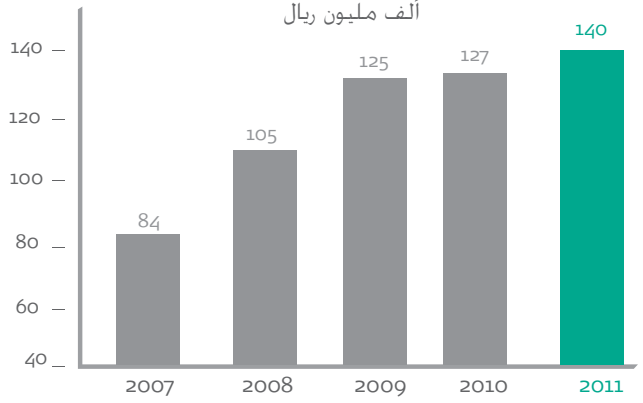

إجمالي دخل العمليات
مليون ريال

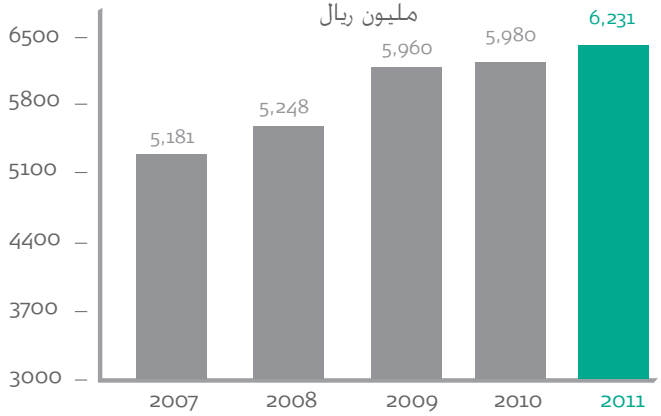

القروض والسلف، صافي
ألف مليون ريال

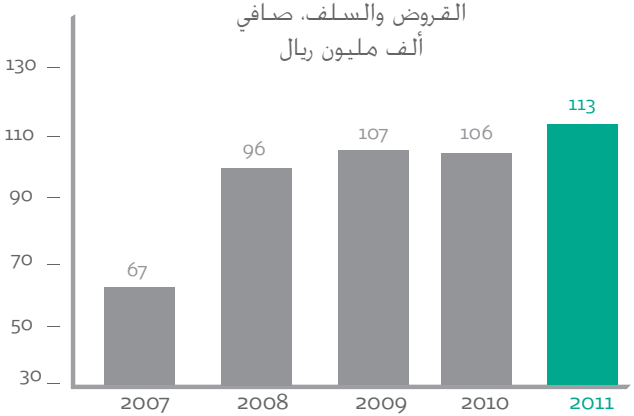

حقوق المساهمين
ألف مليون ريال

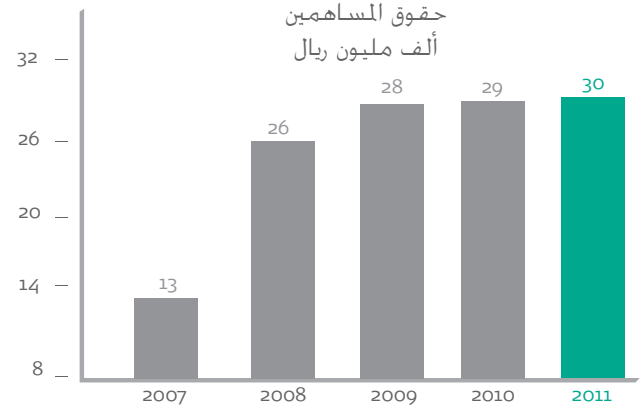

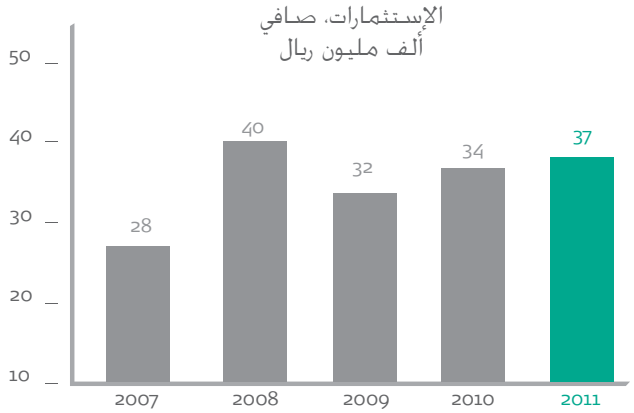

التحليل الجغرافي لإجمالي إيرادات البنك

بلغ إجمالي الدخل للفترة المنتهية في 31 ديسمبر 2011م من عمليات داخل المملكة مبلغ 9,165 مليون ريال، ومن خارج المملكة مبلغ 965 مليون ريال.

ويوضح الجدول التالي التحليل الجغرافي لإجمالي الإيرادات:

(ملايين الريالات)

السنة	داخل المملكة العربية السعودية			خارج المملكة	إجمالي الإيرادات**
	المنطقة (الغربية)	المنطقة (الوسطى)*	المنطقة (الشرقية)		
2011	1,248	5,966	986	965	9,165

* يتضمن المبلغ المحدد للمنطقة الوسطى إيرادات استثمارات مركزية تخص قطاع الاستثمار والخزانة بلغت 4,139 وليست مرتبطة بقطاع جغرافي محدد داخل المملكة. كما يتضمن إيرادات ذات صلة بمناطق أخرى لا يمكن فصلها.

** تظهر الإيرادات أعلاه إجمالاً، ويتم معالجة ما يخص كل بند من الإيرادات حسب طبيعتها في القوائم المالية للوصول إلى الصافي.

التحليل الجغرافي لإجمالي إيرادات البنك من خارج المملكة

(ملايين الريالات)

السنة	خارج المملكة					إجمالي الإيرادات من خارج المملكة
	دول مجلس التعاون ومنطقة الشرق الأوسط	أوروبا	امريكا الشمالية واللاتينية	جنوب شرق آسيا	مناطق أخرى	
2011	178	407	302	38	40	965

توزيعات الأرباح:

يلتزم ا لبنك بالأنظمة السارية ذات العلاقة، ويتبع السياسات التالية عند توزيع الأرباح على المساهمين:

أ) يقتطع ما نسبته 25% من الأرباح الصافية لتكوين الإحتياطي النظامي. ويجوز وقف الإقتطاع متى ما بلغ مجموع الإحتياطي رأس المال المدفوع.

ب) بناءً على توصيات مجلس الإدارة وإقرار الجمعية العامة توزع الأرباح المقررة على المساهمين من الأرباح الصافية كل حسب عدد أسهمه.

ج) تحدد توجهات البنك الإستراتيجية توزيعات الأرباح المرحلية والسنوية وتظهر الأرباح المقترحة للنصف الثاني ضمن حقوق المساهمين، إلى أن تقر الجمعية العامة توصيات مجلس الإدارة.

وقد أوصى مجلس الإدارة بأن تكون توزيعات الأرباح كما يلي :

	لأقرب ألف ريال
الأرباح المبقاة من عام 2010م	610,504
صافي ربح عام 2011م	3,149,353
المجموع	3,759,857
يتم تخصيصها وتوزيعها كالتالي:	
الزكاة الشرعية	150,000
الأرباح النقدية الموزعة على المساهمين عن النصف الأول لعام 2011م	825,000
الأرباح النقدية المقترح توزيعها على المساهمين عن النصف الثاني لعام 2011م	1,125,000
المحول إلى الإحتياطي النظامي	787,339
الأرباح المبقاة لعام 2011م	872,518

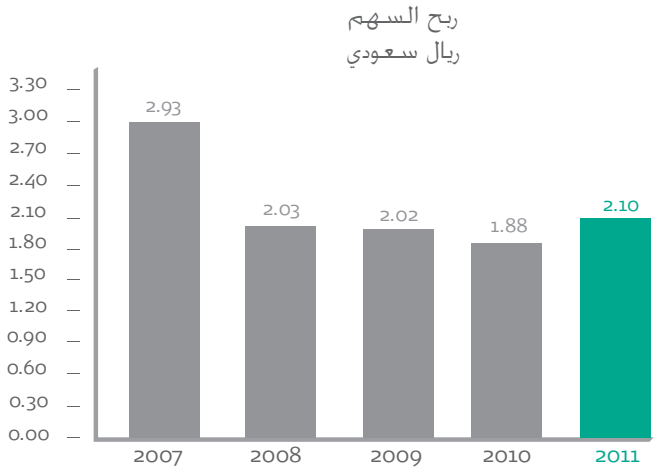

وكان البنك قد قام بتوزيع أرباح للمساهمين خلال شهر يوليو 2011م عن النصف الأول بواقع 55 هللة للسهم الواحد. أما الجزء المتبقي من الأرباح المقترح توزيعها على المساهمين عن النصف الثاني من عام 2011م بواقع 75 هللة للسهم الواحد، فسيتم توزيعه بعد إقراره من الجمعية العامة، ليبلغ بذلك إجمالي مبلغ التوزيعات عن كامل العام 1,950 مليون ريال، وبواقع 1.30 ريال للسهم الواحد.

مجلس إدارة البنك

يتولى إدارة البنك مجلس إدارة مؤلف من عشرة أعضاء، تنتخبهم الجمعية العامة كل ثلاث سنوات، ويجوز في كل مرة إعادة انتخاب الأعضاء الذين انتهت مدة عضويتهم. ويضم مجلس الإدارة في دورته الحالية سبعة أعضاء مستقلين وثلاثة أعضاء غير تنفيذيين وفقاً للتعريفات الواردة بالمادة الثانية من لائحة حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة السوق المالية. وقد تم انتخاب أعضاء مجلس الإدارة الحالي في شهر أكتوبر 2010م، وبلغ عدد جلسات المجلس خلال عام 2011م تسع جلسات، وبلغت نسبة حضور جلسات المجلس 100%، أخذاً بالإعتبار من حضر وكالة عن غيره، وتبلغ نسبة الحضور أصالة 94%.

وفيما يلي سجل حضور كل اجتماع لأعضاء مجلس الإدارة خلال عام 2011م:

أعضاء مجلس إدارة بنك الرياض	الإجتماع الأول	الإجتماع الثاني	الإجتماع الثالث	الإجتماع الرابع	الإجتماع الخامس	الإجتماع السادس	الإجتماع السابع	الإجتماع الثامن	الإجتماع التاسع	الإجمالي
راشد العبد العزيز الراشد (مستقل)	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	9
د. خالد حمزة نحاس (مستقل)	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	9
عبد الرحمن حسن شربتلي (غير تنفيذي)	✓	✓	وكالة	✓	✓	✓	وكالة	✓	وكالة	6
د. عبد العزيز صالح الجربوع (مستقل)	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	9
عبد الله إبراهيم العياضي (غير تنفيذي)	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	9
عبد الله محمد العيسى (مستقل)	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	9
د. فارس عبد الله أبا الخيل (مستقل)	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	9
محمد عبد العزيز العفالق (مستقل)	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	9
نادر إبراهيم الوهيبي* (غير تنفيذي)	–	–	–	–	–	–	**	وكالة	✓	1
وليد عبدالرحمن العيسى (مستقل)	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	9
فهد عبد الرحمن الهويمل* (غير تنفيذي)	✓	✓	✓	✓	✓	وكالة	**	–	–	5

* انتهت عضوية الأستاذ/ فهد عبد الرحمن الهويمل، يرحمه اللّه. وبدأت عضوية الأستاذ نادر إبراهيم الوهيبي للمجلس.

** اعتمد مجلس الإدارة في تلك الجلسة ترشيح الأستاذ نادر إبراهيم الوهيبي خلفاً للأستاذ فهد عبد الرحمن الهويمل.

ويمارس مجلس إدارة بنك الرياض مهامه من خلال اللجان الرئيسة المشكلة من أعضاء مجلس إدارة البنك، فيما عدا لجنة المراجعة التي تضم في تكوينها بالإضافة إلى عضوين من مجلس الإدارة ثلاثة أعضاء مستقلين من خارج المجلس. وفيما يلي توضيحاً للمهام الرئيسة للجان مجلس إدارة البنك:

اللجنة التنفيذية

تقوم اللجنة التنفيذية بممارسة الصلاحيات الائتمانية والمصرفية والمالية والإدارية في البنك والتي تم تحديدها من قبل مجلس الإدارة. وقد بلغ عدد جلسات اللجنة خلال عام 2011م خمس عشرة جلسة، وبلغت نسبة حضور اللجنة 100%.

لجنة المراجعة

تقوم لجنة المراجعة بالإشراف الرقابي على العمليات الخاصة بالتقارير المالية، والعمليات الخاصة بالإلتزام والإمتثال للقوانين والأنظمة ذات الصلة، ومراقبة مدى فاعلية وكفاءة نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر و التوصية باختيار مراجعي الحسابات الخارجيين. وقد بلغ عدد جلسات اللجنة خلال عام 2011م ست جلسات، وبلغت نسبة حضور اللجنة 100%. وتتكون لجنة المراجعة في البنك من خمسة أعضاء، منهم ثلاثة أعضاء مستقلون من خارج مجلس الإدارة وهم، د. إبراهيم العلي الخضير، و د. عبد الله حسن العبد القادر، ود. أحمد علي بايزيد (الذي انتهت عضويته في 2011/10/16م لإستقالته من عضوية اللجنة بسبب ارتباطاته الأخرى)، ويستكمل البنك اجراءات ترشيح عضو بديل عنه.

د. إبراهيم العلي الخضير
عضو لجنة المراجعة

د. أحمد علي بايزيد
عضو لجنة المراجعة

د. عبد الله حسن العبد القادر
عضو لجنة المراجعة

لجنة الترشيحات والمكافآت

تقوم لجنة الترشيحات والمكافآت بالإشراف على تصميم نظام المكافآت وتطبيقه نيابة عن مجلس الإدارة، وإعداد سياسة المكافآت ورفعها لمجلس الإدارة للإعتماد، ومراجعة وتقييم مدى كفاية وفاعلية سياسة المكافآت بصفة دورية للتأكد من تحقيق الأهداف الموضوعة من أجلها، ورفع توصياتها للمجلس لتحديث أو تعديل السياسة. كما تقوم اللجنة بتقييم طرق وأساليب دفع المكافآت ورفع توصيات لمجلس الإدارة عن مستوى وتركيبة هيكل الرواتب والمزايا والمكافآت لكبار التنفيذيين بالبنك، ومراجعة التزام سياسة المكافآت بقواعد مؤسسة النقد.

كذلك تقوم اللجنة بالتوصية لدى مجلس الإدارة بالترشيح لعضوية مجلس الإدارة وفقا للسياسات والمعايير المعتمدة، والتأكد من استيفاء جميع الأعضاء للمتطلبات النظامية لعضوية المجلس طبقا لأنظمة مراقبة البنوك وهيئة السوق المالية ونظام الشركات. وقد بلغ عدد جلسات اللجنة خلال عام 2011م سبع جلسات، وبلغت نسبة حضور اللجنة 100%.

مجموعة التخطيط الاستراتيجي

تقوم هذه المجموعة بالإشراف على إعداد التوجهات الإستراتيجية للبنك ومتابعة وتقييم الخطوات التي اتُخذْتْ لإنجاز أهدافها. كما تقوم المجموعة بمراجعة المشروعات الرئيسة التي شرع البنك في تنفيذها، ومراجعة الأداء المالي والتشغيلي للبنك مقارنة بأهداف الاستراتيجيات الموضوعة. وقد بلغ عدد جلسات المجموعة خلال عام 2011م خمس جلسات، وبلغت نسبة حضور اللجنة 100%.

ويوضح الجدول التالي أعضاء مجلس إدارة بنك الرياض واللجان المنبثقة منه وعضويتهم في هذه اللجان، ونسبة حضور الأعضاء لإجتماعات المجلس ولجانه، أصالةً ووكالةً، والتي بلغ إجماليها 249 اجتماعاً، وبلغ إجمالي نسبة حضور هذه الاجتماعات 100%. كما يوضح الجدول الشركات المساهمة الأخرى التي يشارك أعضاء مجلس إدارة بنك الرياض في مجالس إدارتها:

أعضاء لجان مجلس إدارة بنك الرياض		الحضور %	أسماء الشركات المساهمة الأخرى المشاركين في عضوية مجالس إداراتها
الإسم	العضوية في اللجان		
راشد العبد العزيز الراشد	رئيس اللجنة التنفيذية ورئيس مجموعة التخطيط الاستراتيجي	%100	– الشركة العربية السعودية للاستثمار "سنابل للإستثمار" (مغلقة)
د. خالد حمزه نحاس	رئيس لجنة المراجعة و عضو مجموعة التخطيط الاستراتيجي	%100	– شركة المياه الوطنية (مغلقة) – الشركة العربية السعودية للاستثمار "سنابل للاستثمار" (مغلقة)*
عبد الرحمن حسن شربتلي	عضو مجموعة التخطيط الإستراتيجي	%100	– شركة المصافي العربية السعودية – شركة جولدن بيراميدز بلازا – القاهرة
د. عبد العزيز صالح الجربوع	عضو مجموعة التخطيط الإستراتيجي	%100	– الشركة السعودية لصناعة الورق (ورق) – شركة أميانتيت – شركة الخليج للكيماويات و الزيوت الصناعية (مغلقة) – شركة الإنارة العامة (مغلقة)
عبدالله إبراهيم العياضي*	رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت وعضو اللجنة التنفيذية	%100	– الشركة السعودية للخطوط الحديدية "سار" (مغلقة) – الشركة السعودية للتنمية و الاستثمار التقني "تقنية" (مغلقة)
عبد الله محمد العيسى	عضو لجنة المراجعة وعضو مجموعة التخطيط الإستراتيجي	%100	– شركة الأسمنت العربية – الشركة السعودية للصناعات الأساسية "سابك" – الشركة السعودية للفنادق والمناطق السياحية – الشركة الوطنية للرعاية الطبية (مغلقة) *
د. فارس عبد الله أبا الخيل	عضو اللجنة التنفيذية وعضو لجنة الترشيحات والمكافآت	%100	شركة فواز عبد العزيز الحكير وشركاه
فهد عبد الرحمن الهوبل**	رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت وعضو اللجنة التنفيذية	%100	شركة الخزف السعودي
محمد عبد العزيز العفالق	عضو اللجنة التنفيذية وعضو لجنة الترشيحات والمكافآت	%100	لا يوجد
نادر إبراهيم الوهيبي*	عضو لجنة الترشيحات والمكافآت	%100	الشركة الوطنية للرعاية الطبية (مغلقة)
وليد عبدالرحمن العيسى*	عضو اللجنة التنفيذية وعضو لجنة الترشيحات والمكافآت	%100	الشركة التعاونية للتأمين

* أعضاء يمثلون صندوق الاستثمارات العامة والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية و المؤسسة العامة للتقاعد على التوالي
** انتهت عضوية الأستاذ/ فهد عبد الرحمن الهوبل ممثل المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية في 30/09/2011م.
يرحمه اللّه. وبدأت عضوية الأستاذ نادر إبراهيم الوهيبي للمجلس في 12/11/2011م.

أعضاء خارج مجلس إدارة بنك الرياض باللجان المنبثقة منه		الحضور %	أسماء الشركات المساهمة الأخرى المشاركين في عضوية مجالس إدارتها
الإسم	العضوية في اللجان		
د. إبراهيم العلي الخضير	عضو لجنة المراجعة من خارج مجلس الإدارة	%100	شركة الغاز والتصنيع الأهلية (مغلقة)
د. أحمد علي بايزيد *	عضو لجنة المراجعة من خارج مجلس الإدارة	%100	لا يوجد
د. عبد الله حسن العبد القادر	عضو لجنة المراجعة من خارج مجلس الإدارة	%100	بنك الخليج الدولي (البحرين) – الشركة السعودية للتنمية و الاستثمار التقني "تقنية" (مغلقة)

* انتهت عضوية الدكتور/ أحمد علي بايزيد في 16/10/2011 لاستقالته من عضوية اللجنة لانشغاله بإدارة أعماله الخاصة وتم قبول استقالته بتاريخ 27/11/2011م بعد استكمال المتطلبات النظامية.

تم دفع مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين خلال العام 2011 م كما يلي:

(لأقرب ألف ريال)

البيان	أعضاء المجلس	كبار التنفيذين*
الرواتب	-	15,444
البدلات	729	3,668
المكافآت الدورية والسنوية	3,600	7,396
الخطط التحفيزية	-	422
تعويضات أو مزايا أخرى	102	1,076
مكافأة نهاية الخدمة	-	2,706

* تتضمن مكافآت كبار التنفيذيين الرئيس التنفيذي والمدير المالي للبنك.

التغيير في ملكية الحصص الكبيرة من الأسهم:

يوضح الجدولان التاليان وصفا لأية مصلحة تعود لأعضاء مجلس الإدارة ولكبار التنفيذيين وزوجاتهم وأولادهم القصر في أسهم أو أدوات دين الشركة أو أية من شركاتها التابعة طبقا لأحكام المادة 30 (الفقرة ب) من قواعد التسجيل والإدراج وأي تغيير حدث عليها خلال العام:

المساهمون الرئيسيون من غير أعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذين و زوجاتهم وأولادهم القصر							
الإسم	بداية العام			نهاية العام			
	عدد الأسهم	أدوات الدين	نسبة التملك	عدد الأسهم	أدوات الدين	صافي التغيير	نسبة التملك نهاية العام*
صندوق الإستثمارات العامة	326,304,000	-	%21.7536	326,304,000	-	-	%21.7536
المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	324,378,600	-	%21.6252	324,378,600	-	-	%21.6252
محمد إبراهيم محمد العيسى	130,000,000	-	%8.6667	130,000,000	-	-	%8.6667
شركة النهلة للتجارة والمقاولات	130,211,953	-	%8.6808	139,677,339	-	9,465,386	%9.3118
مؤسسة النقد العربي السعودي	97,974,000	-	%6.5316	97,974,000	-	-	%6.5316

* (لأقرب أربع خانات عشرية)

رئيس و أعضاء مجلس الإدارة و كبار التنفيذين و زوجاتهم و أولادهم القصر							
الإسم	بداية العام			نهاية العام			
	عدد الأسهم	أدوات الدين	نسبة التملك	عدد الأسهم	أدوات الدين	صافي التغيير	نسبة التملك نهاية العام*
راشد العبد العزيز الراشد	14,859,314	-	%0.9906	14,859,314	-	-	%0.9906
د. خالد حمزه نحاس	2,400	-	%0.0002	2,400	-	-	%0.0002
عبد الرحمن حسن شربتلي	137,810,928	-	%9.1874	146,425,747	-	8,614,819	%9.7617
د. عبد العزيز صالح الجريوع	1,600	-	%0.0001	1,600	-	-	%0.0001
عبد الله إبراهيم العباضي	11,000	-	%0.0007	11,000	-	-	%0.0007
عبد الله محمد العيسى	1,425,000	-	%0.0950	1,425,000	-	-	%0.0950
د. فارس عبدالله أبا الخيل	1,176,300	-	%0.0784	1,235,300	-	59,000	%0.0824
محمد عبد العزيز العفالق	32,500	-	%0.0022	33,500	-	1,000	%0.0022
نادر إبراهيم الوهيبي	-	-	-	-	-	-	-
وليد عبدالرحمن العيسى	-	-	-	-	-	-	-
طلال إبراهيم القضيبي	33,432	-	%0.0022	33,432	-	-	%0.0022
سعيد سعدي الصعيري	61,000	-	%0.0041	61,000	-	-	%0.0041

* (لأقرب أربع خانات عشرية)

المدفوعات النظامية المستحقة:

لا توجد على البنك مدفوعات نظامية مستحقة السداد عن عام 2011م عدا ما هو وارد بالبيان أدناه:

(لأقرب ألف ريال)

بيان	2011م
الزكاة الشرعية – مصلحة الزكاة والدخل	150,000
ضرائب تحملها البنك نيابة عن بعض الجهات غير المقيمة (حسب شروط التعاقد)	7,798
ضرائب مستحقة على فروع البنك الخارجية لصالح الجهات الرسمية خارج المملكة	5,625

العقوبات والجزاءات والقيود الاحتياطية :

لا يوجد أي قيد إحتياطي مفروض على البنك من هيئة السوق المالية أو من أي جهة إشرافية أو تنظيمية أو قضائية، وقد بلغت قيمة المخالفات والغرامات التي دفعها البنك من خلال مزاولة نشاطاته التشغيلية 2,479 ألف ريال سعودي وهي تتعلق في معظمها بالأنشطة التشغيلية لأجهزة الصرف الألي وغرامات تشغيلية اخري.

معايير المحاسبة المتبعة:

يقوم البنك بإعداد قوائمه المالية ويتم مراجعتها من قبل المحاسبين القانونيين وفق الإطار العام الذي أقرته مؤسسة النقد العربي السعودي، ويتم تطبيق المعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الصادرة عن مؤسسة النقد والمعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالتقارير المالية، كما يعد البنك قوائمه المالية لتتماشى مع نظام مراقبة البنوك وأحكام نظام الشركات بالمملكة.

وانطلاقاً من دور مجلس الإدارة ومسئولياته في حماية موجودات البنك وودائع عملائه، فإن مجلس الإدارة يؤكد، حسب المعلومات المتوفرة لديه، أنه:

- لا يوجد أي عقد كان البنك طرفاً فيه وتوجد أو كانت توجد فيه مصلحة جوهرية لأي من رئيس وأعضاء مجلس إدارة البنك أو للرئيس التنفيذي أو نائبه للشئون المالية أو لأي شخص ذي علاقة مباشرة بأي منهم، عدا ما ورد بإيضاح رقم 32 المرفق بالقوائم المالية فيما يتعلق بالمعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة.
- تم إعداد سجلات الحسابات بالشكل الصحيح.
- لا يوجد أي شك يذكر بشأن قدرة البنك على مواصلة نشاطه.

وفيما يتعلق بنظام الرقابة الداخلية، وأخذاً في الاعتبار طبيعة أي نظام رقابة داخلية، كما هو وارد أدناه، فإن المجلس يؤكد ان نظام الرقابة الداخلية يعد على أسس سليمة وتم تنفيذه بفاعلية، وأن لدى البنك آلية منتظمة لتصميم أنظمة الرقابة الداخلية المرتبطة بأعمال البنك ووضعها موضع التنفيذ. وتتضمن العناصر الأساسية في نظام الرقابة الداخلية المطبق في البنك تحديداً للصلاحيات والمسئوليات، بما فيها الصلاحيات المالية، لمختلف المستويات الإدارية بما في ذلك مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، والتأكد من فصل المهام والمسئوليات بما يحقق فاعلية الرقابة.

ويقوم المجلس، من خلال لجنة المراجعة المنبثقة منه، بالإطلاع على تقارير المراجعة الداخلية وما توصلت إليه من تقييم لأنظمة الرقابة الداخلية المختلفة، وكذلك تقارير إدارة المخاطر وغيرها بصورة دورية منتظمة، بما يمكّن من توفير تقييم مستمر لنظام الرقابة الداخلية ومدى فاعليته، بالإضافة إلى قيام إدارة المراجعة الداخلية بمتابعة توصياتها بصورة منتظمة والتقرير للجنة المراجعة بما تم، ولم تظهر ملاحظات جوهرية بما يؤثر على عدالة القوائم المالية. ويأتي ذلك ضمن أهداف مجلس الإدارة في الحصول على تأكيدات معقولة عن مدى سلامة تصميم وفاعلية تطبيق نظام الرقابة الداخلية، علماً أن أي نظام رقابة داخلية – بغض النظر عن مدى سلامة تصميمه وفعالية تطبيقه – لا يمكن أن يوفر تأكيداً مطلقاً عن ذلك.

لائحة حوكمة الشركات:

يقوم البنك بتطبيق الأحكام الواردة في لائحة حوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية الصادرة عن هيئة السوق عدا ما تم الإفصاح عنه في نموذج (8) حول مدى الإلتزام بلائحة حوكمة الشركات والتي نلخصها فيما يلي:

- المادة السادسة – حقوق التصويت – لم يتبع البنك التصويت التراكمي ولحين اعتماده بصورة نهائية من قبل الجهات الرقابية ووفق ما يصدر عن مؤسسة النقد العربي السعودي.
- المادة العاشرة – الوظائف الأساسية لمجلس الإدارة الفقرة (د) – حيث تم توثيق السياسات والإجراءات وجاري النظر فيها في ضوء مقترحات مؤسسة النقد المتعلقة بنظام الحوكمة للبنوك العاملة بالمملكة العربية السعودية قبل إقرارها من الجمعية العامة.
- المادة الرابعة عشرة – لجنة المراجعة – اقرت الجمعية العامة العادية لمساهمي بنك الرياض سابقًا تشكيل لجنة المراجعة (طبقًا لما ورد في القواعد والإرشادات التي وضعتها مؤسسة النقد العربي السعودي لتنظيم لجان المراجعة في البنوك السعودية)، وفي اجتماعها الذي عقد بتاريخ 1417/12/21هـ الموافق 1997/04/28م. وقد قام البنك بمراجعة وإعادة صياغة قواعد اختيار أعضاء لجنة المراجعة ومد عضويتهم وأسلوب عمل اللجنة ضمن مشروع لائحة عمل لجنة المراجعة وذلك لمواكبة متطلبات لائحة حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة السوق المالية، وما استجد من ارشادات صدرت لاحقاً من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي، وجاري العمل على استكمالها لعرضها على ذوي الصلة قبل إقرارها من الجمعية العامة.
- المادة الخامسة عشرة – لجنة الترشيحات والمكافآت – تم تشكيل اللجنة وأقر مجلس الإدارة مهام ومسؤوليات اللجنة، وجاري العمل على عرضها على الجمعية العامة لإقرارها.

وبصورة عامة كان البنك سباقاً في تطبيق جوانب متعددة من متطلبات الحوكمة، كما أنه يحرص على الالتزام بجميع لوائح الحوكمة ومواكبة ما يستجد حولها، كما يواصل إكمال عدد من السياسات والإجراءات ذات العلاقة.

الموارد البشرية:

ينصب اهتمام مجلس إدارة البنك بالعنصر البشري باعتباره أهم العناصر تأثيراً في نجاح منظومة العمل المصرفي، ويتبلور هذا الاهتمام في وضع استراتيجيات قصيرة وبعيدة المدى تهدف إلى التركيز على استقطاب حديثي التخرج من الجامعات والمعاهد المتخصصة، والعمل على تأهيلهم لشغل الوظائف المناسبة بالبنك، بالإضافة إلى استقطاب الكوادر من ذوي الخبرات المناسبة. كما يهتم مجلس الإدارة بوضع برامج طموحة لتدريب وتطوير قدرات موظفي البنك الحاليين ودعمهم لتمكينهم من أداء وظائفهم الحالية والمخططة لهم .

ويعمل قطاع الموارد البشرية بشكل متواصل لدعم الأعمال في جميع قطاعات وإدارات البنك على الوفاء بأهدافها والمبادرات الاستراتيجية، وكذلك

دعم برنامج تنمية المهارات القيادية الذي يواصل تأهيل القيادات الجديدة لتبوأ المناصب العليا.

وقد واصل البنك توفير الفرص الوظيفية للمواطنين السعوديين، إذ حصل البنك علي تصنيف ممتاز طبقا للبرنامج الوطني "نطاقات" ، وكذلك الحصول علي أعلي الدرجات في توطين الوظائف، حيث تبلغ نسبة السعودة للوظائف النسائية بالبنك 100%، بما يعادل نسبة 20% من إجمالي قوة العمل بالبنك، هذا بالإضافة إلى أن فريق الإدارة العليا بالبنك جميعهم من الموظفين السعوديين .

ومرة أخرى هذا العام نفذ قطاع الموارد البشرية برنامجا تدريبيا مكثفا، لتوفير أكثر من 8298 فرصة تدريبية سواء داخل المملكة أو خارجها، كما قدم للموظفين الموهوبين فرصا متميزة عبر برنامج بنك الرياض، فضلا عن الاستمرار في تطوير وتشجيع مهارات الفروع من خلال برنامج تطوير الكفاءات.

وتعمل إدارة البنك على حث الموظفين وتحفيزهم بهدف تعزيز ثقتهم وانتمائهم للبنك، وضماناً لإستقرارهم في العمل وتطوير مسارهم الوظيفي بالبنك من خلال دعم البرامج التشجيعية الخاصة بالموظفين مثل برنامج الحوافز والمكافآت التشجيعية وبرنامج الإدخار الإستثماري للموظفين. وقد ورد في إفصاحات القوائم المالية تفاصيل عن هذه البرامج. وفيما يلي أرصدة البرامج التحفيزية للموظفين والحركة التي حصلت على كل منها خلال عام 2011م :

(لأقرب ألف ريال)

بيان	البرامج التحفيزية للموظفين		
	الإدخار الإستثماري		
	حصة الموظف	حصة البنك	الإجمالي
الرصيد كما في بداية العام	36,543	13,149	49,692
المضاف خلال عام 2011م	9,269	3,362	12,631
المستبعد خلال عام 2011م	7,832	3,023	10,855
الرصيد نهاية العام	37,980	13,488	51,468

مراجعو الحسابات:

أقرت الجمعية العامة العادية لمساهمي البنك في اجتماعها السنوي الذي انعقد في 14 مارس 2011م تعيين السادة ديليوت آند توش (بكر أبو الخير وشركاهم) والسادة كي بي إم جي الفوزان والسدحان كمراجعي حسابات البنك للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2011م. وسوف تنظر الجمعية العامة في اجتماعها المقبل في إعادة تعيين مراجعي الحسابات الحاليين أو استبدالهم وتحديد أتعابهم لقاء مراجعة حسابات البنك للعام المالي المنتهي في 31 ديسمبر 2012م، وذلك بعد إطلاعها على توصيتي لجنة المراجعة ومجلس الإدارة في هذا الشأن.

كلمة الختام:

نود أن ننتهز هذه الفرصة لنسجل شكرنا وتقديرنا العميقين إلى خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز – حفظه الله – وإلى صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبد العزيز، ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية، حفظه الله، ولحكومته الرشيدة، ونخص بالشكر وزارة المالية ومؤسسة النقد العربي السعودي وهيئة السوق المالية، لما يلقاه قطاع البنوك والمؤسسات المالية من عون ودعم وتشجيع.

كما يسرنا أن نسجل شكرنا وامتناننا العميق لمساهمينا وعملائنا ومراسلينا كافة على دعمهم وثقتهم الغالية التي تدفعنا إلى المزيد من البذل والعطاء. كذلك نتقدم بشكرنا وتقديرنا إلى موظفي البنك على جهودهم الدؤوبة والمخلصة من أجل تطوير وتحسين الأداء وتحقيق أغراض البنك وأهدافه.

والله من وراء القصد ..

مجلس الإدارة

الرياض في 7 ربيع الأول 1433هـ – الموافق 30 يناير 2012م

ملخص إنجازات العام 2011م

الخدمات المصرفية للأفراد:

عمل قطاع مصرفية الأفراد خلال عام 2011م، على تقديم مجموعة من المنتجات والخدمات المبتكرة، بهدف تقديم خدمات مصرفية متميزة تلبي كافة احتياجات ومتطلبات العملاء المتطورة.

ففي مجال البطاقات الائتمانية، قام البنك بطرح برنامج "الدرع الائتماني" وهي خاصية حماية تضاف إلى البطاقة الائتمانية تقوم بتغطية الرصيد المستحق الخاص بحامل البطاقة في الظروف الصعبة وغير المتوقعة (لا قدر الله)، إذ يصل حد التغطية الائتمانية إلى 300,000 ريال سعودي وهو الأعلى على مستوى المملكة.

كما قام البنك في العام نفسه، بإطلاق برنامج "قسط" للبطاقات الائتمانية، وهي ميزة جديدة متوفرة على جميع بطاقات بنك الرياض الائتمانية ، مما يتيح لحامل البطاقة سداد جميع مشترياته ذات القيمة العالية على أقساط شهرية ميسرة ومتساوية وذلك باختيار إحدى خطط السداد الزمنية 3 أو 6 أو 12 شهرًا ، وبأقل هامش ربح متاح في السوق.

من ناحية أخرى، أطلق البنك بطاقة ماستركارد التيتانيوم الائتمانية الجديدة (التقليدية والإسلامية) وصُممت بشكل فريد وبلونين، اللون الأسود (خاص بالرجال)، واللون الأحمر (خاص بالسيدات).

بطاقات التيتانيوم الائتمانية

وقد صنّفت شركة ماستركارد العالمية بنك الرياض على أنه البنك الأسرع نموّاً في مجال إصدار البطاقات الذهبية والكلاسيكية في المملكة، كما احتلّ بنك الرياض المرتبة الأولى فيما يتعلّق بإصدار بطاقات فيزا الذهبية في المملكة العربية السعودية، والمرتبة الأولى فيما يتعلّق بإصدار بطاقات فيزا الكلاسيكية (استناداً إلى البيانات الواردة في تقرير شركة فيزا عن الفصل الأوّل لعام 2011م).

كما واصل البنك تقديم منتجات التمويل الشخصي والعقاري وتسويقها بزخم كبير من خلال الحملات التسويقية المتميزة التي تم القيام بها مما أدى إلي تحقيق نمو وزيادة في عدد القروض وقيمتها في السوق.

كما تم العمل في عام 2011م، على وضع الترتيبات الأساسية لتدشين مشروع حوالات بنك الرياض المخطط لها أن تبدأ في شهر مايو من عام 2012م.

الخدمات المصرفية الإسلامية:

تواصل إدارة المصرفيّة الإسلاميّة إنجاز الخدمات وتطوير المنتجات المصرفيّة المتوافقة مع أحكام الشريعة بمنهجيّة واضحة معتمدة من الهيئة الشرعية للمصرفية الإسلامية بالبنك.

وبناء على ذلك، فقد تم تعزيز نموّ أعداد فروع المصرفيّة الإسلاميّة إلى 117 فرعاً، بما يوائم احتياجات عملائنا، كما ساهم في إطلاق منتج "التحوّط" وهو أحد منتجات الخزانة المتوافقة مع مبادئ الشريعة، كما تم عقد 16 اجتماعا تدريبيا لقطاع مصرفية الأفراد وورشة عمل لمصرفية الشركات.

المصرفية الخاصة والخدمة الذهبية:

واصل بنك الرياض تقديم أفضل الخدمات الجديدة والمتطورة لعملاء المصرفية الخاصة والخدمة الذهبية، وهو ما أدى إلي ازدياد عدد العملاء 17% للمصرفية الخاصة والخدمة الذهبية عمّا كان عليه السنة الماضية، وعليه تم افتتاح 11 مركزاً جديداً للخدمة الذهبية في أنحاء المملكة حيث يبلغ العدد الإجمالي لمراكز الخدمة الذهبية إلى 65 مركزا. وتمّ افتتاح مركز جديد للمصرفية الخاصّة في الخبر، وحالياً يبلغ العدد الإجمالي لمراكز المصرفيّة الخاصّة 4 مراكز في كافّة المناطق.

الفروع الخارجية :

من خلال شبكة البنك الخارجية متمثّلة بفرع لندن ووكالة هيوستن والمكتب التمثيلي في سنغافورة، يسعى بنك الرياض لتوفير الحلول المصرفية في الخارج، وهي تخدم قاعدة عملاء الشركات، وتتيح لنا أن نقدّم لعملائنا خدمات مصمّمة خصّيصاً لتلبية احتياجاتهم المتنوّعة. وفضلاً عن ذلك، يقدّم البنك المشورة في ما يتعلّق بالاستثمارات والأعمال التجارية في المملكة العربية السعودية، ما يؤدّي إلى تعزيز التجارة في المملكة ويساهم في رعاية مصالحها الاستثمارية في الخارج.

ويؤدّي فرع البنك في لندن دوراً فاعلاً في دعم النموّ المتزايد للأنشطة التجارية التي تمارسها أبرز الشركات الأوروبية متعدّدة الجنسيّات مع المملكة. ويتراوح ذلك الدعم بين إصدار الكفالات والاعتمادات المستندية والمساهمة في تمويل أنشطة هذه الشركات في المملكة العربية السعودية. وبالإضافة إلى ذلك، يوفّر فرع لندن لعملائه في المملكة وفروعهم الخارجية خدمات مصرفية مصمّمة خصّيصاً لدعم استثماراتهم الأوروبية في مجال الصناعة والقطاعات الأخرى.

ويُعتبر بنك الرياض النافذة الوحيدة للمصارف السعودية في الأميركيّتين، حيث تؤدّي وكالة هيوستن دوراً مهمّاً في جذب الاستثمارات إلى المنطقة، وأيضاً في مساعدة الشركات الأميركية ومتعدّدة الجنسيّات على دعم أنشطتها التجارية في المملكة العربية السعودية، خصوصاً في مجالات الطاقة والكهرباء والهندسة والمقاولات والطيران، بالإضافة إلى مساندة الشركات السعودية في أعمالها في أمريكا الشمالية من خلال منح التسهيلات المصرفية والمشورة اللازمة.

الخدمة الذهبية

كما يتواجد بنك الرياض في الشرق الأقصى حيث يتولّى المكتب التمثيلي في سنغافورة مساعدة عملاء بنك الرياض على استغلال الفرص الاستثمارية في آسيا، وكذلك تطوير العلاقات مع المراسلين والشركات الآسيوية التي تمارس أنشطة تجارية في المملكة العربية السعودية.

الخدمات المصرفيّة للشركات:

يستمر قطاع مصرفية الشركات في بنك الرياض بتقديم مجموعة واسعة من المنتجات المصرفية التجارية والخدمات المتخصّصة للشركات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة حيث واصل القطاع دوره في نمو الدخل والأصول، كما ركز جهوده على عدد من المحاور الاستراتيجية الهامة المرتبطة بخدمة العملاء بما في ذلك زيادة عدد المتخصصين لخدمة العملاء، والسعي لتطوير المنتجات وتحسينها، والعمل على توسيع شبكة فروع خدمات الشركات.

واستمر البنك في دوره الريادي في تمويل ودعم عدد من المشاريع الكبرى في مختلف المجالات الاقتصادية، إذ ساهم البنك في تمويل أول مشروع متكامل للألمونيوم في الشرق الأوسط، وهو مشروع معادن لتطوير منجم للبوكسايت، بتكلفة تطوير تتجاوز 40 ألف مليون ريال، على 3 مراحل، حيث قام البنك بدور المستشار المالي بالإضافة إلى مساهمته في تمويل هذا المشروع العملاق.

رياض أون لاين للشركات

ويفخر بنك الرياض بدوره كمستشار مالي للمشروع المشترك العملاق ((صدارة)) بين أرامكو السعودية وداو كيمكال، وهو من أكبر مشروعات البتروكيماويات في المنطقة، إذ تقدر تكلفته بحوالي 75 ألف مليون ريال، والذي سيساهم في تطوير وتنمية وتنويع هذه الصناعة في المملكة.

كما لا يزال بنك الرياض أحد أكبر مصارف تمويل التجارة في المملكة، حيث يزوّد عملاءه أصحاب الشركات بحلول مصرفية متخصّصة.

وانطلاقا من الاهتمام المتزايد من القطاع بدور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد السعودي، فقد تجسد ذلك في نتائج برنامج "كفالة" حيث استمر البنك في احتلال مركز الصدارة في تمويل تلك المشاريع، وسوف يستمر هذا التميز خلال عام 2012م، لدعم الاقتصاد المحلّي.

ومن جهة أخرى، استمر القطاع في الاستثمار في مجال تقنية المعلومات، ما أدّى إلى إطلاق قناة إلكترونية مطورة "رياض أون لاين للشركات" حيث يمكن للعملاء متابعة و تنفيذ عملياتهم البنكية على مدار الساعة.

كما واصلت إدارة المؤسسات المالية بالبنك لعب دور رئيس من خلال التواصل الفعال مع شبكة مراسلي البنك، وبالتقييم الفعال لمخاطر الفرص المتاحة، والرصد الدقيق للتطورات في السوق العالمية تحت أقوى أنظمة الحماية الإلكترونية.

قطاع الخزانة:

انسجاما مع استراتيجية البنك فقد ركز قطاع الخزانة خلال عام 2011م، على زيادة الدخل المرتكز على العمولات. ولتحقيق ذلك الهدف، عزّز قطاع الخزانة قاعدة عملائه خلال العام بنسبة تجاوزت 25%. كما أنشأ وحدة جديدة للمنتجات المركبة. حيث قدم فريق هذه الوحدة، خلال العام، حلولاً مبتكرة ومصمّمة وفقاً لاحتياجات العملاء الخاصّة، وذلك بهدف التحوط تجاه أسعار الخدمة البنكية ومخاطر أسعار صرف العملات.

وقد قامت وحدة إدارة الميزانية، التي تعمل تحت إشراف مباشر من لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بالبنك، بتطوير أسس تحسين الربحية والسيولة، وإدارة المخاطر وتطوير قواعد استرشادية لاستراتيجية إدارة مخاطر أسعار العمولات بالبنك، وسيستمر تطبيق هذه الاستراتيجية كأهم أولويات الإدارة خلال عام 2012م.

إدارة المخاطر:

يوجد لدى البنك إدارة المخاطر الائتمانية بالإضافة إلى إدارة المخاطر المالية وإدارة المخاطر التشغيلية. وتحكم أنشطة ومسئوليات هذه الوظائف إطارات مخاطر وسياسات معتمدة من مجلس الإدارة. ويتم رفع تقارير دورية لمجلس الإدارة واللجان المنبثقة منه عن جودة محفظة الإقراض، والقيمة السوقية المعرضة للمخاطر ومخاطر السيولة وصافي دخل الخدمة البنكية المعرّض للمخاطر.

ويسعى البنك باستمرار لتحسين بنية حوكمة إدارة المخاطر بالبنك، لتأكيد الاستقلالية بين وظيفة إدارة علاقات عملاء البنك ووظيفة وإدارة المخاطر المسؤولة عن الرقابة وقياس المخاطر ورفع التقارير بخصوصها.

ويحدد إطار عمل إدارة المخاطر الائتمانية مبادئ الائتمان الخاصّة بالبنك، وكذلك البنى العملية والنشاطات والمسؤوليات التي تُحدّد منظومة البنك الهادفة إلى مطابقة وقياس وإقرار ومراقبة المخاطر الائتمانية في البنك ككل.

ويعزز هذا الإطار جهود البنك نحو تنمية وتحسين مستوى جودة الأصول، وبالتالي توفير وسائل رقابة شاملة وإمكانية إدارة

حلول مصرفية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة

مستدامة فيما يتعلّق بالمخاطر الائتمانية المرتبطة بنشاطات أعمال البنك ومراعاة الالتزام بالقواعد والأنظمة التي تضعها الجهات التنظيمية الرّسمية.

ويستخدم البنك نظاما آليا متقدما لإدارة العملية الائتمانية من بدايتها إلى نهايتها، مما يساعد البنك على إدارة الحدود الائتمانية والشروط والضمانات المتعلقة بها بشكل فعال.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن البنك يطبق نظام تصنيف ائتماني حسب المعايير المعترف بها دوليا لتصنيف عملاء الائتمان حسب درجات تصنيف ائتماني معتمدة من مجلس إدارة البنك. بالإضافة إلى ذلك فإن البنك يستخدم نظام تصنيف متقدما لإدارة المخاطر الائتمانية لعملائه من الأفراد.

ووفقا لتوجيهات مؤسسة النقد العربي السعودي، يلتزم حاليا بنك الرياض بصورة تامة بكافة متطلبات اتفاقية بازل 2- لقياس كفاية رأس المال طبقاً "للطريقة المعيارية" (Standardized Approach) لإدارة مخاطر الائتمان. ويتجه البنك حاليا بخطوات سريعة نحو تطبيق "التقييم الداخلي لمخاطر الائتمان IRB (Internal Rating Based Approach) لقياس معدل كفاية رأس المال اللازم لتغطية مخاطر الائتمان. وفي هذا الصدد بدأ البنك في تحسين وتعزيز قدرات أنظمة التصنيف الائتماني بالبنك لكي تتوافق مع متطلبات اتفاقية بازل 2- "التقييم الداخلي لمخاطر الائتمان" (IRB) ويعتبر بنك الرياض في مرحلة متقدمة نحو تطبيق هذا المعيار بعد أن نجح في تطوير أنظمة التصنيف الائتماني الداخلي من خلال تقسيم العملاء إلى مجموعات حسب القطاعات الاقتصادية التي ينتمون إليها، مع إجراء التدقيق والفحص اللازمين لاختبار توافق هذه الأنظمة مع متطلبات بازل 2- "التقييم الداخلي لمخاطر الائتمان" (IRB).

عرض الأحلام (العرض الرباعي)

كما تتولى إدارة المخاطر المالية، والتي تعتبر جزءا من قطاع إدارة المخاطر، مسئولية قياس ومتابعة مخاطر السوق والأصول والخصوم والسيولة حسب إطار المخاطر والسياسات وضمن الحدود المعتمدة من مجلس الإدارة، ومن ثم إعداد ومتابعة التقارير اللازمة للجهات المسؤولة بالبنك.

ومن المعايير الرئيسة المطبقة لإدارة مخاطر السوق نموذج "القيمة المعرّضة للمخاطر" (Value at Risk) والتي تربط تغييرات أسعار السوق مع العلاقة التي أحدثتها هذه التغييرات. بالإضافة إلى ذلك، فقد قام البنك بتطبيق عدد من المعايير والأساليب الأخرى المتقدمة لتعزيز قدراته التحليلية على إدارة المخاطر المالية.

خلال عام 2011م، أنجز البنك تطبيق نظام متقدم و متكامل كمرحلة تطويرية متقدمة لتقييم مخاطر السوق وإدارة الأصول والخصوم والسيولة وأسعار الخدمة لعملياته المحلية والدولية. وتقوم إدارة المخاطر برفع تقارير دورية عن موقف مخاطر السوق للبنك مقارن بالحدود المعتمدة، وكذا موقف السيولة لمجلس الإدارة واللجان المتخصصة المنبثقة عنه بالإضافة إلى لجنة المطلوبات والموجودات.

يعتبر بنك الرياض حاليا جاهزا لتطبيق النماذج المتطورة طبقا لمقررات بازل2-، كما أن البنك في مرحلة متقدمة نحو تطبيق معايير اتفاقية بازل3- لإدارة المخاطر المالية.

أما بالنسبة لإدارة المخاطر التشغيلية والتي تعتبر جزءا من قطاع إدارة المخاطر ببنك الرياض، فهي في سياق استراتيجيتها المستمرة الهادفة إلى تطبيق أفضل معايير إدارة المخاطر التشغيلية على صعيد البنك ككل، قد عمدت إلى تطبيق وتعزيز إجراءات تقييم وإدارة المخاطر التشغيلية، وذلك من خلال مكافحة العمليات الاحتيالية وغسل الأموال، والفحص والتدقيق الدوري لاختبار فاعلية نظام الرقابة الداخلي بالبنك، وتطبيق مؤشرات مخاطر قياس الأداء، والتقييم الذاتي للمخاطر بكافة قطاعات البنك، هذا ومن العوامل التي ساهمت في تعزيز قدرة البنك على تقييم وإدارة المخاطر التشغيلية، قيام البنك بتطبيق نظام التحليل الإحصائي (SAS).

ويقوم البنك حاليا بإعداد تقارير كفاية رأس المال فيما يخص المخاطر التشغيلية باستخدام "الطريقة المعيارية" (Standardized Approach) بموجب متطلبات بازل2-، ويستعد البنك تدريجيا لتطبيق نموذج/أسلوب "القياس المتقدّم" (Advanced Measurement Approach-AMA) للمخاطر التشغيلية، وذلك من خلال التطوير التدريجي لنظام تحليل المخاطر التشغيلية، وكذا من خلال تطبيق أفضل الممارسات لإدارة المخاطر التشغيلية بما يتوافق مع مقررات وإرشادات اتفاقية بازل2-، وسوف يسمح ذلك للبنك باحتساب متطلبات رأس المال باستخدام معيار "القيمة المعرّضة للمخاطر" (VaR) للمخاطر التشغيلية.

أما إدارة الالتزام، والتي تتبع مباشرة رئيس مجلس الإدارة، تقوم برفع تقاريرها مباشرة إلى لجنة المراجعة المنبثقة عن مجلس الإدارة، كما تقوم بمسئولية التأكد من التزام كافة قطاعات البنك بمتطلبات الالتزام ومبادئ الحكومة ذات الصلة، وذلك من خلال التأكد من استمرار البنك في تعميق ثقافة الالتزام بقواعد ومبادئ وإرشادات الجهات الإشرافية والرقابية، وكذا التأكد من وصول هذا الوعي لكافة منسوبي البنك من خلال تنظيم دورات تدريبية وتوعوية متعددة ومنتظمة لجميع الموظفين بالبنك.

عرض البطاقات الائتمانية

التصنيف الائتماني:

نجح بنك الرياض في الحفاظ على تصنيفه الائتماني بشكل ثابت ومستمر، حيث حافظ البنك على تصنيف (A+) من وكالة ستاندرد آند بورز بالنسبة للالتزامات طويلة الأجل وأعلى تصنيف متاح (A-) بالنسبة للالتزامات قصيرة الأجل. كما أبقت وكالة التصنيف الدولية فيتش تصنيف (A+) للالتزامات طويلة الأجل ودرجة (F1) كأعلى تصنيف متاح بالنسبة للالتزامات قصيرة الأجل. كذلك حافظ البنك على تصنيف (AA-) بالنسبة للالتزامات طويلة الأجل وأعلى تصنيف متاح (A+) بالنسبة للالتزامات قصيرة الأجل من وكالة كابيتال انتلجنس. كما اتفقت هذه الوكالات جميعها على عدم تغيير تقييمها الإيجابي للبنك نتيجة تطلعاتها المستقرة لمستقبل البنك مما يعكس قوة ومتانة المركز المالي لبنك الرياض.

جوائز عالمية للبنك

تقنية المعلومات:

واصل قطاع تقنية المعلومات خلال العام 2011م، العمل على تطوير ورفع مستوى جودة خدماته المقدمة وفق خطّة مدروسة لرفع جودة التّشغيل ودقة وسرعة تنفيذ العمليات. وقامت إدارة مساندة النظم بتنفيذ كافة التعديلات المطلوبة على أغلب أنظمة البنك للحصول على شهادة مطابقة معايير بطاقات الدفع (PCI) كما خطط له ضمن الجدول الزمني بدون أي تأثير يذكر على الأنظمة العاملة. وقامت الإدارة أيضا بتحديث موقع رياض أون لاين الذي يمكن العملاء من الدخول إلي القناة من خلال كل المتصفحات الرائدة (أنترنت اكسبلور، وفايرفوكس، وجوجل كروم، وسفاري).

وفي عام 2011م، قامت إدارة خدمات الإنتاج باستبدال أجهزة وأنظمة الكمبيوتر الرئيسي، بهدف تحسين الطاقة التشغيلية ورفع الكفاءة التشغيلية لعمليات الأنظمة الآلية.

كما قامت الإدارة في نفس العام، بتطبيق برنامج (Recovery Point) للمحافظة على البيانات. مما عزز القدرة على المحافظة على البيانات المتعددة والمتزامنة والمحافظة على سلامتها، وتوفير القدرة التخزينية من خلال عدم الاحتفاظ ببيانات مكررة.

وفي عام 2011م، قام مكتب إدارة البرامج والمشاريع لدى القطاع باستحداث منهج جديد في مراقبة إنجاز المشاريع المتصلة بتقنية المعلومات، والتي مكنت من التحقق من متابعة تنفيذ المشاريع التي يستثمر بها البنك في قطاع أنظمة المعلومات وأنها متوازنة من حيث الحجم والمخاطرة والأهداف المتحققة منها. وتعمل إدارة مشاريع القطاعات على زيادة فعالية إدارة الموارد المتعلقة بالمشاريع من خلال منهجية عمل أكثر كفاءة والتي تأخذ بعين الاعتبار الموارد والقدرات المتوفرة لدى البنك وجاهزية البنك للاستيعاب والاستفادة من تطبيق هذه المشاريع.

وفي خلال العام نفسه، تمكن مكتب إدارة البرامج والمشاريع من إطلاق مجموعة من المبادرات لتخفيض النفقات التشغيلية وتحسين كفاءة الخدمة المقدمة لكافة قطاعات وإدارات البنك.

كما قام مركز المساندة الموحد في عام 2011م، بتطبيق نظام يتيح للمستخدمين اختيار الخدمة التي يحتاجها من المركز من خلال مجموعة من الخدمات التي تم إدراجها ضمن النظام، الذي يعمل على زيادة وتفعيل مشاركة المستخدمين من خلال إمكانية إنشاء طلباتهم بأنفسهم وإدراج معلومات صحيحة، والذي من شأنه أن يزيد من كفاءة وفعالية نظام الاتصال؛ وقد نتج عن ذلك تقليل الوقت اللازم لتعبئة وجمع الطلبات، وزيادة الكفاءة في طريقة إيصال واختيار الخدمة من قائمة الخدمات التي تم إنشاؤها مسبقا.

إدارة حوكمة تقنية المعلومات:

تقوم هذه الإدارة بالتحقق من أن جميع الأنظمة أو التغيرات التي تطرأ تتوافق مع سياسة ومتطلبات البنية التحتية الخاصة بالبنك قبل أن يتم تنفيذها على أرض الواقع. وكجزء من مهامها التحقق من استمرارية الأعمال، حيث يتم القيام بورش عمل لدراسة وتحليل التأثيرات التي قد تحدث بالأنظمة، كما أجرت اختبارات طوارئ دورية للأنظمة بهدف التأكّد من أنّ أنظمة البنك تعمل في حال وقوع أي حادث غير متوقع.

بالإضافة إلى ذلك، قامت إدارة إصدار البرامج ، التابعة لحوكمة تقنية المعلومات، بإدارة عدد كبير من التحديثات والتحسينات على أنظمة البنك (أجهزة الصراف الآلي، أنظمة الصرافين، النظم الخلفية الداعمة... الخ) وذلك بالتعاون مع إدارة الاختبار والقبول والذي بدوره يقوم بدمج وإعداد سيناريوهات عالية المستوى لضمان سلاسة التحديث.

ومن جهة أخرى، بذلت حوكمة تقنية المعلومات جهوداً كبيرة في تطبيق إجراءات الأمان، حيث تم تطبيق العديد من الأنظمة الأمنية بهدف تعزيز أمان البنية التحتية لتقنية المعلومات الخاصة بالبنك. كما تمّ إطلاق خدمة "تراستير" (Trusteer) بهدف حماية العملاء الذين يستخدمون موقع "رياض أون لاين" ، الذي يعتبر الأول من نوعه في المملكة.

خدمة "تراستير" (Trusteer)

إدارة الجودة:

خضعت إدارة الجودة في عام 2011م، لعملية إعادة هيكلة كاملة لجعل "الجودة" أكثر تركيزاً على العميل. وتتألّف البنية الجديدة لإدارة الجودة من خمس وحدات، وخلال عام2011م، نجحت الإدارة في تنفيذ 10 بحوث خارجية و 5 بحوث داخلية وإصدار 50 تقريراً.

وتمكّنت إدارة الجودة أيضاً من إطلاق ممارسة تهدف إلى تلقّي معلومات مباشرةً من العملاء بخصوص الخدمات التي يحصلون عليها في

الفروع وخدمات أجهزة الصرّاف الآلي. وجرى الاتّصال بحوالي 6000 عميل خلال السنة بغرض الاستعلام عن تجاربهم ودرجة رضاهم عن آخر عمليّاتهم المصرفية.

قطاع الموارد البشرية:

يستمرّ قطاع الموارد البشرية بدعم جميع قطاعات بنك الرياض سعياً وراء تحقيق أهدافه ومبادراته الاستراتيجية لعام 2011م.
وما زال برنامج "تطوير القيادات الإدارية يصقل موظّفين إداريين مؤهّلين لمناصب إدارية جديدة ليؤمّن مدراء مشاريع موهوبين لبرنامج تطوير الأداء.

وقد استمر التركيز على تطوير وتأهيل القيادات الإدارية في البنك، وتحسين طرق قياس وإدارة الأداء. ويفخر البنك بصدارته في مجال توطين الوظائف حيث بلغت النسبة الإجمالية 93%، كما أنّ نسبة السيدات تشكل 100% من المواطنات السعوديات واللواتي يشكّلن 20% من عدد الموظّفين الإجمالي في البنك، هذا فضلاً على أنّ طاقم الإدارة التنفيذية بالبنك مؤلّف بالكامل من مواطنين سعوديين.

كما واصل البنك تحفيز وتأهيل موظفيه عبر إتاحة الفرص التدريبية والتي تهدف إلي رفع مستوى الأداء المهني عبر إتاحة 8298 فرصة تدريبية خلال عام 2011م، داخل وخارج المملكة. ومن الجدير بالذكر أنه تم تزويد البنك بطاقم مؤهل من خلال "برنامج بنك الرياض" ، كما استمر القطاع بتعزيز المهارات في الفروع من خلال "برنامج كفاءات".

كفاءات وطنية مؤهلة

التسويق والاتصالات:

حرص قطاع التسويق والاتصالات في عام 2011م، على تطبيق الأساليب المنهجية في إعداد وإطلاق الحملات التسويقية المبتكرة باستثمار البيانات التحليلية للعملاء نتيجة لدراستها للسوق قبل الشروع في أية حملة تسويقية، وساهم ذلك في زيادة الحصة السوقية للبنك.

وقد شهد عام 2011م، نشاطا مثمراً لقطاع التسويق والاتصالات، حيث عزز تواصله مع عملاء البنك الحاليين والمنتظرين من خلال إطلاق حملات تسويقية متميزة من حيث التصميم والتنفيذ، في عدة مجالات رئيسية مثل: حملات البطاقات الائتمانية، التمويل العقاري، القروض الشخصية، وتأجير السيارات، وغيرها الكثير من الحملات الأخرى.

ولتنفيذ هذه الحملات بفاعلية وكفاءة فقد تم تحسين وتعديل استراتيجية وسائل الإعلام بأنواعها، حيث أصبح تواجد البنك أكثر

وضوحاً في جميع الوسائل الإعلامية، فضلا عن الإعلانات الإلكترونية عبر الإنترنت، حيث كان بنك الرياض أول بنك في المملكة دخل مواقع التواصل الاجتماعي على اختلافها.

كما حافظ البنك على مركزه الرائد بين البنوك السعودية، حيث جاء ضمن أول ثلاثة، من حيث حضوره الإعلاني في أذهان الناس وحضوره التلقائي وتأثير حملاته الإعلانية وكذلك الصورة الإيجابية له بين الناس.

خدمة المجتمع:

يحرص بنك الرياض على توسيع مظلة مساهماته الاجتماعية والخيرية لأقصى مدى، وتأتي إسهامات بنك الرياض في العمل الاجتماعي، كجزء مهم من رسالته ومبادئه الأساسية، وانطلاقا من دوره الرائد في مجال المسئولية الاجتماعية. ويتسع نطاق المشاركات الاجتماعية لبنك الرياض ليشمل مختلف القطاعات والنشاطات التي تتوزع بين القطاع الصحي والأكاديمي والتعليمي، إلى جانب قطاع الرياضة والترفيه، هذا إلى جانب الدعم المعهود للمؤسسات والجمعيات الخيرية.

ومن أبرز ما تم دعمه ورعايته خلال العام 2011م في مجال الصحة: المشاركة في الأسبوع العلمي والتوعوي لمكافحة داء السكري بالتعاون مع المديرية العامة للشؤون الصحية في منطقة الرياض، وزيارة أكاديمية التوحد وتقديم هدايا للأطفال بمناسبة يوم التوحد العالمي. كما تم توزيع كمية كبيرة من أجهزة البخار الخاصة بعلاج وتخفيف نوبات مرض الربو المزمنة على الأسر المحتاجة بالتعاون في جمعية (إنسان) الخيرية للأيتام.

كما قامت إدارة خدمة المجتمع في عام 2011م، برعاية سباق حلبة الريم الذي عاد ريعه لمجموعة فنون التراث وجمعية النهضة النسائية الخيرية، كما أقام ليالي رمضانية في فروعه بالمناطق الوسطى والغربية والشرقية، للتعريف بأعمال منسوبات "يدوي" من أزياء تراثية، وأعمال يدوية، وكذلك تنفيذ عرض حي لقطع فخارية أمام الحاضرات، ورعاية معرض منتجات "يدوي" ، للاحتفاء بما أنتجته أيدي بنات هذا الوطن من ذوي الاحتياجات الخاصة، بأعمالهن اليدوية والخزفية.

كما رعى البنك المركز الصيفي الذي يقيمه نادي الشباب للعام الخامس على التوالي، لمساعدة ذوي الاحتياجات الخاصة على قضاء أوقات مفيدة وممتعة، عبر تقديم البرامج والأنشطة التعليمية والترفيهية التي تلبي احتياجات هذه الفئة.

جائزة الكتاب

وتبنى البنك كذلك جائزة الكتاب منذ انطلاقتها قبل أربع سنوات، بالتعاون مع نادي الرياض الأدبي، والتي تهدف لتكريم كل من سخر نفسه وجهده للإبداع الأدبي والثقافي. كما تم رعاية الملتقى الإثرائي الصيفي بإدارة التربية والتعليم بالباحة وحائل. كما تم عقد ورشة عمل هندسة النماذج التمويلية المتطورة وكيفية تطبيقها في جامعة الأمير سلطان. ورعي برنامج "كلنا مسؤولات" الثقافي في مكتب التربية والتعليم في محافظة جدة. وتم أيضا رعاية مهرجان التراث والثقافة بالجنادرية 26 ومهرجان عنيزة الثالث للثقافة.

وقد أثمرت الشراكة الاستراتيجية بين البنك وجامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن، لدعم الأنشطة التدريبية في الجامعة للعام 2011م، عن استفادة عدد كبير من سيدات المجتمع المهتمات، بكافة شرائحهن، دون مقابل، نظراً لتكفل البنك بتحمل نفقات الدورات التدريبية. حيث بلغ عدد المستفيدات أكثر من 2200 سيدة، لحضور 38 دورة ومحاضرة تدريبية تنوعت مواضيعها في مختلف المجالات الاجتماعية، والثقافية، والتوعية الصحية والبيئة، وكذلك الفنون الجميلة.

وفي مجال الرياضة والترفيه: تم تقديم هدايا لأطفال جمعية دسكا لمتلازمة داون بمناسبة اليوم الوطني. ورعي بطولة الأطفال الدولية لقفز الحواجز بمدينة ينبع الصناعية.

الرياض المالية

كما تم رعى المهرجان الرياضي في مدينة ينبع الصناعية ومهرجان الدوخلة ومهرجان السواط السنوي أجمل وأحلى في الطائف.

شركة الرياض المالية:

الرياض المالية هي شركة سعودية تابعة لبنك الرياض ومرخصة من قبَل هيئة السوق المالية لتقديم خدمات التعامل بصفة أصيل ووكيل ومتعهد بالتغطية والترتيب والإدارة وتقديم المشورة والحفظ للأوراق المالية.

وقد أخذت الرياض المالية على عاتقها عدداً من المبادرات في 2011م بهدف توسيع نطاق أعمالها والرفع من أدائها، حيث استمرت إدارة الأصول في الاستثمار في إمكانيّات البحوث وإدارة الاستثمارات لديها، وذلك عن طريق توظيف المزيد من الكفاءات البشرية المؤهلة والاستثمار في أنظمة متطورة. هذا فضلاً عن الإطلاق الناجح لمشروع "صندوق الرياض العقاري – برج رافال" الذي يوفّر لعملاء الشركة فرصة تنويع محافظهم الاستثمارية في السوق المحلّية، وكذلك الاستمرارّ في التوسّع في خدمات إدارة المحافظ الاستثمارية الخاصّة لكبار المستثمرين والشركات والمؤسّسات العامّة. وقد تمكّنت الرياض المالية خلال عام 2011م من المحافظة على تصنيفها المتقدّم بين أفضل مديري الأصول أداءً في السوق السعودي، مما نتج عنة ارتفاع

حصّة الشركة في قطاعَي صناديق الأسهم المحلية وصناديق الأسهم الدولية، والتي هي الأكبر من بين الشركات العاملة في هذا المجال في السوق السعودي.

وفي مجال المصرفية الاستثمارية للشركات، فإن الرياض المالية تعتز بوجود طاقم من الموظفين ذوي الخبرات العالية، والذي يوفّر لعملاء الشركة كافّة نشاطات المصرفيّة الاستثمارية، ومنها إدارة طرح أسهم الشركات للعامّة والأفراد، بالإضافة إلى الخدمات الاستشارية في مجال الاستحواذ والدمج وعمليات التمويل المُهيكلة. وفي عام 2011م، تمكّنت الرياض المالية من إبرام صفقة بيع صكوك مضاربة بقيمة مليار و 800 مليون ريال سعودي لحساب الشركة السعودية العالمية للبتروكيماويات "سبكيم" (Sipchem)، كما لعبت دور الضامن لتغطية الاكتتاب للشركة السعودية للاتّصالات المتكاملة (SITC). ويعمل طاقم المصرفية الاستثمارية حالياً على عدد من عمليات الطرح الأولي لأسهم شركات وترتيب إصدارات دين لشركات أخرى سعودية.

أمّا فيما يتعلّق بخدمات الوساطة المالية، فقد تمكّنت الرياض المالية من زيادة حصّتها في السوق من خلال تعزيز إمكانيّات التداول عبر شبكة الإنترنت وتحسين خدمات العملاء بشكل عام. وقد أضافت الرياض المالية في عام 2011م خدمة التداول عبر الهاتف الجوال، وأيضاً خدمة تداول-إكسترا التي تلبّي احتياجات نخبة العملاء الكبار. وما زالت الرياض المالية تستثمر في تحديث خدمات الوساطة المالية من خلال عدد من المبادرات الاستراتيجية وخصوصا في ما يتعلق بالقنوات الإلكترونية.

كوادر فنية إدارية متخصصة

الآفاق الاقتصادية والمالية للعام 2011م

المقدمة

واجه العالم خلال عام 2011م عددًا من الصدمات الخطيرة التي زادت من هشاشة البنية الهيكلية للاقتصاد العالمي، وضاعفت من التحديات التي يجب على الاقتصاد العالمي تخطيها من أجل البدء في مرحلة جديدة من الانتعاش الاقتصادي والنمو القابل للاستمرار. فقد تعرضت المناطق الشرقية من اليابان لزلزال مدمر أعقبه تسونامي جارف خلَف خسائر مادية كبيرة. كما وقع الاقتصاد الأمريكي في مأزق محدودية الأدوات المتاحة التي تمكنه من الانتقال من النمو المدفوع بالطلب الحكومي إلى النمو الذي يغذيه طلب القطاع الخاص. وقد خلَف هذا الوضع نظرة مستقبلية سلبية على قدرة الاقتصاد الأمريكي على الاستمرار في الاقتراض لتمويل عجز الميزانية الفيدرالية المتنامي، وهو ما فرض على صناع القرار في الولايات المتحدة الاختيار بين انتهاج سياسات مالية تقشفية تعمل على زيادة منعة النظام المالي الحكومي أو الاستمرار في استخدام الموارد الحكومية في محاولة لوضع الاقتصاد الأمريكي على مسار النمو القادر على خلق الوظائف.

إن التهديد الحقيقي الذي واجه الاقتصاد العالمي خلال عام 2011م قد تمثل في تفاقم وانتشار المشاكل المالية في منطقة اليورو، وانتقالها من مشكلة ديون سيادية متعثرة في دول الطوق للمنطقة إلى مشاكل تهدد المؤسسات المالية والمصرفية في كثير من دول أوروبا، مما ينذر باحتمال نشوب أزمة ائتمان في عام 2012م. كما بدأت المخاوف تتصاعد بشأن الالتزام المؤسسي للمنطقة بعملتها مما يوسع نطاق عدم الاستقرار ليتجاوز المنظومة المالية والاقتصادية لمجموعة من الدول أو الأقاليم إلى مخاطر تهدد استقرار النظام المالي العالمي برمته. فالتعبيرات التي تحمل معنى "أن مشاكل المنطقة باتت مستعصية وعملية إجراء الإصلاحات المطلوبة تعد أكثر تعقيداً مما كان متوقعا" قد وردت في تصريحات كثير من المسؤولين العالميين. فصندوق النقد الدولي كان قد حذر في تقريره آفاق الاقتصاد العالمي الذي أصدره في شهر سبتمبر أن "الأزمة في منطقة اليورو باتت خارج سيطرة صناع القرار". كما أشارت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) في أحدث تقرير لها أن أزمة اليورو لا تزال تشكل "تهديداً رئيسياً للاقتصاد العالمي".

وإلى جانب ذلك، فقد حذرت المديرة الإدارية لصندوق النقد الدولي من أن الاقتصاد العالمي يواجه احتمال "الركود الاقتصادي، وانتشار مظاهر الحمائية والعزلة في التجارة الدولية، وهو ما ينذر باحتمال كساد عام على غرار ما حدث في 1930م". وذكرت صراحة أنه "لا يوجد اقتصاد في العالم، سواء كان ضمن البلدان منخفضة الدخل، أو الأسواق الناشئة، أو البلدان متوسطة الدخل أو المتقدمة اقتصادياً سيكون في مأمن من الأزمة التي تتصاعد". وأضافت أن الأزمة التي نراها "ليست من نوع الأزمات التي يتم حلها من خلال إجراءات يمكن اتخاذها من قبل بلد واحد أو مجموعة واحدة من البلدان، ولكن نأمل أن نتمكن من حلها من خلال إجراءات تتخذها جميع البلدان مهما اختلفت مناطقها أو تصنيفها الاقتصادي".

الوضع كان مختلفاً بالنسبة للاقتصادات النامية والناشئة، حيث كان أداؤها جيداً بشكل عام، مع وجود تفاوت واضح في سرعة النمو ودوافعه بين المناطق. ففي مجموعة دول آسيا النامية تباطأ النمو بشكل طفيف نتيجة لعدم اليقين المتعلق بالطلب من قبل الاقتصادات المتقدمة، وارتفاع أسعار السلع وتشديد السياسات النقدية للحد من مستويات التضخم المحلي الذي بدأ بالارتفاع. وفي المقابل، كان لارتفاع أسعار السلع الأساسية أثر إيجابي على الانتعاش الاقتصادي في أوروبا الشرقية والنمو في معظم بلدان أميركا اللاتينية ودول مجلس التعاون الخليجي. بشكل عام، يمكن القول أن معدلات النمو التي سجلت في الاقتصادات الناشئة كانت مرضية إلى حد بعيد، ولكن التوقعات في الوقت الحالي أصبحت أكثر غموضاً.

وبالنظر إلى وضع الاقتصاد العالمي الحالي، فإن النظرة المستقبلية للاقتصاد العالمي في عام 2012م لا تبدو متفائلة. فقد خلصت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى أن النشاط الاقتصادي في بلدان المنظمة في أضعف حالاته منذ عام 2009م. فالتباطؤ في النشاط الاقتصادي يعم جميع الاقتصادات الكبرى، وإن كان هناك بعض التفاوت في مدى هذا التباطؤ بين دولة وأخرى من دول المنظمة. وذكر صندوق النقد الدولي في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الذي صدر في سبتمبر 2011م أن الاقتصاد العالمي يمر بمرحلة خطيرة. فالنشاط الاقتصادي قد اعتراه الضعف وأضحت معدلات النمو أكثر تفاوتاً بين البلدان والمناطق. كما تراجعت ثقة الأسواق في الآونة الأخيرة بقدرة الاقتصاد العالمي على الانتعاش بشكل كبير مع تزايد درجة المخاطر المحدقة بالاقتصادات الكبرى.

وعلى الرغم من قتامة الوضع الاقتصادي في هذه الآونة، فإن أحدث تقرير لصندوق النقد الدولي يظهر أن الاقتصاد العالمي قد نما بنسبة 4 في المئة في عام 2011م ومن المتوقع أن ينمو بنفس المعدل في عام 2012م، ومعدل النمو هذا يقل بمقدار 0.5 نقطة مئوية عما كان متوقعاً في البداية. أما بالنسبة للبلدان الصناعية فقد نما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي فيها خلال عام 2011م بوتيرة أضعف بلغت 1.6 في المئة، ويتوقع أن تنمو بمعدل 1.9 في المئة في عام 2012م، وذلك بافتراض أن المؤثرات السلبية المؤقتة التي أعاقت ازدهار النشاط الاقتصادي في هذه البلدان خلال النصف الثاني من عام 2011م ستبدأ بالانحسار تدريجياً. وحتى هذه الأرقام الضعيفة للنمو الاقتصادي ستسود في حال تكاتف القوى الاقتصادية الكبرى بالعالم والعمل سوياً لاحتواء الأزمة الأوروبية. هذا إلى جانب قدرة صانعي السياسة الأميركية على وضع التشريعات التي تضمن تحقيق التوازن بين المضي في دعم الاقتصاد على المدى المتوسط للانتقال به إلى مرحلة النمو القابل للصمود وتبني الإجراءات الملائمة لدعم النظام المالي الحكومي. وعلاوة على ذلك، فإن هذه التوقعات تفترض استمرار الاقتصادات الصناعية في انتهاج سياسات نقدية توسعية، مع بقاء الاستقرار في الأسواق المالية وعدم حدوث أي تسارع في مستوى التقلبات فيها وعدم حدوث المزيد من الضعف في سوق الإسكان. بالنظر إلى

السيناريو أعلاه، يتوقع لمعدل النمو في الاقتصادات الناشئة والنامية أن يتراجع إلى 6.1 في المئة في 2012م مقارنة 6.4 في المئة في عام 2011م. بافتراض أن السياسات الاقتصادية المتشددة التي اتبعتها بعض هذه الاقتصادات في عام 2011م ستزول في عام 2012م.

إن المخاطر التي تحيط بالتقديرات أعلاه ماثلة ولا يمكن الإستهانة بها، فعدم إستيفاء أي من الظروف الموضوعية المدرجة أعلاه قد يترك تداعيات سلبية كبيرة على نمو الاقتصاد العالمي والأسواق المالية التي لا تزال تتصف بالحساسية المفرطة اتجاه التطورات الاقتصادية، هذا إلى جانب احتمالية وقوع كل من منطقة اليورو والولايات المتحدة في حالة ركود جديدة. كما أن التراجع في أسعار السلع الأساسية، والتجارة العالمية، وانخفاض تدفقات رؤوس الأموال الذي سيعقب الركود الاقتصادي في البلدان الصناعية سيؤدي إلى انخفاض النمو في الاقتصادات الناشئة والنامية أيضاً.

إن الظروف الحالية تتطلب سياسات إستباقية من جميع البلدان، بحيث يتم التركيز على إصلاح الاختلالات الهيكلية بين الطلب المحلي والطلب الخارجي، وبين الطلب من قبل القطاع الخاص وطلب القطاع العام. في الاقتصادات المتقدمة، يجب دعم الطلب من جانب القطاع الخاص على حساب الطلب الحكومي، مع التركيز في الوقت نفسه على التحول نحو زيادة الطلب الخارجي. أما في الاقتصادات الناشئة ذات الفوائض الكبيرة في موازينها الخارجية فيجب العمل على زيادة الطلب المحلي مقابل الطلب الخارجي. كما أن تحقيق مثل هذه الأهداف يتطلب ضمان استمرار حرية التجارة وعدم النزوع نحو الحمائية من خلال دعم دور منظمة التجارة العالمية.

إن نوع الاستجابة المطلوبة فوراً من القادة الأوروبيين هو العمل على كسر حلقة التغذية السلبية المرتدة بين الديون السيادية والمؤسسات المالية، وإيجاد التوازن الصحيح بين الاندماج المالي والإصلاح الهيكلي في اقتصادات المحيط لمنطقة اليورو. أما في الولايات المتحدة واليابان، فيجب السعي أيضا لتحقيق التوازن بين تنفيذ خطط ضبط أوضاع المالية العامة من أجل الإنتقال بالدين العام إلى المستويات القابلة للاستمرار والإبقاء على حزمة فاعلة من السياسات للحفاظ على الانتعاش الاقتصادي.

أسواق النفط

ارتفعت أسعار النفط بشكلٍ ملحوظ خلال عام 2011م متأثرة بالمخاطر التي واجهها الاقتصاد العالمي خلال العام، مع بقاء عوامل السوق الأساسية من أهم الأسباب التي أثرت في مسار الأسعار خلال السنة. وقد تأثرت اتجاهات العرض والطلب في أسواق النفط بعدد من العوامل التي ساهمت في إبقاء أسعار النفط مرتفعة خلال عام 2011م. فمن ناحية، قفزت أسعار النفط بشكل كبير بسبب حالة عدم اليقين فيما يتعلق بإمدادات النفط، الناجمة عن الأوضاع التي شهدتها بعض الدول في منطقة الشرق الأوسط وخاصة ليبيا. كما تقدمت

أسعار النفط مدعومةً بتحسن الأنشطة الاقتصادية في الولايات المتحدة والتي جاءت أقوى من المتوقع، حيث لازمت أسعار النفط التوقعات الاقتصادية وتحركات الأسواق المالية بشكلٍ وثيق على مدار العام. أما على صعيد التأثيرات السلبية في جانب الطلب، فقد تسببت الشكوك حول الانتعاش الاقتصادي العالمي، لا سيما فيما يتعلق بمخاطر انتشار أزمة الديون في أوروبا، في الحد من استمرار اتجاه أسعار النفط للأعلى، هذا إلى جانب الضغوط التي خلفتها السياسات التي انتهجتها الحكومة الصينية بهدف تقييد الائتمان والحد من التضخم.

بالإضافة إلى ذلك، فقد أسفر الزلزال الذي ضرب سواحل شمال شرق اليابان في الحادي عشر من مارس 2011م وما صحبه من موجات مد تسونامي عاتية إلى إغلاق العديد من المصافي والمنشآت الصناعية الأخرى، الأمر الذي أضعف بشكلٍ كبير الطلب على النفط في ثالث أكبر مستهلك للنفط في العالم. أما في جانب العرض، فقد كان للقرار الذي اتخذته الوكالة الدولية للطاقة IEA في يونيو بإمداد السوق بـ 60 مليون برميل من النفط الخام من المخزون الاستراتيجي بمعدل مليوني برميل يومياً أثر في كبح ارتفاع الأسعار خلال تلك الفترة من العام.

علاوة على ذلك، فإن التوقعات بعودة النفط الخام الليبي إلى الأسواق خلال الربع الأخير من العام ساهمت جزئياً في الحد من ارتفاع الأسعار خلال تلك الفترة. ونتيجة لتلك التطورات، فقد بلغ متوسط أسعار خام غرب تكساس في عام 2011م نحو 94.9 دولاراً للبرميل، فيما بلغ متوسط خام برنت نحو 111.27 دولاراً للبرميل. أما في عام 2012م، فتتوقع الوكالة الأمريكية لإدارة معلومات الطاقة EIA أن يبلغ متوسط سعر خام غرب تكساس نحو 98 دولاراً للبرميل.

بدأت أسعار النفط الخام الأمريكي الخفيف (خام غرب تكساس) عام 2011م عند 91.59 دولار للبرميل، مرتفعةً بمقدار 0.21 دولار عن سعر الإغلاق لعام 2010م وقد وصلت أسعار النفط الأمريكي إلى أعلى مستوياتها سعر الإغلاق لعام 2010م. وقد وصلت أسعار النفط الأمريكي إلى أعلى مستوياتها خلال العام عند 113.39 دولاراً للبرميل في التاسع والعشرين من شهر أبريل، وذلك بسبب نقص العرض العالمي من النفط مع انقطاع إمدادات الخام الليبي من الأسواق في تلك الفترة إلى جانب تحسن طاقة مصافي تكرير النفط الخام في الأسواق الأميركية. وفي المقابل انخفضت أسعار خام غرب تكساس إلى أدنى مستوى لها خلال عام 2011م عند 75.4 دولار للبرميل في الرابع من شهر أكتوبر، في خضَم الخوف من أن تؤدي أزمة الديون السيادية في أوروبا إلى تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي والطلب على النفط. أسعار خام برنت البريطاني، من جانبها، بدأت العام عند 95.82 دولاراً للبرميل، متخطيةً بذلك سعر الإغلاق لعام 2010م بواقع 2.59 دولار. وكانت أسعار خام برنت قد هبطت إلى أدنى مستوياتها خلال 2011م إلى 93.52 دولار للبرميل في بداية العام في الرابع من شهر يناير، في حين سجلت أعلى مستوياتها عند 126.64 دولار للبرميل في الثاني من شهر مايو.

ومع استمرار تتبع الطلب على النفط لإيقاعات النمو في الاقتصاد العالمي، فقد خفضت كل من الوكالة الأمريكية لإدارة معلومات الطاقة (Energy Information Administration) EIA، ووكالة الطاقة الدولية (International Energy Agency) IEA تقديراتها لاستهلاك النفط في عام 2011 قياساً إلى التوقعات التي أعلنتها في بداية العام، وذلك مع تباطؤ وتيرة نمو الاقتصادي العالمي وضعف الأنشطة الاقتصادية خلال الربع الرابع من العام، خاصة في أوروبا وبقية دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD. وعلى الرغم من ذلك، فقد ارتفع الاستهلاك العالمي من النفط الخام والوقود السائل من المستوى القياسي الذي سجله في عام 2010م والبالغ 87.1 مليون برميل في اليوم إلى 88.4 مليون برميل في عام 2011م. وجاء معظم هذا النمو في استهلاك النفط العالمي من قبل الدول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وخصوصا الصين، والهند، ودول الشرق الأوسط. ففي الصين، التي نما فيها الاقتصاد بنسبة 9.5 في المئة في عام 2011م، ارتفع الطلب على النفط خلال العام بنحو 7 في المئة ليصل إلى 9.83 مليون برميل يومياً. أما في الهند، والتي نما اقتصادها بنسبة 7.8 في المئة في عام 2011م، ازداد الطلب على النفط فيها بنسبة 3.77 في المئة. أما في دول الشرق الأوسط، فقد ارتفع استهلاك النفط بنسبة 3.2 في المئة إلى 7.59 مليون برميل يومياً إثر نمو اقتصاداتها بنسبة تجاوزت 4 في المئة في 2011م.

ومن ناحية أخرى، فقد تراجع استهلاك النفط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD بنسبة 0.9 في المئة من 46.1 مليون برميل في عام 2010م إلى 45.68 مليون برميل يومياً في عام 2011م وذلك مع نمو اقتصادات المجموعة بنسبة لم تتجاوز 1.6 في المئة. وفي عام 2012م، من المتوقع أن يواصل الاستهلاك العالمي للنفط نموه بزيادة قدرها 1.57 مليون برميل ليصل إلى 89.52 مليون برميل يومياً، وذلك بالرغم من استمرار المخاوف من تأخر الانتعاش الاقتصادي العالمي، وهذه الزيادة المتوقعة في الطلب على النفط ستتأتي في الأغلب من اقتصادات خارج دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD.

وفيما يتعلق بجانب العرض، فقد ارتفع العرض العالمي من النفط تقريبًا بنسبة 0.8 في المئة خلال عام 2011م (أي بمقدار 0.7 مليون برميل يوميًا) ليصل إلى 87.77 مليون برميل يوميًا. كما ويتوقع أن يتصاعد إلى 89.42 برميل يومياً في 2012م. أما إنتاج سلة أوبك، فقد ظل مستواه في عام 2011م دون تغيير وذلك بعد أن كان قد نما بمقدار 0.7 مليون برميل يومياً في عام 2010م. وقد قررت منظمة الأوبك OPEC في اجتماعها الاستثنائي الأخير في شهر ديسمبر الإبقاء على حصصها الإنتاجية دون تغيير عند سقف 30.0 مليون برميل يومياً في عام 2012م وذلك في ضوء الظروف الاقتصادية الحالية وحالة عدم اليقين التي تحيط بجانب الطلب. وقد جاء هذا القرار على الرغم من التوقعات بزيادة الطلب العالمي على النفط خلال عام 2012م، إلا أنه من المتوقع أن تقابل هذه الزيادة في الطلب جزئيا

بالزيادة المتوقعة في إمدادات النفط من خارج بلدان منظمة الأوبك.

من ناحيةٍ أخرى، توسع قليلاً إنتاج النفط من خارج منظمة الأوبك OPEC بمقدار 0.4 مليون برميل يومياً في عام 2011م ليصل إلى 52.16 مليون برميل يومياً، ويتوقع أن يستمر نموه خلال عام 2012م ليبلغ 53.3 مليون برميل يومياً، بزيادة مقدارها 1.2 مليون برميل في اليوم. وسجلت أمريكا الشمالية أعلى معدل نمو في الإنتاج بين جميع المناطق من خارج منظمة الأوبك، حيث نما إنتاجها بمقدار 340 ألف برميل في عام 2011م ويتوقع استمرار نموه في عام 2012م بمقدار 240 ألف برميل يومياً، وذلك على خلفية النمو القوي المتوقع في إنتاج الحقول البحرية. وفي المقابل، تتوقع الوكالة الأمريكية لإدارة معلومات الطاقة EIA أن ينخفض الإنتاج السنوي الروسي والمكسيكي من النفط الخام بنحو 170 ألف برميل و 60 ألف برميل يومياً على التوالي بين عامي 2011م و2012م.

أسعار النفط خلال عام 2011م

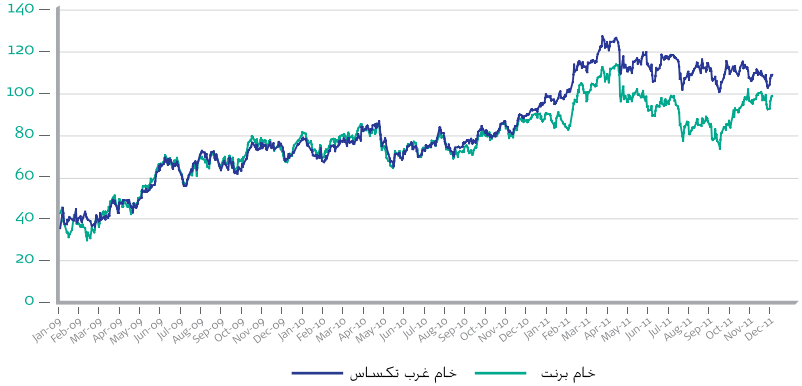

اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي

شهدت دول مجلس التعاون الخليجي خلال عام 2011م انتعاشاً اقتصادياً قوياً ارتكز في جانب كبير على تحسن أسعار النفط الذي استمر طوال العام وزيادة الإنتاج لتغطية النقص في الإمدادات في الأسواق العالمية بسبب الأوضاع السياسية في بعض بلدان الشرق الأوسط. كما تقدم القطاع غير النفطي مدعوماً بالسياسات التحفيزية للاقتصاد الكلي التي اعتمدتها معظم الحكومات في المنطقة لتحسين مستوى المعيشة للسكان. حيث قامت الحكومات بالعمل على تنويع القاعدة الإنتاجية الاقتصادية والتحول نحو النمو الاقتصادي المستدام الذي لا يخضع لتقلبات أسعار النفط، وذلك من خلال تبني برامج ضخمة من الإنفاق الاستثماري المنتج؛ وخاصة في قطاعي البنية التحتية والتصنيع. وعليه فمن المتوقع أن تبقى السياسة المالية في دول مجلس التعاون الخليجي توسعية على المدى المتوسط، تدعم الطلب المحلي في المنطقة. كما من المتوقع أن تبقى السياسة النقدية توسعية تهدف إلى تسهيل وصول القطاع الخاص إلى مصدر للائتمان طالما بقيت معدلات التضخم في المنطقة ضمن المستويات المقبولة.

خلال عام 2011م، تجاوز الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لدول المجلس مجتمعة حاجز 1,350 مليار دولار، ويتوقع أن يتجاوز مستوى 1,400 مليار دولار في عام 2012م. أما بالأسعار الحقيقية، فقد نما الناتج المحلي الإجمالي

في بلدان مجلس التعاون الخليجي بنحو 6.7 في المئة في عام 2011م، ويتوقع أن ينمو بنسبة 4.1 في المئة في عام 2012م. وبالنسبة لمعدل التضخم، فقد ظل المتوسط المرجح لمعدل التضخم السنوي في بلدان المجلس الستة نحو 4.2 في المئة خلال العام 2011م. ومن المتوقع أن يظل تقريبا في نفس المعدل في عام 2012م. وفيما يتعلق بالقطاع الخارجي، فقد بلغ إجمالي فائض الحساب الجاري لدول مجلس التعاون الخليجي في عام 2011م نحو 300 مليار دولار أو 22 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة، إلا إنه من المتوقع أن ينخفض إلى نحو 235 مليار دولار أو 16.5 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2012م، نتيجة لتراجع أسعار النفط واستقرار الإنتاج.

إن الآفاق الاقتصادية لمنطقة الخليج تبدو أكثر إشراقا من بقية دول العالم بالرغم من ارتباطها الوثيق بالتطورات الاقتصادية العالمية. إلا أن المخاطر الرئيسية التي من الممكن أن توثر سلباً على وتيرة النمو في المنطقة تتمثل في تدهور أسعار السلع الأساسية التي سوف تؤثر على المنطقة التي تعتمد على صادرات النفط. هناك مخاطر كثيرة تحيط بالاقتصاد العالمي في هذه المرحلة، ولا يمكن تجاهل احتمالية انزلاق منطقة اليورو في دوامة ركود جديدة قد تثبط أسعار النفط. وهذا من شأنه أن يؤثر على عائدات التصدير في المنطقة، وموازين الحساب الجاري والموازنات الحكومية والنمو في نهاية المطاف. إن التحدي المباشر لواضعي السياسات في المنطقة، وخصوصاً في الإمارات العربية المتحدة، هو إحياء وتدعيم عملية الوساطة المالية، حيث ما زال نمو الائتمان بطيئاً بسبب ضعف الميزانيات العمومية لكل من القطاع المصرفي وقطاع الشركات غير المالية في دولة الإمارات، في أعقاب الأزمة المالية العالمية وما تبعها من مضاعفات ديون دبي.

وبالنسبة للأسواق المالية في المنطقة، فقد أنهت بورصات المنطقة العام 2011م على انخفاض. وقد سجل سوقي الدوحة والسعودية أقل الخسائر، فيما سجلت بورصة البحرين أعلى الخسائر، لينهي السنة على تراجع فاق 19 في المئة، فيما أنهت أسواق الإمارات والكويت العام بخسائر تفوق نسبة الـ 15 في المئة.

الاقتصاد السعودي

سجل الاقتصاد السعودي نمواً ملحوظاً في 2011م بلغت نسبته 6.8 في المئة، وذلك بنمو الناتج المحلي غير النفطي بنسبة 7.8 في المئة، وبهذا النمو ارتفع مقدار الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى 935.1 مليار ريال. وقد دلت معدلات النمو القوية تلك على أن الاقتصاد السعودي قد تمكن من الاستمرار في النمو بمنأى عن الضعف وعدم الاستقرار الذي شهدته بعض الدول حول العالم خلال العام. وهذه المرونة والقدرة على التكيف مع المتغيرات العالمية، إلى جانب ما تتمتع به المملكة من بيئة مميزة لممارسة

الأعمال، جعلت المملكة العربية السعودية واحدة من أكثر البلدان استقطاباً للتدفقات المالية طويلة الأجل. لقد صنفت مؤسسة التمويل الدولية المملكة في تقريرها لعام 2012م في المرتبة الثانية عشرة من بين مئة وثلاثة وثمانين بلداً من حيث سهولة ممارسة الأعمال التجارية. وفي نفس السياق، احتلت المملكة في عام 2010م المرتبة الثالثة عشر من بين البلدان الأكثر استقطابا للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم بعد أن استقطبت المملكة ما قيمته 28.1 مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ما يشكل نحو 6.5 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي للمملكة خلال ذلك العام مما جعلها أكبر متلقٍ لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مجموعة الـ 20 كنسبة إلى حجم الاقتصاد.

إلى جانب ما تقدم، أكدت وكالة ستاندرد آند بورز التصنيف الائتماني للمملكة عند "-AA"، مع نظرة مستقرة، فيما رفعت تقيم المخاطر للقطاع البنكي (Banking Industry Country Risk Assessment BICRA) للسعودية إلى المجموعة "2" من المجموعة "3". وتصنيف BICRA للبنوك يمثل مقياس يتراوح من "1" الذي يضم البلدان التي يتمتع فيها القطاع المصرفي بأعلى درجة أمان إلى "10" وهي المجموعة التي تضم الدول التي يواجه فيها القطاع المصرفي أعلى قدر من المخاطر. وتضم المجموعة "2" في تصنيف BICRA إلى جانب السعودية كلاً من أستراليا وفرنسا وألمانيا والنرويج وسنغافورة والسويد. ومن جانب آخر فقد أعطت وكالة ستاندرد آند بورز تصنيف "منخفض المخاطر" لمؤشر "الاختلالات الاقتصادية" "Economic Imbalances" حيث أكد التقرير على المتانة الاقتصادية للمملكة المتأتية من أصولها المحلية والخارجية الضخمة مشيراً إلى أن ارتفاع أسعار النفط قد عمل على تدعيم سياسات الحكومة لتحديث البنية التحتية، وتعزيز التنويع الاقتصادي، ودعم نمو القطاع الخاص و تحسين القدرة التنافسية للبلاد على المدى الطويل.

لقد تضافرت عدة عوامل، إلى جانب ارتفاع أسعار النفط، في تحقيق معدل النمو القوي في الاقتصاد السعودي في عام 2011م؛ أهمها الزيادة الكبيرة في الإنفاق الحكومي على مدى الأعوام الثلاثة السابقة وقوة ومنعة القطاع المالي. فخلال عام 2011م وصل إجمالي النفقات العامة الفعلية إلى 804 مليار ريال، بزيادة مقدارها 224 مليار ريال عن التقديرات الأولية للميزانية أو ما نسبته 39 في المئة. وجزءٌ من هذه الزيادة في الإنفاق يعود إلى مبادرة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز – حفظه الله – التي اتخذها خلال الربع الأول من عام 2011م والتي تضمنت حزمة من النفقات هدفت إلى رفع مستوى معيشة المواطنين، كما اشتملت على بعض الإجراءات التنموية والإصلاحية. وتقدر القيمة الإجمالية لهذه المبادرة التي جاءت في مرسومين ملكيين كريمين بنحو 485 مليار ريال. وقد جاءت هذه المبادرة من خلال عدد من الأوامر الملكية السامية التي هدفت بشكل مباشر إلى دعم المواطن في جميع جوانب معيشتهم.

كما أنها اتصفت بالشمولية وغطت -بلا استثناء- جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين. وكان خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز- حفظه الله - قد أعلن عن جملة من القرارات التنموية و تدابير الدعم المالي في شهر فبراير قدرت قيمتها بنحو 135 مليار ريـــال، في حين قدرت قيمة الحزمة الأخرى من التدابير، والتي تم الإعلان عنها في مارس، بنحو 350 مليار ريـــال. ويمثل الحجم الإجمالي لتلك الحزمتين ما يعادل 22.4 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2011م. ونحو 47 في المئة من عائدات صادرات النفط الكلية خلال سنة 2011م. والتي بلغت قيمتها نحو 275.3 مليار دولار.

لقد تضمنت المبادرة السامية على حزمة من القرارات التي تهدف إلى تعزيز قطاع الإسكان، استحوذت على نحو 60 في المئة من قيمة المبادرة الملكية، حيث تم تخصيص مبلغ مائتي وخمسين مليار ريـــال - تم استقطاعها من وفر الميزانية العامة لعام 2011م والذي بلغ 306 مليار ريـــال - لبناء خمسمائة ألف وحدة سكنية. كما اشتملت المبادرة الملكية على زيادة رأسمال صندوق التنمية العقاري بمبلغ أربعين مليار ريـــال من أجل رفع الحد الأقصى للقروض التي يقدمها الصندوق للمواطنين من ثلاثمائة ألف ريـــال إلى خمسمائة ألف ريـــال سعودي بناءً على المرسوم الملكي.

كما تضمنت حزمة القرارات مجموعة من تدابير الدعم الأخرى مثل: صرف راتب شهرين لجميع موظفي الخدمة المدنية، وصرف مكافأة شهرين للطلاب (في الجامعات العامة وجزء من 106 ألف طالب المبتعثين في الخارج ضمن برنامج الملك عبد الله للمنح الدراسية)، وكذلك جميع أفراد القوات المسلحة (العاملين والمتقاعدين). ومن بين الجهود المبذولة لمكافحة البطالة، أمر الملك عبد الله بن عبد العزيز، حفظه الله، باستحداث ستين ألف فرصة عمل وظيفية جديدة في القطاع العسكري لوزارة الداخلية، وخمسمائة وظيفة جديدة في وزارة التجارة والصناعة، وثلاثمائة وظيفة أخرى في الرئاسة العامة لإدارة البحوث العلمية والإفتاء. أيضا، تم اعتماد صرف إعانة كدعم مالي مؤقت منتظم بمبلغ ألفي ريـــال لأولئك الباحثين عن وظائف في القطاع العام والخاص، وتحديد الحد الأدنى لأجور موظفي القطاع العام بثلاثة آلاف ريـــال بدلاً من الحد الأدنى للأجور سابقاً والذي كان ألفين ومائة وخمسة وثمانون ريـــال، إلى جانب تثبيت بدل غلاء المعيشة بنسبة 15 في المائة لموظفي الدولة. كما تضمن المرسوم الملكي إنشاء هيئة وطنية لمكافحة الفساد، تقوم بدور رقابي على جميع المشاريع الحكومية من أجل التحقق من تنفيذ المشاريع والقرارات دون تأخير أو تقاعس والسيطرة على الفساد في القطاعين العام والخاص، إلى جانب فرض عقوبات على التجار الذين يمارسون التلاعب بالأسعار. وأيضاً، اشتملت الخطة على مجموعة من تدابير الدعم الأخرى مثل: زيادة الإنفاق على المرافق والمشاريع الطبية بمبلغ ستة عشر مليار ريـــال، وغيرها من التدابير الأخرى.

واستمراراً لنهج الحكومة في تبني سياسة اقتصادية توسعية تهدف إلى ترسيخ دعائم النمو الاقتصادي المتوازن، عادت الحكومة لتفصح عن ميزانية قياسية أخرى لعام 1433هـ – 1434هـ اشتملت على زيادة الإنفاق الحكومي بنسبة 19 في المئة ليصل إلى 690 مليار ريال، مع تخصيص ما مقداره 265 مليار ريال أو 39 بالمئة من مجموع النفقات على إنشاء مشاريع جديدة وإنجاز مراحل جديدة من المشاريع القائمة. كما خصصت الميزانية مبلغ 168.6 ريال مليار لقطاعات التعليم وتدريب القوى العاملة، ومبلغ 86.5 مليار ريال لقطاعات الخدمات الصحية والتنمية الاجتماعية، ومبلغ 57.5 مليار ريال للزراعة والمياه وخدمات البنية التحتية، وما مقداره 35.2 مليار ريال للنقل والاتصالات، ومبلغ 29.2 مليار ريال للبلديات، هذا بالإضافة إلى المخصصات السخية لمؤسسات الإقراض المتخصصة.

الأسواق المالية

واصلت مؤسسة النقد العربي السعودي خلال عام 2011م تنفيذ سياستها النقدية المتوازنة التي تهدف إلى توفير السيولة الكافية وتحقيق الاستقرار المالي واستقرار مستوى الأسعار من خلال مواكبة التطورات الاقتصادية المحلية والدولية. ونتيجة لذلك، حظيت أسواق المال في المملكة العربية السعودية بالسيولة الكافية التي مكنت الاقتصاد من العودة إلى مواصلة النمو القوي، في ظل أسعار خدمة بنكية منخفضة ومعدل تضخم معتدل.

وقد أنهى سعر الإقراض للريال بين البنوك لثلاثة أشهر (سايبور) عام 2011م عند نسبة 0.77 في المئة، في حين بلغ المتوسط لكامل العام نحو 0.69 في المئة، أي أقل بنحو 6 نقاط أساس عن المتوسط الذي بلغه في عام 2010م. أما سعر الإقراض بين البنوك لإثني عشر شهراً فقد أنهى السنة عند نسبة 1.03 في المئة، في حين بلغ المتوسط لكامل العام نحو 0.96 في المئة، وهذا المتوسط يقل عن المتوسط لكامل عام 2010م بنحو 7 نقاط أساس. وقد بقيت فروقات معدلات الفائدة لصالح الودائع بالريال خلال العام حيث بلغ متوسط الهامش بين سعر الإقراض بين البنوك بالريال لثلاثة أشهر (سايبور) وسعر الإقراض بين البنوك بالدولار (لآيبور) لثلاثة أشهر نحو 35 نقطة أساس. أما معدل التضخم فقد ارتفع في عام 2011م إلى 4.9 في المئة مقارنة بـ 5.4 في المئة في عام 2010م وقد نجم هذا الانخفاض عن التباطؤ في معدلات نمو مؤشري أسعار المواد الغذائية والإيجارات بشكلٍ رئيسي.

أما فيما يتعلق بالسيولة، فتشير البيانات إلى أن عرض النقود بمفهومه الواسع (ن3)، قد ارتفع بشكل قياسي إلى 1223.6 مليار ريال في نهاية ديسمبر 2011م. وهذا يعني ارتفاعه بنسبة 13.3 في المئة عن مستواه في نهاية ديسمبر 2010م. وقد ارتفع إجمالي الودائع بنسبة 12.1 في المئة، في حين قفزت الودائع تحت الطلب بنسبة ناهزت 21 في المئة.

وفيما يخص إجمالي القروض التي قدمتها البنوك السعودية للقطاع الخاص، فقد بدأت بالارتفاع بشكل متواصل في كل شهر بدءاً من يناير 2011م. فقد ارتفع إجمالي القروض المقدمة للقطاع الخاص حتى نهاية شهر ديسمبر بنسبة 11 في المئة ليصل إلى 824.8 مليار ريال، مقارنة بما مقداره 743.1 مليار ريال في نهاية عام 2010م. ونتيجة لهذا النمو المتقارب في الودائع والقروض، فقد تراجعت نسبة القروض إلى الودائع بشكل طفيف إلى 77.8 في المئة في ديسمبر 2011م من 78.8 في المئة في ديسمبر 2010م.

وبالنسبة لسوق الأسهم السعودي (تداول) فقد أغلق السوق بنهاية السنة عند مستوى 6420 نقطة مقابل 6620 نقطة في نهاية عام 2010م، أي بانخفاض بلغ 200 نقطة أو ما نسبته 3.0 في المئة. وقد وصل مؤشر السوق "تاسي" مستوى 6795 نقطة في 17 يناير، وهو أعلى مستوى إغلاق يومي للمؤشر خلال تداولات عام 2011م. أما مكرر الربحية للسوق فقد انخفض إلى 11.7 في نهاية عام 2011م من المستوى الذي وصل إليه في نهاية عام 2010م. والبالغ 15.3. أما بالنسبة للقيمة السوقية كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، فقد تراجعت في نهاية عام 2011م. إلى 56 في المئة مقارنة بنسبة 78.4 في المئة في نهاية عام 2010م. ومع ذلك، فإن المؤشرات الحالية تدل على أن السوق السعودي يوفر فرصاً استثمارية واعدة، حيث أنه من المتوقع أن تعود تقيمات السوق (القيمة السوقية وقيم التداول) بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى معدلاتها التاريخية العالية.

أداء الاقتصاد الكلي في عام 2011م والتوقعات لعام 2012م

تشير التقديرات الأولية إلى أن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية قد ارتفع في 2011م بنسبة 28 بالمئة ليصل إلى 2,163 مليار ريال. أما بالقيمة الحقيقية، فقد نما الناتج بنسبة 6.8 في المئة مقارنة بمعدل نمو بلغ 4.1 في المئة في 2010م وقد جاء هذا النمو نتيجة لنمو قطاع النفط بنسبة 4.3 في المئة ونمو القطاع غير النفطي بنسبة 7.8 في المئة. وضمن القطاع غير النفطي، فقد حقق القطاع الخاص نمواً بنسبة 8.3 في المئة أما القطاع الحكومي فقد نما بنسبة 6.7 في المئة. وقد نجم النمو في القطاع الخاص نتيجة لنمو كافة القطاعات الاقتصادية، حيث نما قطاع الصناعات التحويلية بنسبة 12.3 في المئة، في حين حقق قطاع التشييد والبناء نمواً بنسبة 11.6 في المئة، بينما ارتفع قطاع النقل والاتصالات بنسبة 10.1 في المئة.

وفيما يتعلق بالقطاع الخارجي، ارتفعت قيمة الصادرات من السلع والخدمات في عام 2011م بنسبة 35.7 في المئة لتصل إلى 1,332.7 مليار ريال. وقد زادت الصادرات من السلع بنسبة 36.7 في المئة لتصل إلى 1,287.4 مليار ريال؛ ومن ضمن الصادرات السلعية، ارتفعت الصادرات

غير النفطية بنسبة 13.9 في المئة إلى 153.2 مليار ريـــال. أما الواردات من السلع والخدمات فقد ارتفعت بنسبة 1.4 في المئة إلى 662.7 مليار ريـــال، وذلك بارتفاع الواردات من السلع بنسبة 2.6 في المئة إلى 411.4 مليار ريـــال. ونتيجة لذلك، سجل الميزان التجاري في عام 2011م فائضاً قدره 875.6 مليار ريـــال أو 40.4 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، فيما حقق الحساب الجاري فائضاً قدره 598 مليار ريـــال أو ما نسبته 27.6 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي.

أما فيما يخص المالية العامة، فقد بلغت الإيرادات في عام 2011م (1432هـ – 1433هـ) نحو 1,110 مليار ريـــال، في حين وصل مجموع النفقات العامة نحو 804 مليار ريـــال، ونتيجة لذلك، حققت الميزانية العامة في 2011م فائضاً قدره 306 مليار ريـــال أو ما نسبته 14.1 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. وتماشياً مع ما تحقق في الموازنة، فقد انخفض معدل الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 6.3 في المئة نزولاً من 10.2 في المئة في 2010م.

في عام 2012م، يتوقع لأسعار النفط السعودي أن تبلغ بالمتوسط نحو 90 دولار للبرميل، كما يتوقع أن ينخفض الإنتاج من النفط الخام إلى 8.8 مليون برميل يومياً. وبناءً عليه، يمكن للقطاع النفطي أن يتراجع بنسبة 3.1 في المئة في عام 2012م، بينما يقدر للقطاع غير النفطي أن ينمو بنسبة 5.9 في المئة. أما القطاع الحكومي، فيتوقع له مواصلة النمو بمعدل 6.7 في المئة، في حين يمكن للقطاع الخاص أن ينمو بنسبة 5.5 في المئة في العام نفسه. وفقاً لذلك، فإن الناتج المحلي الإجمالي سوف ينمو بنسبة 3.3 في المئة في 2012م. أما الناتج المحلي الإجمالي الاسمي فيمكن أن يصل وفقاً لذات التقديرات إلى 2,360 مليار ريـــال في عام 2012م. وبالنسبة لمعدل التضخم، فمن المتوقع أن يبقى بحدود 5.0 في المئة في 2012م. في حين يتوقع معدل البطالة (بين السعوديين) أن يتراجع لحدود 8 في المئة بسبب الإجراءات التي اتخذتها الحكومة والتي تهدف لرفع مستوى التوظيف للسعوديين.

واستنادا إلى تقديرات أسعار النفط والإنتاج في 2012م، فيمكن للحساب الجاري أن يسجل فائضاً يبلغ 351 مليار ريـــال أو ما نسبته 14.9 في المئة في الناتج المحلي الإجمالي. وبالنسبة للمالية العامة للدولة فإن التقديرات تشير إلى أنها ستحقق فائضاً أكبر مما هو مقدر في الموازنة لعام 2012م (1433هـ – 1434هـ) بالنظر إلى الافتراضات المتحفظة (بالنسبة لأسعار النفط)، حيث يتوقع أن تحقق الميزانية العامة فائضاً بمقدار 96 مليار ريـــال في عام 2012م أي ما يعادل 4.1 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي.

البيانات المالية لعام 2011م

تقرير مراجعي الحسابات

إلى السادة مساهمي بنك الرياض الموقرين
(شركة مساهمة سعودية)

لقد راجعنا القوائم المالية الموحدة المرفقة لبنك الرياض ("البنك") والشركات التابعة له (يشار إليها مجتمعة "بالمجموعة")، والتي تشتمل على قائمة المركز المالي الموحّدة كما في 31 ديسمبر 2011م وقائمة الدخل الموحّدة وقائمة الدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ و ملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات التفسيرية الأخرى من (1) إلى(38). لم نقم بمراجعة الإيضاح (39) بما في ذلك البيانات المشار إليها والمتعلقة "بالإيضاحات الخاصة بالركيزة الثالثة لبازل (2)" حيث أنها لا تقع ضمن نطاق أعمال المراجعة التي قمنا بها.

مسؤولية الإدارة حول القوائم المالية الموحّدة

تعتبر الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعايير المحاسبة للمؤسسات المالية الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي والمعايير الدولية الخاصة بالتقارير المالية وأحكام نظام الشركات ونظام مراقبة البنوك في المملكة العربية السعودية والنظام الأساسي للبنك. كما تتضمن هذه المسؤولية الإحتفاظ بنظام رقابة داخلي خاص بإعداد القوائم المالية الخالية من الأخطاء الجوهرية، سواءً كانت ناجّة عن الغش أو الخطأ.

مسؤولية مراجعي الحسابات

إن مسؤوليتنا هي إبداء الرأي حول هذه القوائم المالية الموحدة إستناداً إلى أعمال المراجعة التي قمنا بها. تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المتعارف عليها في المملكة العربية السعودية ومعايير المراجعة الدولية والتي تتطلب منا الإلتزام بمتطلبات أخلاقيات المهنة وتخطيط وتنفيذ أعمال المراجعة للحصول على قناعة معقولة بأن القوائم المالية الموحدة خالية من الأخطاء الجوهرية.

تشتمل أعمال المراجعة على القيام بإجراءات للحصول على أدلة مؤيدة للمبالغ والإفصاحات التي تتضمنها القوائم المالية الموحدة. تعتمد الإجراءات التي يتم إختيارها على تقدير مراجعي الحسابات وتشتمل على تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة، سواءً كانت ناجّة عن الغش أو الخطأ.

وعند تقييم هذه المخاطر، يقوم مراجعو الحسابات بالأخذ بعين الإعتبار نظام الرقابة الداخلي الخاص بإعداد القوائم المالية الموحدة للبنك وعرضها بصورة عادلة لغرض تصميم إجراءات مراجعة ملائمة وفقاً للظروف، وليس لغرض إبداء الرأي حول فعالية نظام الرقابة الداخلي للبنك. كما تشتمل أعمال المراجعة، على تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية المعدة من قبل الإدارة، وتقييم العرض العام للقوائم المالية الموحدة.

نعتقد بأن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتكون أساساً لإبداء رأينا.

الرأي:

في رأينا، إن القوائم المالية الموحدة ككل:

- تظهر بعدل، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2011م، وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير المحاسبة للمؤسسات المالية في المملكة العربية السعودية الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي والمعايير الدولية الخاصة بالتقارير المالية.
- تتفق مع متطلبات نظام الشركات ونظام مراقبة البنوك في المملكة العربية السعودية والنظام الأساسي للبنك فيما يتعلق بإعداد وعرض القوائم المالية الموحدة.

ديلويت آند توش
بكر أبو الخير وشركاهم
ص.ب 213 الرياض 11411
المملكة العربية السعودية

بكر عبدالله أبو الخير
محاسب قانوني – ترخيص رقم (101)

كي. بي. ام. جي
الفوزان والسدحان
ص.ب 92876 الرياض 11663
المملكة العربية السعودية

عبدالله حمد الفوزان
محاسب قانوني – ترخيص رقم (348)

7 ربيع الأول 1433هـ
الموافق 30 يناير 2012م

قائمة المركز المالي الموحدة كما في 31 ديسمبر 2011م و 2010م

بآلاف الريالات السعودية	إيضاح	2011	2010
الموجودات			
نقدية وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	4	17,623,477	23,178,560
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	5	6,085,023	4,688,754
استثمارات، صافي	6	36,616,170	33,822,441
قروض وسلف، صافي	7	112,972,764	106,034,740
الإستثمار في شركة زميلة	8	339,954	-
عقارات أخرى		440,896	431,578
ممتلكات ومعدات، صافي	9	1,806,833	1,862,855
موجودات أخرى	10	5,002,273	3,537,502
إجمالي الموجودات		180,887,390	173,556,430
المطلوبات وحقوق المساهمين			
المطلوبات			
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	12	6,241,948	10,636,551
ودائع العملاء	13	139,822,500	126,945,459
سندات ديون مصدرة	14	-	1,873,723
مطلوبات أخرى	15	4,664,587	4,867,479
إجمالي المطلوبات		150,729,035	144,323,212
حقوق المساهمين			
رأس المال	16	15,000,000	15,000,000
إحتياطي نظامي	17	12,475,088	11,687,749
إحتياطيات أخرى	18	535,749	813,965
أرباح مبقاة		872,518	610,504
أرباح مقترح توزيعها	24	1,275,000	1,121,000
إجمالي حقوق المساهمين		30,158,355	29,233,218
إجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين		180,887,390	173,556,430

تعتبر الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 39 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة.

قائمة الدخل الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2011م و 2010م

بآلاف الريالات السعودية	إيضاح	2011	2010
دخل العمولات الخاصة	20	4,915,363	4,872,527
مصاريف العمولات الخاصة	20	718,329	730,740
صافي دخل العمولات الخاصة		4,197,034	4,141,787
دخل الأتعاب و العمولات، صافي	21	1,589,174	1,418,202
أرباح تحويل عملات أجنبية، صافي		278,607	231,445
(خسائر) متاجرة، صافي		(4,330)	(5,972)
مكاسب استثمارات المتاحة للبيع، صافي		149,193	129,849
دخل العمليات الأخرى		111,544	65,141
إجمالي دخل العمليات		6,321,222	5,980,452
رواتب وما في حكمها	22	1,285,910	1,124,228
إيجارات و مصاريف مباني		250,829	254,382
إستهلاك الممتلكات و المعدات		286,222	277,812
مصاريف عمومية وإدارية أخرى		667,262	641,020
مخصص خسائر الائتمان، صافي		661,712	935,074
مخصص خسائر الاستثمارات، صافي		-	(85,000)
مصاريف العمليات الأخرى		19,934	8,309
إجمالي مصاريف العمليات		3,171,869	3,155,825
صافي الدخل للسنة		3,149,353	2,824,627
ربح السهم الأساسي والمخفض (بالريال السعودي)	23	2.10	1.88

تعتبر الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 39 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة.

قائمة الدخل الشاملة الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2011م و 2010م

بآلاف الريالات السعودية	2011	2010
صافي دخل للسنة	3,149,353	2,824,627
أرباح شاملة أخرى		
استثمارات متاحة للبيع		
– صافي التغير في القيمة العادلة (إيضاح 18)	(50,573)	487,550
– صافي التغير في القيمة العادلة المحول إلى قائمة الدخل الموحدة (إيضاح 18)	(174,014)	(222,004)
	(224,587)	265,546
تغطية التدفقات النقدية		
– الجزء الفعال من صافي التغير في القيمة العادلة (إيضاح 18)	(53,467)	(58,821)
– صافي التغير في القيمة العادلة المحول إلى قائمة الدخل الموحدة (إيضاح 18)	(162)	1,422
	(53,629)	(57,399)
أرباح شاملة أخرى للسنة	(278,216)	208,147
إجمالي الدخل الشامل للسنة	2,871,137	3,032,774

تعتبر الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 39 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة.

قائمة التغيرات في حقوق المساهمين الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2011م و 2010م

2011 بآلاف الريالات السعودية	إيضاح	رأس المال	احتياطي نظامي	استثمارات متاحة للبيع	تغطية التدفقات النقدية	أرباح مبقاة	أرباح مقترح توزيعها	الإجمالي
الرصيد في بداية السنة		15,000,000	11,687,749	751,238	62,727	610,504	1,121,000	29,233,218
إجمالي الدخل الشامل		-	-	(224,587)	(53,629)	3,149,353	-	2,871,137
إجمالي الأرباح الموزعة المدفوعة نهاية عام 2010	24	-	-	-	-	-	(1,121,000)	(1,121,000)
الأرباح المرحلية الموزعة المدفوعة لعام 2011	24	-	-	-	-	(825,000)	-	(825,000)
المحول للاحتياطي النظامي	17	-	787,339	-	-	(787,339)	-	-
توزيعات أرباح مقترحة نهائية لعام 2011	24	-	-	-	-	(1,275,000)	1,275,000	-
الرصيد في نهاية السنة		15,000,000	12,475,088	526,651	9,098	872,518	1,275,000	30,158,355

2010 بآلاف الريالات السعودية	إيضاح	رأس المال	احتياطي نظامي	استثمارات متاحة للبيع	تغطية التدفقات النقدية	أرباح مبقاة	أرباح مقترح توزيعها	الإجمالي
الرصيد في بداية السنة		15,000,000	10,981,592	485,692	120,126	513,034	1,135,000	28,235,444
إجمالي الدخل الشامل		-	-	265,546	(57,399)	2,824,627	-	3,032,774
إجمالي الأرباح الموزعة المدفوعة نهاية عام 2009	24	-	-	-	-	-	(1,135,000)	(1,135,000)
الأرباح المرحلية الموزعة المدفوعة نهاية عام 2010	24	-	-	-	-	(900,000)	-	(900,000)
المحول للاحتياطي النظامي	17	-	706,157	-	-	(706,157)	-	-
توزيعات أرباح مقترحة نهائية لعام 2010	24	-	-	-	-	(1,121,000)	1,121,000	-
الرصيد في نهاية السنة		15,000,000	11,687,749	751,238	62,727	610,504	1,121,000	29,233,218

تعتبر الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 39 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة.

قائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2011م و 2010م

بآلاف الريالات السعودية	إيضاح	2011	2010
الأنشطة التشغيلية			
صافي الدخل للسنة		3,149,353	2,824,627
التعديلات لتسوية صافي الدخل للسنة إلى صافي النقدية الناتجة من (المستخدمة في) الأنشطة التشغيلية:			
تراكم الخصم على الاستثمارات المقتناة لغير أغراض المتاجرة وسندات دين مصدرة، صافي		(51,216)	(89,542)
(مكاسب) استثمارات مقتناة متاحة للبيع، صافي		(149,193)	(129,849)
استهلاك الممتلكات و المعدات		286,222	277,812
مخصص خسائر الاستثمارات، صافي		-	(85,000)
مخصص خسائر الائتمان، صافي		661,712	935,074
		3,896,878	3,733,122
صافي (الزيادة) / النقص في الموجودات التشغيلية:			
وديعة نظامية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	4	(826,152)	(44,647)
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى تستحق بعد ثلاثة أشهر من تاريخ الإقتناء		(1,368,302)	2,692,865
قروض وسلف		(7,599,736)	(455,201)
عقارات أخرى		(9,318)	(24,446)
موجودات أخرى		(1,464,771)	(321,988)
صافي الزيادة / (النقص) في المطلوبات التشغيلية:			
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى		(4,394,603)	(5,526,461)
ودائع العملاء		12,877,041	1,667,353
مطلوبات أخرى		(222,762)	42,436
صافي النقدية الناتجة عن الأنشطة التشغيلية		888,275	1,763,033
الأنشطة الإستثمارية			
متحصلات من بيع واستحقاق الإستثمارات المقتناة لغير أغراض المتاجرة		36,506,721	27,050,935
شراء استثمارات المقتناة لغير اغراض المتاجرة		(39,716,884)	(28,052,441)
شراء ممتلكات ومعدات، صافي		(230,200)	(310,510)
صافي النقدية (المستخدمة في) الأنشطة الإستثمارية		(3,440,363)	(1,312,016)
الأنشطة التمويلية			
إعادة دفع سندات دين مصدرة	14	(1,875,050)	-
توزيعات الارباح والزكاة المدفوعة		(1,926,130)	(2,059,250)
صافي النقدية (المستخدمة في) الأنشطة التمويلية		(3,801,180)	(2,059,250)
صافي (النقص) في النقدية وشبه النقدية		(6,353,268)	(1,608,233)
النقدية وشبه النقدية في بداية السنة		20,837,007	22,445,240
النقدية وشبه النقدية في نهاية السنة	25	14,483,739	20,837,007
عمولات خاصة مستلمة خلال السنة		4,903,050	4,957,968
عمولات خاصة مدفوعة خلال السنة		733,174	804,138
معلومات إضافية غير نقدية			
صافي التغيرات في القيمة العادلة و تغطية مخاطر التدفقات النقدية و تحويلات لقائمة الدخل الموحدة		(278,216)	208,147

تعتبر الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 39 جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2011م و 2010م

1 – عام

تأسس بنك الرياض ("البنك")، شركة مساهمة مسجلة بالمملكة العربية السعودية، بموجب المرسوم الملكي السامي وقرار مجلس الوزراء رقم 91 بتاريخ 1 جمادى الأول 1377 هـ (الموافق 23 نوفمبر 1957 م). يعمل البنك بموجب السجل التجاري رقم 1010001054 الصادر بتاريخ 25 ربيع الثاني 1377 هـ (الموافق 18 نوفمبر 1957 م) من خلال شبكة فروعه البالغ عددها 248 فرعاً (2010م: 241 فرعاً) في المملكة العربية السعودية وفرعاً واحداً في مدينة لندن في المملكة المتحدة، و وكالة في مدينة هيوستن في الولايات المتحدة الأمريكية، ومكتباً تمثيلياً في سنغافورة. إن عنوان المركز الرئيسي للبنك هو كما يلي:-

بنك الرياض
ص ب 22622
الرياض 11416
المملكة العربية السعودية

تتمثل أهداف البنك في تقديم كافة أنواع الخدمات المصرفية والاستثمارية، كما يقدم البنك لعملائه منتجات مصرفية متوافقة مع أحكام الشريعة وفق مبدأ تجنب العمولات والتي يتم اعتمادها والإشراف عليها من قبل هيئة شرعية مستقلة تم تشكيلها من قبل البنك.

2 – أسس الإعداد:

أ) بيان الإلتزام

يقوم البنك بإعداد القوائم المالية الموحدة طبقاً لمعايير المحاسبة للمؤسسات المالية الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي، وطبقاً للمعايير الدولية الخاصة بإعداد التقارير المالية. كما يعد البنك قوائمه المالية الموحدة لتتماشى مع نظام مراقبة البنوك ونظام الشركات في المملكة العربية السعودية وعقد التأسيس.

ب) أسس القياس

يتم إعداد القوائم المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء المشتقات والاستثمارات المتاحة للبيع والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة. بالإضافة إلى ذلك، فإن الموجودات أو المطلوبات المالية المغطاة من مخاطر التغيرات في القيمة العادلة يتم قياسها بالقيمة العادلة في حدود مستوى المخاطر المغطاة، وعدا ذلك تقاس بالتكلفة. تعد القوائم المالية الموحدة على أساس مبدأ الاستمرارية.

ج) العملة الوظيفية وعملة العرض

يتم عرض هذه القوائم المالية الموحدة بالريال السعودي، والذي يعتبر العملة الوظيفية للمجموعة. يتم تقريب البيانات المالية المعروضة لأقرب ألف ريال سعودي، ما لم يذكر خلاف ذلك.

د) الأحكام والتقديرات المحاسبية الجوهرية

إن إعداد القوائم المالية الموحدة وفقاً للمعايير الدولية الخاصة بالتقارير المالية يتطلب استخدام بعض الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة والتي تؤثر على مبالغ الموجودات والمطلوبات التي يتم عرضها في القوائم المالية. كما يتطلب الأمر أن تمارس الإدارة حكمها عند تطبيق سياسات البنك المحاسبية. ويتم بشكل مستمر تقييم هذه التقديرات والافتراضات والأحكام التي تبنى على الخبرات السابقة وعلى عوامل أخرى تتضمن الحصول على استشارات مهنية وتوقعات للأحداث المستقبلية والتي يعتقد أنها معقولة ضمن الظروف المحيطة. وتتضمن البنود الهامة التي تستخدم فيها الإدارة التقديرات والافتراضات أو تلك التي تمارس فيها الأحكام التقديرية ما يلي :

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2011م و 2010م (تتمة)

(1) خسائر الإنخفاض في قيمة القروض والسلف

يقوم البنك على أساس ربع سنوي بمراجعة محافظ القروض لتحديد الإنخفاض في القيمة بشكل محدد وإجمالي. ولكي يحدد البنك فيما إذا وجب تسجيل خسائر للإنخفاض، يتخذ البنك أحكاماً يحدد بموجبها فيما إذا وجدت بيانات واضحة تشير إلى أن هناك انخفاضاً يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة. تتضمن هذه الأدلة بيانات واضحة تشير إلى وجود تغيرات سلبية في موقف السداد لمجموعة من المقترضين. وتستخدم الإدارة التقديرات في ضوء الخبرة التاريخية لخسائر الإقراض مع الأخذ في الاعتبار خصائص مخاطر الائتمان والأدلة الموضوعية للانخفاض المماثل ولتلك التي في المحفظة عند تقدير التدفقات النقدية. ويتم مراجعة المنهجية والافتراضات المستخدمة لتقدير كل من المبالغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية بشكل منتظم وذلك لتقليل أية فروقات بين الخسارة المقدرة والخسارة الفعلية.

(2) القيمة العادلة للأدوات المالية غير المتداولة

تحدد القيم العادلة للأدوات المالية غير المتداولة في الأسواق النشطة باستخدام أساليب التقييم الفني. وحينما يتم ذلك يتم مراجعتها وتدقيقها بشكل مستقل، حينما يكون هنالك حاجة لذلك، للحصول على درجة معقولة بأن المخرجات تعكس البيانات الفعلية وأسعار السوق المقارنة. وتستخدم أساليب التقييم بيانات سوق واضحة فقط، عندما يكون ذلك عمليا. إلا أن بعض الجوانب مثل مخاطر الائتمان والتقلبات (volatilities) والإرتباطات (correlation) تتطلب من الإدارة إجراء تقديرات. كما إن التغيرات في الإفتراضات المستندة عليها هذه العوامل من الممكن إن تؤثر في القيمة العادلة المسجلة لتلك الأدوات المالية.

(3) الإنخفاض في قيمة استثمارات الأسهم المتاحة للبيع

يمارس البنك حكمه في الأخذ بعين الإعتبار الانخفاض في قيمة استثمارات الأسهم المتاحة للبيع. ويتضمن هذا الحكم تحديد الانخفاض الجوهري أو الدائم في القيمة العادلة عن تكلفتها. ويقيّم البنك عند ممارسته لهذا الحكم التقلب الطبيعي في سعر الأسهم من ضمن عوامل أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، يعتبر البنك الانخفاض معقولا عندما يكون هناك دليل للتراجع الملحوظ في الملاءة الائتمانية للشركة المستثمر فيها أو أداء قطاع الأعمال ذي العلاقة أو في التغيرات التقنية أو في التدفقات النقدية التشغيلية والتمويلية.

(4) تصنيف الاستثمارات المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق

يتبع البنك الإرشادات الواردة في معيار المحاسبة الدولي رقم 39 لتصنيف الموجودات المالية غير المشتقة ذات الدفعات الثابتة أو الممكن تحديدها وذات الإستحقاق الثابت كاستثمارات محتفظ بها لتاريخ الإستحقاق. ويقوم البنك بتقدير نيته ومقدرته على الاحتفاظ بهذه الاستثمارات حتى تاريخ الإستحقاق لكي يتمكن من الوصول إلى هذا الحكم.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2011م و 2010م (تتمة)

3- ملخص السياسات المحاسبية الهامة

فيما يلي بياناً بأهم السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية الموحدة.

أ) التعديلات في السياسات المحاسبية

تتسق السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية الموحدة مع تلك المستخدمة في إعداد القوائم المالية الموحدة السنوية للعام المالي المنتهي في 31 ديسمبر 2010، فيما عدا تطبيق التعديلات التي طرأت على المعايير المحاسبية المشار إليها أدناه والتي لم يكن لها تأثير مالي على القوائم المالية الموحدة للمجموعة عن العام.

(1) معيار المحاسبة الدولي رقم 24 – إفصاح الأطراف ذي العلاقة (معدل في 2009). عدل المعيار الدولي (المعدل) تعريف الأطراف ذي العلاقة وتعدلت بعض متطلبات الإفصاح للمنشآت ذات الصلة بالحكومة.

(2) التعديلات في المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS7) – افصاح عن الأدوات المالية المتعلقة بتحويل الأصول المالية – هذه التعديلات احتوت متطلبات افصاح جديدة حول تحويل الأصول المالية وتشمل الإفصاح عن:

- الأصول المالية التي لم يتم إلغاء اثباتها بشكل كامل و
- الأصول المالية التي تم الغاء اثباتها بشكل كامل ولكن تحتفظ المنشأة بعلاقه مستمرة بها.

(3) تحسينات بالمعايير الدولية للتقارير المالية 2010 – رقم 7 – افصاحات الأدوات المالية – تم اضافة" فقرة صريحة ان يتم الإفصاح النوعي متسقاً مع الإفصاح الكمي ليتيح فرصة اكبر لمستخدم التقرير من تقييم تعرض المنشأة للمخاطر الناشئة من الأدوات المالية ، اضافة الى تعديلات مجلس معايير المحاسبة الدولية بحذف متطلبات الإفصاح القائمة.

(4) تحسينات بالمعايير الدولية للتقارير المالية 2010 – المعيار الدولي للمحاسبة رقم 1 – عرض البيانات المالية – تم التعديل لبيان أنه يجب عرض تجزئة التغيرات لكل مكون لحقوق الملكية الناتجة من عمليات مثبتة بقائمة الدخل الشامل، إما في قائمة التغيرات في حقوق المساهمين او في الإفصاحات.

(5) تحسينات بالمعايير الدولية للتقارير المالية 2010 – تفسيرات لجنة التقارير المالية الدولية رقم 13 – برامج ولاء العملاء –اوضح التعديل ان القيمة العادلة للنقاط الممنوحة، تأخذ في الحسبان قيمة الخصم او الحافز والذي قد يمنح للعميل و لم يحصل على قيمة تلك النقاط.

(6) هناك كذلك تعديلات اخرى ناتجة عن التحسينات في المعايير الدولية للتقارير المالية التالية، ولم يكن لها اي تأثير جوهري على السياسات المحاسبية، الوضع المالي أو اداء المجموعة و ضمن معايير التقارير المالية الدولية رقم (3) ، ومعايير المحاسبة الدولية رقم (27) و (32).

ب) أسس توحيد القوائم المالية

تشمل القوائم المالية الموحدة، القوائم المالية لبنك الرياض والشركات التابعة له، (الرياض المالية وشركة إثراء الرياض العقارية). ويشار إليها " بالمجموعة". يتم إعداد القوائم المالية للشركات التابعة لنفس الفترة المالية للبنك، كما أن السياسات المحاسبية التي تخضع لها تتماشى مع السياسات المحاسبية المتبعة من قبل البنك.

الشركات التابعة هي كافة الشركات التي يكون للبنك القدرة على السيطرة عليها، وتتواجد السيطرة عندما يكون لدى البنك القدرة على التحكم في سياساتها المالية والتشغيلية للحصول على مكاسب من أنشطتها، وعادة يمتلك فيها البنك حصة تزيد عن نصف حقوق التصويت. ويتم توحيد القوائم المالية للشركات التابعة مع القوائم المالية للبنك بتاريخ انتقال السيطرة عليها

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2011م و 2010م (تتمة)

إلى البنك، ويتوقف توحيد هذه القوائم المالية بتاريخ توقف هذه السيطرة.
تتمثل الحصة غير المهيمنة في صافي الدخل وصافي الأصول غير المملوكة، بشكل مباشر أو غير مباشر، من قبل البنك في الشركة التابعة له. وقد بلغت الحصة غير المهيمنة بتاريخ 31 ديسمبر 2011م و 2010م أقل من نسبة 1% من صافي أصول الشركات التابعة، وهي مملوكة لمساهمين مثلين للبنك، ولذلك لم يتم عرضها بشكل منفصل في قائمة الدخل الموحدة.
يتم استبعاد الأرصدة بين البنك والشركة التابعة، وأي دخل أو مصروف غير محقق قد ينشأ من المعاملات المالية مع الشركة التابعة عند إعداد القوائم المالية الموحدة.
يعتبر البنك طرفاً في منشآت ذات غرض خاص، والتي نشأت أساساً لغرض تسهيل بعض ترتيبات التمويل المتوافقة مع الشريعة.

ج. محاسبة تاريخ السداد

يتم إثبات وإلغاء إثبات كافة العمليات الاعتيادية المتعلقة بشراء وبيع الموجودات المالية بتاريخ السداد، ويتم قيد أي تغير في القيمة العادلة بين تاريخ الشراء وتاريخ التقرير بنفس طريقة المحاسبة عند اقتناء الأصل. إن العمليات الاعتيادية المتعلقة بشراء وبيع الموجودات المالية هي العمليات التي تتطلب أن يتم تسليم تلك الموجودات خلال فترة زمنية تنص عليها الأنظمة أو تلك المتعارف عليها في السوق.

د. الإستثمار في الشركات الزميلة

يتم إثبات بالاستثمارات في الشركات الزميلة بالتكلفة بداية، وتقاس لاحقا وفقا لطريقة حقوق الملكية. الشركة الزميلة هي شركة يملك البنك فيها ما بين 20% الى 50% من القوة التصويتية التي تحقق سيطرة فعالة على تلك المنشأة وهي ليست شركة تابعة او مشروع مشترك. ويتم اثبات الاستثمارات في الشركات الزميلة في المركز المالي بالتكلفة، مضافاً إليها التغير في قيمة الاقتناء المبدئي في حصة البنك من صافي الموجودات للشركة الزميلة، ناقصا اي انخفاض في قيمة الاستثمارات، كل على حدة، كما يتم تخفيضها بالتوزيعات المستلمة.

هـ الأدوات المالية المشتقة وتغطية المخاطر

يتم قياس الأدوات المالية المشتقة والتي تتضمن عقود الصرف الأجنبي والعقود الخاصة بأسعار العمولات ومقايضات أسعار العملات والعمولات وخيارات أسعار العملات (المكتتبة والمشتراة) بالقيمة العادلة. تقيد كافة المشتقات بقيمتها العادلة ضمن الموجودات وذلك عندما تكون القيمة العادلة إيجابية، وتقيد ضمن المطلوبات عندما تكون القيمة العادلة سلبية. وتحدد القيمة العادلة بالرجوع إلى الأسعار المتداولة بالسوق وأنظمة خصم التدفقات النقدية وأنظمة التسعير، حسبما هو ملائم. وتعتمد معالجة التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات على تصنيفها في أي من الفئات التالية :

(1) مشتقات مقتناة لأغراض المتاجرة

تدرج التغيرات في القيمة العادلة للأدوات المشتقة المقتناة لأغراض المتاجرة مباشرة في قائمة الدخل الموحدة تحت بند دخل/خسائر المتاجرة. وتتضمن المشتقات المقتناة لأغراض المتاجرة أيضاً تلك المشتقات التي لا تخضع لمحاسبة تغطية المخاطر المبينة أدناه.

(2) محاسبة تغطية المخاطر

تخصص المجموعة بعض المشتقات كأدوات لتغطية المخاطر في علاقات تحوط مؤهله.لأغراض محاسبة تغطية المخاطر، فإن تغطية المخاطر تصنف إلى فئتين هما :
(أ) تغطية مخاطر القيمة العادلة والتي تغطي مخاطر التغيرات في القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات أو الالتزامات المؤكدة غير المغطاة أو جزء محدد من أي منهم مرتبط بمخاطر محددة قد تؤثر على صافي الدخل أو الخسارة.
(ب) تغطية مخاطر التدفقات النقدية والتي تغطي مخاطر التغيرات في التدفقات النقدية سواء كانت متعلقة بمخاطر محددة مرتبطة بالموجودات أو المطلوبات المغطاة أو العمليات المتوقع حدوثها بنسبة عالية والتي تؤثر على صافي الدخل أو الخسارة المعلن.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2011م و 2010م (تتمة)

ولكي تكون المشتقات مؤهلة لمحاسبة تغطية المخاطر، فإنه يتوقع بأن تكون تغطية المخاطر ذات فعالية عالية، بمعنى أن يتم مقابلة التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية الخاصة بأداة تغطية المخاطر بشكل فعال مع التغيرات المقابلة التي طرأت على البند الذي تمت تغطية مخاطره، ويجب أن تكون هذه التغيرات قابلة للقياس بشكل موثوق به. وعند بداية تغطية المخاطر، يجب توثيق إستراتيجية وأهداف إدارة المخاطر بما في ذلك تحديد أداة تغطية المخاطر والبند الذي سيتم تغطيته وطبيعة المخاطر المغطاة وطريقة تقييم فعالية تغطية المخاطر. وتبعاً لذلك، يجب تقييم مدى فعالية تغطية المخاطر بصورة مستمرة.

(أ) تغطية مخاطر القيمة العادلة:

عندما يتم تخصيص المشتقات كأداة تغطية مخاطر لتغطية التغير في القيمة العادلة للأصول أو الالتزامات المثبتة أو لالتزام مؤكد والذي قد يكون له تأثير على قائمة الدخل، تدرج أية مكاسب أو خسائر ناشئة عن إعادة قياس أدوات تغطية المخاطر بقيمتها العادلة مباشرة في قائمة الدخل الموحدة. ويتم تسوية الجزء المتعلق بالبند الذي تمت تغطية مخاطره في القيمة الدفترية لذلك البند ويدرج في قائمة الدخل الموحدة. أما البنود المغطاة والتي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة، وفي الحالات التي تتوقف فيها تغطية مخاطر القيمة العادلة للأدوات المالية المرتبطة بعمولات خاصة عن الوفاء بشرط محاسبة تغطية المخاطر، أو بيعها، أو انتهائها، يتم إطفاء الفرق بين القيمة الدفترية للبنود المغطاة عند انتهائها والقيمة المقابلة في قائمة الدخل على مدى العمر المتبقي للتغطية باستخدام سعر العمولة الفعلي. وإذا تم إلغاء إثبات البند التي تمت تغطية مخاطره يتم إثبات وتسوية القيمة العادلة غير المطفأة على الفور بقائمة الدخل الموحدة.

(ب) تغطية مخاطر التدفقات النقدية:

عندما يتم تخصيص أحد المشتقات على أنها أداة تغطية لمتغيرات التدفقات النقدية المتعلقة بمخاطر مرتبطة بأصل أو خصم مثبت أو مرتبط بعملية مالية متوقعة تتصف بارتفاع احتمال حدوثها والتي قد يكون لها تأثير على قائمة الدخل، فيتم إثبات الجزء الخاص بالربح والخسارة الناجمة عن أداة تغطية المخاطر التي تم تحديده على أنه جزء فعال مباشرة في قائمة الدخل الشامل، على أن يتم إثبات الجزء الغير فعال، إن وجد، في قائمة الدخل الموحدة. بالنسبة لتغطية مخاطر التدفقات النقدية التي تؤثر على عمليات مستقبلية والتي تم إثبات الربح والخسارة ضمن الاحتياطيات الأخرى، تحول إلى قائمة الدخل الموحدة في نفس الفترة التي أثرت فيها معاملات التغطية في قائمة الدخل الموحدة. وعندما ينتج من المعاملات المغطاة المتوقعة إثبات أصل غير مالي أو التزام غير مالي عندئذ يجب أن يتضمن القياس المبدئي لتكلفة الاستحواذ أو التكلفة الدفترية لهذه الأصول والالتزامات، والأرباح والخسائر المتعلقة بها والتي سبق إثباتها مباشرة في قائمة الدخل الشامل.

ويتم التوقف عن اتباع محاسبة تغطية المخاطر عند انتهاء سريان أداة التغطية أو عندما يتم بيعها أو عندما يتم ممارسة الحق تجاهها أو عندما يتم إنهاؤها أو عندما لا تصبح تلك الأداة مؤهلة لمحاسبة تغطية المخاطر، أو عندما يتم التوقع بأن المعاملات المتنبأ بها لن تحدث، أو أن يقوم البنك بحل الارتباط. وحينئذ يتم الاحتفاظ بالربح أو الخسارة المتراكمة الناجمة عن أداة تغطية مخاطر التدفقات النقدية التي تم إثباتها في قائمة الدخل الشامل حتى تحدث العملية المتنبأ بوقوعها، وفي حال التوقع بعدم حدوثها، يتم تحويل صافي الربح أو الخسارة المتراكمة المثبت ضمن قائمة الدخل الشامل إلى قائمة الدخل الموحدة للفترة.

و. العملات الأجنبية

تحول المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية لريالات سعودية بأسعار التحويل السائدة بتاريخ إجراء تلك المعاملات. كما تحول أرصدة الموجودات والمطلوبات النقدية المسجلة بالعملات الأجنبية في نهاية السنة لريالات سعودية بأسعار التحويل السائدة بتاريخ قائمة المركز المالي. ويتم إثبات المكاسب أو الخسائر الناجمة من تحويل الأرصدة فيما عدا الفروقات الناجمة عن إعادة تحويل الأدوات المالية في حقوق المساهمين (الأسهم) المصنفة متاحة للبيع، ويستثنى منها

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2011م و 2010م (تتمة)

تلك التي تم إثباتها في قائمة الدخل الشامل نتيجة استيفائها متطلبات تغطية التدفقات النقدية وتغطية صافي الاستثمارات. ويتم إدراج مكاسب أو خسائر تمويل أسعار الصرف الخاصة بالبنود غير النقدية المسجلة بالقيمة العادلة كجزء من تسوية القيمة العادلة إما في قائمة الدخل الموحدة أو في حقوق المساهمين طبقا لطبيعة الموجودات المالية.

البنود غير النقدية التي يتم قياسها من حيث التكلفة التاريخية بالعملات الاجنبية يتم تحويلها باستخدام سعر الصرف المعمول به في تواريخ المعاملات الأولية. ويتم تحويل البنود غير النقدية المقاسة بالقيمة العادلة بعملة أجنبية باستخدام أسعار الصرف المعمول بها في التاريخ الذي تم تحديد القيمة العادلة لها.

وتحول أرصدة الموجودات والمطلوبات المالية للفروع الخارجية المسجلة بالعملات الأجنبية للريال السعودي في نهاية السنة لريالات سعودية بأسعار التحويل السائدة كما في تاريخ قائمة المركز المالي، كما تحول إيرادات ومصروفات الفروع الخارجية للريال السعودي بناء على المتوسط المرجح لأسعار التحويل السائدة خلال السنة. يتم إدراج الفروقات التي تظهر نتيجة تحويل البنود المالية والتي تشكل جزءاً من صافي الاستثمار في العمليات بالعملات الأجنبية، إذا كانت جوهرية، كبند مستقل في حقوق المساهمين. يتم تحويل هذه الفروقات إلي قائمة الدخل الموحدة عند استبعاد العمليات الأجنبية. جميع الفروقات الجوهرية يتم إثباتها في قائمة الدخل الموحدة.

ز. مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية

تتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية ويدرج صافيها في قائمة المركز المالي الموحد في حال وجود حق قانوني ملزم حاليا للشركة أو عندما يكون لدى المجموعة نية لتسوية الموجودات مع المطلوبات على أساس الصافي، أو بيع الموجودات وتسديد المطلوبات في آنٍ واحد.

ح. إثبات الإيرادات

(1) دخل ومصاريف العمولات الخاصة:

يتم إثبات دخل ومصاريف العمولات الخاصة لكافة الأدوات المالية المدرة للعمولات الخاصة، ماعدا تلك التي تصنف كمقتناة بغرض المتاجرة أو تلك المدرج التغير في قيمتها العادلة في قائمة الدخل (FVIS)، في قائمة الدخل الموحدة على أساس معدل العائد الفعلي. إن معدل العمولات الخاصة الفعلي هو تماماً سعر خصم التدفقات المالية المستقبلية المتوقعة خلال فترة سريان الأصول والالتزامات المتوقعة (أو لفترة أقصر، إن انطبق) للقيم الحالية للأصول والالتزامات. وعند احتساب سعر العمولة الفعلي يقدر البنك التدفقات المالية، آخذاً في الاعتبار، جميع شروط التعاقد للأدوات المالية فيما عدا خسائر الائتمان المحتمل حدوثها.

ويتم تعديل القيمة الحالية للأصول المالية والالتزامات المالية إذا أعادت المجموعة النظر في تقديراتها للمدفوعات والمتحصلات. وتحتسب القيمة الحالية المعدلة على أساس سعر العمولة الفعلي الأصلي، ويتم إثبات التغير في القيمة الحالية في بند دخل أو مصاريف العمولات الخاصة.

ويشمل احتساب معدل الفائدة الفعلي جميع الأتعاب المدفوعة أو المستلمة وتكاليف المعاملات المالية والخصومات أو العلاوات والتي تعتبر جزءاً مكملاً لمعدل العمولة الفعلي. وتعرف تكلفة المعاملات بأنها التكاليف الإضافية المرتبطة مباشرة باقتناء وإصدار أو الاستغناء عن أصل أو التزام مالي.

(2) أتعاب الخدمة البنكية:

يتم إثبات أتعاب الخدمات البنكية عندما تقدم الخدمة. أما أتعاب الالتزام لمنح القروض والتي على الأرجح سيتم استخدامها، فيتم تأجيلها مع التكلفة المباشرة المتعلقة بها ويتم إثباتها كتعديل للعائد الفعلي لتلك القروض. كما يتم إثبات أتعاب المحافظ والخدمات الاستشارية الإدارية طبقاً لعقود الخدمات المتعلقة وعلى أساس زمن نسبي. وبالإضافة إلى ذلك، يتم إثبات الأتعاب المستلمة عن إدارة الموجودات وإدارة محافظ استثمار وخدمات التخطيط المالي وخدمات الحفظ والخدمات المماثلة الأخرى التي يتم تقديمها على مدى الفترة التي يتم خلالها تقديم هذه الخدمات.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2011م و 2010م (تتمة)

(3) أخرى:

أمـا توزيعات الأرباح، فيتم إثباتها عند نشـوء الحق لاسـتلام هذه الأرباح. ويتم إثبات دخل أو خسـائر الصرف الأجنبي عند حدوث الدخل أو الخسارة. ويتم إثبات النتائج التي تظهر من الأنشـطة التجارية وتشـمل جميع المكاسب والخسائر نتيجة التغيرات في القيمة العادلة للأصـول والالتزامات المالية المقتناة بغرض المتاجرة ودخل ومصاريف العمولات الخاصة وتوزيعات الأرباح المرتبطة بها.

ط. اتفاقيات البيع وإعادة الشراء

يسـتمر البنك في إثبات الموجودات المباعة مع الالتزام المتزامن بإعادة شرائها في تاريخ مسـتقبلي محدد في قائمة المركز المالـي، ويتم قياسها وفقاً للسياسات المحاسـبية المتبعة بشأن الاستثمارات المقتناة ليدرج التغير في قيمتها العادلة في قائمة الدخل، والاسـتثمارات الماليـة المتاحة للبيع، والاسـتثمارات الأخرى "مقتنـاة بالتكلفة المطفأة"، والاسـتثمارات المقتناة حتى تاريخ الاسـتحقاق. ويتـم إظهار الالتزام تجاه الطرف الآخر لقاء المبالغ المسـتلمة منه بموجب هذه الاتفاقيات في الأرصـدة للبنوك والمؤسسـات المالية الأخـرى أو ودائع العملاء، حسـبما هو ملائم، ويتم اعتبار الفرق بين سعر البيع وإعادة الشراء كمصاريف عمولات خاصـة يستحق على مدى فترة اتفاقية إعادة الشراء على أساس سعر العمولة الفعلي. لن يتم إظهار الموجودات المشتراة مع وجود التزام لإعادة بيعها في تاريخ مستقبلي محدد (اتفاقية إعادة بيع) في قائمة المركز المالي الموحد لعدم انتقال السيطرة على تلك الموجودات إلى المجموعة.

تـدرج المبالـغ المدفوعة بموجب هذه الاتفاقيات ضـمن قائمـة المركز المالي في النقدية والأرصـدة لدى مؤسسـة النقد العربي السـعودي أو الأرصدة لدى البنوك والمؤسسـات المالية الأخرى، أو القروض والسـلف، حسب ما هو ملائم. ويتم اعتبار الفرق بين سعر الشراء وإعادة البيع كدخل عمولات خاصة يستحق على مدى فترة اتفاقية إعادة البيع على أساس سعر العمولة الفعلي.

ي. الاستثمارات

يتم إثبات الاسـتثمارات مبدئيا بالقيمة العادلة متضمنة المصاريف المرتبطة مباشرة باقتناء هذه الاسـتثمارات، باسـتثناء الاستثمارات المحتفظ بها ليدرج التغـير في قيمتها العادلة في قائمة الدخـل الموحدة، و التي تم لاحقا معالجتها حسـب تصـنيفها كاسـتثمارات مقتناة حتى تاريخ الاسـتحقاق او مقتناة بالتكلفة المطفأة. وتطفأ العلاوة أو الخصـم بشـكل عام على أسـاس العائد الفعلي وتدرج في دخل العمولات الخاصة.

وتحدد القيمـة العادلة للاسـتثمارات التي يتـم تداولها في الأسـواق المالية النظامية على أسـاس الأسعار المتداولة بالسـوق عند انتهاء العمل في تاريخ قائمة المركز المالي الموحدة، وتحدد القيمة العادلة للأصـول المدارة والاستثمارات في صـناديق الاستثمار بالرجوع إلى صـافي قيم الأصول المعلنة. أما بالنسبة للاسـتثمارات غير المتداولة بالسوق، فيتم إجراء تقدير مناسب للقيمة العادلة بالرجوع إلى القيمة السـوقية الحالية للأدوات الأخرى المشـابهة لها بشـكل جوهري أو على أساس التدفقات النقدية المتوقعة لها. وعندما لا يمكن الوصول إلى القيمة العادلة من الأسواق النشطة، فإنها تحدد باستخدام أساليب تقييم فنية متنوعة والتي تتضمن استخدام نماذج حسابية، إن أمكن. وتؤخذ المدخلات لهذه النماذج من مشـاهدات الأسـواق عندما يكون ذلك ممكنا. ولكن إذا كان ذلك غير عملي، فإنه يتطلب ممارسة مستوى معقول من الحكم لتحديد القيمة العادلة.

بعد الإثبات الأولي للاسـتثمارات لا يسـمح عادة بإجـراء أية تحويلات بين فئات تصنيف الاستثمارات المختلفة، فيما عدا ما أقره التعديل الأخير لمعيار المحاسبة رقم 39 (إيضـاح 6)، وتحدد قيمة كل فئة من الاسـتثمارات عند انتهاء الفترة المالية اللاحقة على الأساس الموضح في الفقرات التالية :

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2011م و 2010م (تتمة)

(1) الاستثمارات المدرج التغير في قيمتها العادلة في قائمة الدخل

تصنف الاستثمارات في هذه المجموعة إما استثمارات مقتناة لأغراض المتاجرة أو استثمارات تم تحديدها كاستثمارات مقتناة ليدرج التغير في قيمتها العادلة في قائمة الدخل الموحدة. ويتم اقتناء الاستثمارات المقتناة لأغراض المتاجرة أساسا لغرض البيع أو إعادة الشراء في مدد قصيرة الأجل.

وتقاس تلك الاستثمارات بالقيمة العادلة بعد الإثبات الأولي، ويتم إظهار أية أرباح أو خسائر ناجمة عن التغيرات في القيمة العادلة في قائمة الدخل الموحدة للفترة التي تنشأ فيها. ولا يتم إضافة تكلفة الاقتناء، في حال وجودها، للقيمة العادلة عند الإثبات الأولي لهذه الاستثمارات. ويتم إظهار دخل العمولة الخاصة وتوزيعات الأرباح المستلمة عن الموجودات المالية المقتناة ليدرج التغير في قيمتها العادلة في قائمة الدخل كإيرادات متاجرة.

(2) الاستثمارات المتاحة للبيع

الاستثمارات المتاحة للبيع ليست ادوات مالية مشتقة وتشمل الأسهم والسندات التي تم تصنيفها كاستثمارات متاحة للبيع او لم يتم تصنيفها (أ) قروض و سندات قبض، (ب) استثمارات مقتناه حتى تاريخ الاستحقاق، (ج) اصول مالية مقتناه تدرج التغيرات في قيمتها العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. الاستثمارات المتاحة للبيع هي تلك التي ينوى الاحتفاظ بها لفترة زمنية غير محددة والتي يمكن أن تباع استجابة لاحتياجات السيولة أو التغيرات في معدلات الفائدة أو أسعار الصرف الأجنبي أو أسعار الأسهم. وتقاس هذه الاستثمارات، بعد اقتنائها، بالقيمة العادلة. وعندما لا يتم تغطية مخاطر القيمة العادلة للاستثمارات المتاحة للبيع تثبت أية مكاسب أو خسائر نتيجة التغير في القيمة العادلة مباشرة في قائمة الدخل الشامل. وعند انتفاء أسباب إثبات تلك الاستثمارات يتم إظهار المكاسب أو الخسارة المتراكمة، المثبتة سابقاً في قائمة الدخل الشامل الموحدة، المتضمنة في قائمة الدخل الموحدة للفترة.

(3) الاستثمارات المقتناة بالتكلفة المطفأة

تصنف الاستثمارات ذات الدفعات الثابتة أو الممكن تحديدها وغير المتداولة بسوق نشط، كاستثمارات أخرى مقتناة بالتكلفة المطفأة. وتظهر الاستثمارات الأخرى المقتناة بالتكلفة المطفأة والتي لم يتم تغطية مخاطر قيمتها العادلة بالتكلفة المطفأة، باستخدام سعر العمولة الفعلي، ناقصاً مخصص الانخفاض في قيمتها. ويتم إثبات المكاسب أو الخسائر في قائمة الدخل الموحدة عندما يتم إلغاء إثباتها أو انخفاض قيمتها.

(4) الاستثمارات المقتناة حتى تاريخ الاستحقاق

تصنف الاستثمارات ذات الدفعات الثابتة أو الممكن تحديدها ولها تواريخ استحقاقات محددة، ولدى البنك المقدرة والنية الموجبة للاحتفاظ بها حتى تاريخ الإستحقاق، تصنف كإستثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق.

ويتم قياس هذه الاستثمارات بعد اقتنائها بالتكلفة المطفأة ناقصاً مخصص الانخفاض في قيمتها. وتحسب التكلفة المطفأة بعد الأخذ بعين الاعتبار الخصم أو العلاوة عند الاقتناء باستخدام سعر العمولة الفعلي، كما تدرج أية مكاسب أو خسائر ناجمة عن هذه الاستثمارات في قائمة الدخل الموحدة عندما يتم إلغاء إثباتها أو انخفاض قيمتها.

إن الاستثمارات التي تصنف ضمن بند مقتناة حتى تاريخ الاستحقاق لا يمكن بيعها أو إعادة تصنيفها بدون التأثير على قدرة البنك لاستخدام هذا التصنيف ولا يمكن تخصيصها كبند يتم تغطية مخاطره بالنسبة لسعر العمولة أو مخاطر السداد المبكر وذلك بسبب طبيعة هذا الاستثمار طويل الأجل.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2011م و 2010م (تتمة)

ك. القروض والسلف

القروض والسلف هي موجودات مالية غير مشتقة ذات دفعات ثابتة، أو يمكن تحديدها، تم منحها أو اقتناؤها بواسطة البنك. ويتم إثبات القروض والسلف عندما يقدم النقد إلى المقترضين ويتم إلغاء إثباتها عندما يسدد المقترضون التزاماتهم أو عندما تباع هذه القروض أو يتم شطبها أو عندما تحول بشكل جوهري جميع مخاطر وعوائد الملكية إلى طرف ثالث.

يتم القياس المبدئي لكافة القروض والسلف بالقيمة العادلة شاملة مصاريف اقتنائها. ويتم تصنيف القروض والسلف التي أنشأها أو حازها البنك والتي ليست متداولة بسوق نشط ولم يتم تغطية مخاطرها كقروض مقتناة بالتكلفة المطفأة. ولأغراض العرض في القوائم المالية، يتم خصم مخصص خسائر الائتمان من حساب القروض والسلف الممنوحة للعملاء.

ل. الانخفاض الدائم في قيمة الموجودات المالية

يتم بتاريخ كل قائمة مركز مالي إجراء تقييم للتأكد من وجود أي دليل موضوعي على انخفاض دائم في قيمة أي من الموجودات المالية أو مجموعة من الموجودات المالية المثبتة بالتكلفة المطفأة. وفي حال وجود مثل هذا الدليل، يتم تحديد القيمة المقدرة القابلة للاسترداد وإثبات الخسائر الناتجة من الانخفاض في القيمة الحالية بناء علي صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة. وتعتبر الأصول المالية منخفضة في حالة وجود دليل موضوعي يوضح حدوث خسارة بعد إثباتها المبدئي، وأن هذه الخسارة لها تأثير على التدفقات النقدية المستقبلية ويمكن تقديرها بشكل موثوق به.

تتضمن الشواهد الموضوعية على انخفاض قيمة الأصول المالية إعسار أو تأثر مقدرة العميل على السداد، وإعادة هيكلة القروض أو الجاري مدين بواسطة المجموعة بشروط استثنائية، ووجود مؤشرات على إقبال المقترض أو المصدر على حالة إفلاس، وكذلك وجود أدلة على عدم توفر سوق نشط للأوراق المالية. بالإضافة إلى وجود بيانات يمكن ملاحظتها لمجموعة من الأصول، وعلى سبيل المثال وجود تغييرات في مقدرة مقترض أو مصدر على السداد.

وقد يشمل ذلك الحالات التي يعتقد فيها البنك ان المدين، في اغلب الظن، غير قادر على سداد التزاماته الائتمانية ،بالكامل، بدون اللجوء إلى اجراء من قبل البنك لتسييل قيمة الضمانات، ان وجدت.

وتشطب الأصول المالية عندما تكون غير قابلة للتحصيل مقابل المخصص لانخفاض القيمة أو مباشرة بتحميلها على قائمة الدخل الموحدة، وتشطب الأصول المالية فقط في الظروف التي استنفذت فيها جميع المحاولات الممكنة لاستردادها وبعد ما حدد مبلغ الخسارة فيها.

وفي حال تخفيض الموجودات المالية إلى قيمتها المقدرة القابلة للاسترداد فإنه يتم إثبات دخل العمولات بعد ذلك على أساس سعر العمولة المستخدم في خصم التدفقات النقدية المستقبلية لغرض قياس القيمة القابلة للاسترداد.

وإذا انخفض مبلغ الخسارة المطفأ في فترة لاحقة وكان من الممكن ربط الانخفاض موضوعيا بحدث وقع بعد إثبات الانخفاض (مثل التحسن في درجة تصنيف المدينين) فإنه يتم عكس مخصص الانخفاض في القيمة السابق إثباته بواسطة تعديل حساب المخصص، كما يتم إثبات المبلغ الذي تم عكسه في قائمة الدخل الموحدة لتخفيض خسائر الائتمان.

ولا تعتبر القروض التي تم إعادة التفاوض علي شروطها قروضاً متعثرة، ولكن تعامل كقروض جديدة. وتبني سياسات وممارسات إعادة الهيكلة علي مؤشرات أو معايير تشير إلي أن المدفوعات ستستمر، في الغالب، كما ستستمر القروض في الخضوع لتقييم الانخفاض في قيمتها سواء فردياً أو إجمالياً باستخدام معدل العمولة الفعلي الأصلي. ويتم شطب القروض الشخصية بعد مضى 180 يوماً على تاريخ تعثرها.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2011م و 2010م (تتمة)

(1) الانخفاض الدائم في الموجودات المالية المثبتة بالتكلفة المطفأة

في حالة الأدوات المالية المقتناة حتى تاريخ الاستحقاق والمثبتة بالتكلفة المطفأة يقوم البنك، لكل أداة مالية على حدة، بتقييم الشواهد الموضوعية لانخفاض القيمة بناء على الاعتبارات التي سبق عرضها سابقاً.

يتم إنشاء مخصص محدد مقابل الانخفاض في قيمة القروض أو أي من الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المطفأة في حال وجود شواهد موضوعية أن البنك غير قادر على تحصيل جميع المبالغ المستحقة. المخصص المحدد للانخفاض هو عبارة عن الفرق بين القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة والمبلغ المقدر القابل للاسترداد الذي هو عبارة عن القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة بما في ذلك الضمانات وغيرها والتي تم خصمها على أساس معدل العمولة الفعلي الأصلي.

وتأخذ المجموعة أيضاً في اعتبارها شواهد الانخفاض في القيمة على المستوى الإجمالي للأصول المالية، أو يتم تحديد المخصص الإجمالي بناء على التدهور في التصنيفات الائتمانية الداخلية أو الخارجية الممنوحة للمقترض أو مجموعة من المقترضين، المناخ الاقتصادي المحيط بالمقترضين، والخبرات والمؤشرات التاريخية لأداء محفظة الإقراض الدالة على جودتها الائتمانية.

(2) الانخفاض الدائم في الموجودات المالية المتاحة للبيع

في حالة أدوات الدين المقتناة كمتاحة للبيع يقوم البنك، لكل أداة مالية على حدة، بتقييم الشواهد الموضوعية لانخفاض القيمة، كل على حدة، بناء على الاعتبارات التي سبق عرضها سابقاً. إن المبالغ المثبتة مقابل انخفاض القيمة هي الخسائر المتراكمة المحتسبة كفرق بين التكلفة المطفأة والقيمة العادلة الحالية، ناقصاً اى خسائر لانخفاض القيمة لتلك الاستثمارات والتي تم إثباتها في قائمة الدخل الموحدة سابقاً.
وفي حال حدوث أي ارتفاع بالقيمة العادلة لأدوات الدين، في فترة لاحقة، وأمكن ربط هذه الزيادة بشكل موضوعي بأحداث ائتمانية تحققت بعد إثبات انخفاض القيمة بقائمة الدخل الموحدة، يتم عكس خسائر انخفاض القيمة بقائمة الدخل الموحدة.

يعتبر الانخفاض الجوهري أو المستمر في القيمة العادلة لاستثمارات الأسهم المقتناة كمتاحة للبيع مقارنة بتكلفتها دليلاً موضوعياً على الانخفاض الدائم في القيمة. ولا يسمح بعكس الخسارة الناتجة من انخفاض القيمة الدائم إلى قائمة الدخل الموحدة طالما ظلت الموجودات قائمة بالسجلات، وعليه فإن أي ارتفاع بالقيمة العادلة لاحقاً يجب أن يسجل ضمن حقوق المساهمين. وفي حال إلغاء إثبات الموجودات المالية (بيعها) يتم تحويل المكاسب أو الخسائر المتراكمة المثبتة ضمن حقوق المساهمين إلى قائمة الدخل الموحدة للفترة التي تنشأ فيها.

م. العقارات الأخرى

تؤول للبنك خلال دورة أعماله العادية، بعض العقارات وذلك سداداً للقروض والسلف المستحقة. وتعتبر هذه العقارات كموجودات متاحة للبيع، وتظهر عند الإثبات المبدئي بصافي القيمة الممكن تحقيقها للقروض والسلف المستحقة أو القيمة العادلة الحالية للممتلكات المعنية أيهما أقل، ناقصاً أية تكاليف للبيع (إذا كانت جوهرية). ويتم إثبات إيرادات الإيجار المتحققة من العقارات الأخرى في قائمة الدخل الموحدة، ولا يتم تحميل استهلاكات على مثل هذه العقارات. وإلحاقاً للإثبات المبدئي فإنه يتم إعادة تقييم مثل تلك العقارات على أساس دوري. ويتم تسجيل الخسائر غير المحققة الناتجة عن إعادة التقييم ناقصا تكاليف البيع في قائمة الدخل الموحدة، كما يتم تسجيل المكاسب غير المحققة الناتجة عن إعادة التقييم بشرط أن لا تتجاوز خسائر الانخفاض المتراكمة التي تم تسجيلها سابقاً إضافة إلى الخسائر أو المكاسب الناتجة من الاستبعاد.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2011م و 2010م (تتمة)

ن. ممتلكات ومعدات

تظهر الممتلكات والمعدات بالتكلفة بعد خصم الاستهلاك والإطفاء المتراكم ولا يتم استهلاك الأراضي المملوكة. تتبع طريقة القسط الثابت في حساب استهلاك وإطفاء الممتلكات والمعدات الأخرى وذلك على أساس الأعمار الإنتاجية المتوقعة للموجودات كما يلي :

المباني	33 سنة
تحسينات وديكورات العقارات المستأجرة	فترة الإيجار أو 5 سنوات، أيهما أقل
الأثاث والتركيبات والمعدات	5 – 20 سنة
أجهزة الكمبيوتر	5 سنوات
برامج الكمبيوتر ومشاريع الميكنة	3 – 5 سنوات
السيارات	4 سنوات

يتم بتاريخ قائمة المركز المالي مراجعة الأعمار الإنتاجية والمنافع الاقتصادية للموجودات الثابتة الجوهرية، ما أمكن، ومن ثم يتم تعديلها إذا استلزم الأمر. ويتم احتساب المكاسب والخسائر الناتجة عن البيع أو الاستبعاد على أساس الفرق بين القيمة الدفترية وصافي المبلغ المحصل، وتدرج هذه المكاسب أو الخسائر في قائمة الدخل الموحدة.

س. المطلوبات المالية

يتم إثبات كافة ودائع أسواق المال وودائع العملاء وسندات الدين المصدرة بالقيمة العادلة ناقصاً تكاليف هذه المعاملات المالية. ويتم لاحقاً قياس جميع العمولات المرتبطة بالالتزامات المالية، عدا تلك المقتناة لتدرج التغير في قيمتها العادلة في قائمة الدخل أو التي تم تغطية مخاطر قيمتها العادلة، بالتكلفة المطفأة والتي يتم حسابها بعد الأخذ بعين الاعتبار مبلغ الخصم أو العلاوة. وتطفأ العلاوات وتتراكم الخصومات وفق أسس العائد الفعلي حتى تاريخ الاستحقاق وترحل إلى دخل أو مصاريف العمولات الخاصة.

ويتم تسوية المطلوبات المالية، والتي تم تغطية قيمتها العادلة بشكل فعال، بالتغيرات في قيمتها العادلة بشرط أن لا تتجاوز هذه التسوية القدر الذي تم تغطية مخاطره. وتدرج المكاسب أو الخسائر الناجمة عن ذلك في قائمة الدخل الموحدة. أما بالنسبة للمطلوبات المالية المسجلة بالتكلفة المطفأة فإنه يتم إثبات أية مكاسب أو خسائر في قائمة الدخل الموحدة عندما يتم إلغاء إثباتها .

ع. عقود الضمانات

ضمن دورة عمل البنك المعتادة يتم منح ضمانات مالية، تتكون من اعتمادات مستندية وضمانات وقبولات، ويتم الإثبات المبدئي في القوائم المالية للضمانات المالية بالقيمة العادلة ضمن بند التزامات أخرى، ويمثل ذلك قيمة العلاوة المستلمة. ولاحقاً بعد الإثبات المبدئي يتم قياس التزامات البنك لكل ضمان إما بعلاوة الإطفاء أو بأفضل تقدير للمصروفات المطلوبة لتسوية أية تعهدات مالية تظهر نتيجة لهذه الضمانات، أيهما أكبر. ويتم إثبات أي زيادة في الالتزامات المرتبطة بالضمانات المالية بقائمة الدخل الموحدة كمصروفات تحت بند مخصص خسائر الائتمان. كما يتم إثبات العلاوات المحصلة في قائمة الدخل الموحدة ضمن أتعاب خدمات بنكية وعلى أساس طريقة القسط الثابت على مدى فترة سريان الضمان.

ف. المخصصات

يتم إثبات المخصصات عندما تتمكن المجموعة، بشكل موثوق به، تقدير الحاجة إليها لمقابلة دعاوى قضائية مقامة ضد البنك أو التزامات ناتجة عن أحداث ماضية ومن المحتمل بشكل كبير الحاجة إلى موارد نقدية للوفاء بهذه الالتزامات.

ص. محاسبة عقود الإيجار

تعتبر كافة عقود الإيجار التي تبرمها المجموعة كمستأجر عقود إيجار تشغيلية، وبموجبها تحمل دفعات الإيجار على قائمة الدخل الموحدة بطريقة القسط

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2011م و 2010م (تتمة)

الثابت على مدى فترة الإيجار. وفي حالة إنهاء عقد الإيجار التشغيلي قبل انتهاء مدته، تدرج أية غرامات يجب دفعها للمؤجر كمصروف خلال الفترة التي يتم فيها إنهاء الإيجار.

ق. النقدية وشبه النقدية

لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية الموحدة، تعرف النقدية وشبه النقدية بأنها تلك المبالغ المدرجة في النقدية والأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي باستثناء الودائع النظامية، كما تشمل الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى والتي تستحق خلال ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء.

ر. إلغاء الإثبات للأدوات المالية

يتم إلغاء إثبات الموجودات المالية (أو جزء منها، أو جزء في مجموعة أصول مالية متشابهة) عندما تنتهي الحقوق التعاقدية لاستلام التدفقات المالية الخاصة بهذه الموجودات. وفي الحالات التي تظهر فيها دلالات على أن البنك نقل أصلاً مالياً، يتم إلغاء الإثبات عندما يقوم البنك بنقل جميع المخاطر والمكاسب المصاحبة للملكية الأصل بشكل جوهري. وفي الحالات التي لم يتم نقل أو إبقاء جميع المخاطر والمكاسب المصاحبة للملكية الأصل بشكل جوهري، يتم إلغاء الاعتراف بالأصل فقط في حال تخلي البنك عن السيطرة عليه. ويقوم البنك بإثبات أي حقوق أو التزامات تم إنشاؤها أو الإبقاء عليها خلال هذه العملية بشكل منفصل كأصول أو مطلوبات.

ويتم إلغاء إثبات المطلوبات المالية أو جزء منها من قائمة المركز المالي الموحدة وذلك فقط عندما تنتهي (أي عندما يتم تنفيذ الالتزام المحدد في العقد أو إلغاؤه أو انتهاء مدة سريانه).

ش. مخصص مكافأة نهاية الخدمة

هي مكافأة مستحقة لموظفي البنك في نهاية مدة عملهم بالبنك. يتم تكوين مخصص لمكافأة نهاية الخدمة المستحقة لموظفي البنك بموجب نظام العمل والعمال بالمملكة العربية السعودية، ويظهر بقائمة المركز المالي الموحدة ضمن المطلوبات الأخرى.

ت. الزكاة الشرعية

بموجب قوانين مصلحة الزكاة والدخل بالمملكة العربية السعودية فإن الزكاة الشرعية هي التزام على المساهمين. ويتم احتساب الزكاة على حصة المساهمين في حقوق الملكية باستخدام الأسس الموضحة في أنظمة الزكاة. ولا يتم تحميل الزكاة على قائمة الدخل الموحدة للمجموعة حيث إنها تستقطع من قيمة الأرباح الموزعة على المساهمين.

ث. خدمات إدارة الاستثمار

تقدم المجموعة خدمات استثمار لعملائها والتي تتضمن إدارة بعض صناديق الاستثمار. ويتم الإفصاح عن الأتعاب البنكية المكتسبة ضمن الإفصاح الخاص بالمعاملات مع الأطرف ذات العلاقة. ولا تعتبر الموجودات المحتفظ بها بصفة الأمانة أو بصفة الوكالة موجودات خاصة بالمجموعة وبالتالي لا يتم إدراجها في القوائم المالية الموحدة للمجموعة.

خ. المنتجات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة

تقدم المجموعة لعملائها بالإضافة إلى الخدمات المصرفية التقليدية بعض منتجات مصرفية متوافقة مع مبدأ تجنب العمولات الخاصة، والتي يتم اعتمادها بواسطة هيئة الرقابة الشرعية. وتتضمن هذه المنتجات المرابحة والتورق والاستصناع والإجارة.

يتم احتساب كافة المنتجات المصرفية المتوافقة مع مبدأ تجنب العمولات الخاصة باستخدام المعايير الدولية الخاصة بالتقارير المالية، ووفقاً للسياسات المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية الموحدة.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2011م و 2010م (تتمة)

4 - النقدية والأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي

بآلاف الريالات السعودية	2011	2010
نقدية في الصندوق وأرصدة أخرى	3,831,890	2,562,125
وديعة نظامية	6,963,587	6,137,435
اتفاقيات إعادة البيع مع مؤسسة النقد العربي السعودي	6,828,000	14,479,000
الإجمالي	17,623,477	23,178,560

طبقا لنظام مراقبة البنوك والتعليمات الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي، يتعين على البنك الاحتفاظ بوديعة نظامية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي بنسب مئوية محددة من الودائع تحت الطلب وودائع التوفير والودائع لأجل والودائع الأخرى وتحسب في نهاية كل شهر ميلادي. الوديعة النظامية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي غير متاحة لتمويل متطلبات التشغيل اليومية وبناء على ذلك لم يتم إدراجها ضمن الأرصدة النقدية وشبه النقدية.

5 - الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى

بآلاف الريالات السعودية	2011	2010
حسابات جارية	102,290	83,354
ايداعات أسواق المال	5,982,733	4,605,400
الإجمالي	6,085,023	4,688,754

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2011م و 2010م (تتمة)

6 – الاستثمارات، صافي

أ) التصنيف المحاسبي للاستثمارات:

(1) مقتناة تدرج تغيرات قيمتها العادلة في قائمة الدخل:

في 1 سبتمبر 2008 قامت المجموعة بإعادة تصنيف استثماراتها في محفظة المتاجرة والتي تظهر ضمن فئة "استثمارات مقتناة تدرج تغيرات قيمتها العادلة في قائمة الدخل" إلى فئة " استثمارات متاحة للبيع" .

القيمة الدفترية والعادلة للاستثمارات التي تم إعادة تصنيفها في 31 ديسمبر 2011م بلغت 3,625 مليون ريال سعودي (31 ديسمبر 2010م: 3,553 مليون ريال سعودي)

ولو لم يتم إعادة التصنيف لتضمنت قائمة الدخل الموحدة للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2011م مكاسب غير محققة تبلغ 80.3 مليون ريال سعودي (31 ديسمبر 2010م مكاسب غير محققة 292.1 مليون ريال سعودي) نتيجة إعادة تقييم هذه الاستثمارات.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2011م و 2010م (تتمة)

(2) الاستثمارات المتاحة للبيع:

بآلاف الريالات السعودية	داخل المملكة		خارج المملكة		الإجمالي	
	2011	2010	2011	2010	2011	2010
أوراق مالية بعمولة ثابتة	39,746	40,545	9,913,341	8,997,997	9,953,087	9,038,542
أوراق مالية بعمولة عائمة	-	-	1,842,492	1,764,956	1,842,492	1,764,956
صناديق استثمار	244,218	138,598	1,980,174	2,268,717	2,224,392	2,407,315
أسهم	1,134,158	947,760	55,606	129,846	1,189,764	1,077,606
الإجمالي	1,418,122	1,126,903	13,791,613	13,161,516	15,209,735	14,288,419

تشمل الاستثمارات الدولية أعلاه مبلغ 11.3 ألف مليون ريال سعودي (2010م: 11.3 ألف مليون ريال سعودي) تدار بواسطة مدراء خارجيين.

(3) الاستثمارات المقتناة بالتكلفة المطفأة:

بآلاف الريالات السعودية	داخل المملكة		خارج المملكة		الإجمالي	
	2011	2010	2011	2010	2011	2010
أوراق مالية بعمولة ثابته	8,242,077	13,321,266	1,828,973	1,297,242	10,071,050	14,618,508
أوراق مالية بعمولة عائمة	4,287,644	3,859,396	38,930	38,643	4,326,574	3,898,039
الإجمالي	12,529,721	17,180,662	1,867,903	1,335,885	14,397,624	18,516,547

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2011م و 2010م (تتمة)

(4) الاستثمارات المقتناة حتى تاريخ الإستحقاق:

بآلاف الريالات السعودية	داخل المملكة		خارج المملكة		الإجمالي	
	2011	2010	2011	2010	2011	2010
أوراق مالية بعمولة ثابتة	216,974	404,722	6,791,837	612,753	7,008,811	1,017,475
الإجمالي	216,974	404,722	6,791,837	612,753	7,008,811	1,017,475
إجمالي الاستثمارات، صافي	14,164,817	18,712,287	22,451,353	15,110,154	36,616,170	33,822,441

ب) مكونات الاستثمارات طبقاً لأنواع الأوراق المالية

بآلاف الريالات السعودية	2011			2010		
	متداولة	غير متداولة	الإجمالي	متداولة	غير متداولة	الإجمالي
أوراق مالية بعمولة ثابتة	11,823,426	15,209,522	27,032,948	10,328,159	14,346,366	24,674,525
أوراق مالية بعمولة عائمة	4,555,347	1,613,719	6,169,066	3,863,651	1,799,344	5,662,995
أسهم	1,053,375	176,841	1,230,216	637,826	480,352	1,118,178
صناديق استثمارية	2,224,392	-	2,224,392	2,407,315	-	2,407,315
مخصص الانخفاض في القيمة	-	(40,452)	(40,452)	-	(40,572)	(40,572)
إجمالي الاستثمارات، صافي	19,656,540	16,959,630	36,616,170	17,236,951	16,585,490	33,822,441

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2011م و 2010م (تتمة)

ج) فيما يلي تحليل للأرباح والخسائر الغير محققة والقيمة العادلة للاستثمارات المقتناة بالتكلفة المطفأة والاستثمارات المقتناة حتى تاريخ الاستحقاق:

1) الاستثمارات المقتناة بالتكلفة المطفأة:

	2011					2010	
		إجمالي الأرباح	إجمالي الخسائر			إجمالي الأرباح	إجمالي الخسائر
بآلاف الريالات السعودية	القيمة الدفترية	غير المحققة	غير المحققة	القيمة العادلة	القيمة الدفترية	غير المحققة	غير المحققة	القيمة العادلة
أوراق مالية بعمولة ثابتة	10,071,050	107,752	(7,450)	10,171,352	14,618,508	77,984	(4,927)	14,691,565
أوراق مالية بعمولة عائمة	4,326,574	90,122	-	4,416,696	3,898,039	50,180	-	3,948,219
إجمالي الاستثمارات، صافي	14,397,624	197,874	(7,450)	14,588,048	18,516,547	128,164	(4,927)	18,639,784

2) الاستثمارات المقتناة حتى تاريخ الاستحقاق

	2011				2010		
		إجمالي الأرباح	إجمالي الخسائر			إجمالي الأرباح	إجمالي الخسائر
بآلاف الريالات السعودية	القيمة الدفترية	غير المحققة	غير المحققة	القيمة العادلة	القيمة الدفترية	غير المحققة	غير المحققة	القيمة العادلة
أوراق مالية بعمولة ثابتة	7,008,811	23,301	-	7,032,112	1,017,475	23,746	-	1,041,221

د) الملاءة الائتمانية للاستثمارات

	2011				2010			
بآلاف الريالات السعودية	سندات بعمولة ثابتة	سندات بعمولة عائمة	أخرى	الإجمالي	سندات بعمولة ثابتة	سندات بعمولة عائمة	أخرى	الإجمالي
AAA	1,295,564	1,583,697	-	2,879,261	3,372,997	1,486,239	-	4,859,236
AA-to AA+	12,523,252	1,810,178	-	14,333,430	14,873,897	2,042,358	-	16,916,255
A-to A+	8,403,392	1,756,857	-	10,160,249	3,734,750	1,584,441	-	5,319,191
أقل من A-	3,515,966	441,544	-	3,957,510	2,297,230	505,782	-	2,803,012
غير مصنفة	1,294,774	576,790	3,414,156	5,285,720	395,651	44,175	3,484,921	3,924,747
الاجمالي	27,032,948	6,169,066	3,414,156	36,616,170	24,674,525	5,662,995	3,484,921	33,822,441

تتكون الاستثمارات المقيمة "أقل من –A" بشكل أساسي من سندات مصنفة ائتمانيا BBB و BB وتتكون الاستثمارات الغير مصنفة ائتمانيا من صناديق استثمار وأسهم لا يتم في العادة تقييمها.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2011م و 2010م (تتمة)

هـ) الاستثمارات حسب أطراف التعامل

بآلاف الريالات السعودية	2011	2010
حكومية وشبه حكومية	15,456,747	20,028,755
شركات	8,222,385	7,515,232
بنوك و مؤسسات مالية أخرى	12,937,038	6,278,454
الإجمالي	36,616,170	33,822,441

تتضمن الاستثمارات على مبالغ قدرها 2,044 مليون ريال سعودي (2010م : 4,216 مليون ريال سعودي) مرهونة بموجب اتفاقيات إعادة شراء لدى عملاء آخرين (إيضاح 19 د). وقد بلغت القيمة السوقية لهذه الاستثمارات 2,116 مليون ريال سعودي (2010م : 4,369 مليون ريال سعودي).

و) حركة مخصص الانخفاض في قيمة الاستثمارات

بآلاف الريالات السعودية	2011	2010
الرصيد في بداية السنة	40,572	40,854
الحركة خلال السنة (مبالغ مستردة)	(120)	(282)
الرصيد في نهاية السنة	40,452	40,572

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2011م و 2010م (تتمة)

7 – القروض والسلف، صافي

أ) القروض والسلف المقتناة بالتكلفة المطفأة

2011 بآلاف الريالات السعودية	جاري مدين	بطاقات ائتمان	قروض شخصية	قروض تجارية	أخرى	إجمالي
القروض والسلف العاملة، إجمالي	7,001,831	745,616	25,549,643	79,011,785	783,210	113,092,085
القروض والسلف غير العاملة، صافي	48,672	-	-	1,758,372	72,179	1,879,223
إجمالي القروض والسلف	7,050,503	745,616	25,549,643	80,770,157	855,389	114,971,308
مخصص خسائر الائتمان	(29,071)	-	-	(834,485)	(62,639)	(926,195)
الإجمالي	7,021,432	745,616	25,549,643	79,935,672	792,750	114,045,113
مخصص المحفظة	-	-	-	-	-	(1,072,349)
القروض والسلف المقتناة بالتكلفة المطفأة، صافي						112,972,764

2010 بآلاف الريالات السعودية	جاري مدين	بطاقات ائتمان	قروض شخصية	قروض تجارية	أخرى	إجمالي
القروض والسلف العاملة، إجمالي	5,358,633	847,429	20,505,072	79,475,447	323,027	106,509,608
القروض والسلف غير العاملة، صافي	100,131	-	-	1,641,331	72,023	1,813,485
إجمالي القروض والسلف	5,458,764	847,429	20,505,072	81,116,778	395,050	108,323,093
مخصص خسائر الائتمان	(67,797)	-	-	(1,100,321)	(47,886)	(1,216,004)
الإجمالي	5,390,967	847,429	20,505,072	80,016,457	347,164	107,107,089
مخصص المحفظة	-	-	-	-	-	(1,072,349)
القروض والسلف المقتناة بالتكلفة المطفأة، صافي						106,034,740

تتضمن القروض والسلف أعلاه منتجات مصرفية إسلامية قدرها 52,569مليون ريال سعودي (2010م: 47,377 مليون ريال سعودي).

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2011م و 2010م (تتمة)

ب) الحركة في مخصص خسائر الائتمان

2011 بآلاف الريالات السعودية	بطاقات ائتمان	قروض شخصية	قروض* تجارية	إجمالي	مخصص المحفظة	إجمالي
الرصيد في بداية السنة	-	-	1,216,004	1,216,004	1,072,349	2,288,353
مجنب خلال السنة	87,456	338,677	586,055	1,012,188	-	1,012,188
ديون معدومة مشطوبة	(87,456)	(338,677)	(703,544)	(1,129,677)	-	(1,129,677)
مبالغ مستردة مجنبة سابقاً	-	-	(142,578)	(142,578)	-	(142,578)
تحويلات أخرى	-	-	(29,742)	(29,742)	-	(29,742)
الرصيد في نهاية السنة	-	-	926,195	926,195	1,072,349	1,998,544

2010 بآلاف الريالات السعودية	بطاقات ائتمان	قروض شخصية	قروض* تجارية	إجمالي	مخصص المحفظة	إجمالي
الرصيد في بداية السنة	-	-	693,599	693,599	1,072,349	1,765,948
مجنب خلال السنة	71,003	350,272	780,764	1,202,039	-	1,202,039
ديون معدومة مشطوبة	(71,003)	(350,272)	(135,318)	(556,593)	-	(556,593)
مبالغ مستردة مجنبة سابقاً	-	-	(74,605)	(74,605)	-	(74,605)
تحويلات أخرى	-	-	(48,436)	(48,436)	-	(48,436)
الرصيد في نهاية السنة	-	-	1,216,004	1,216,004	1,072,349	2,288,353

* تتضمن القروض التجارية، السحب على المكشوف و القروض و السلف الأخرى.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2011م و 2010م (تتمة)

ج) جودة ائتمان القروض و السلف

(1) القروض والسلف غير متأخرة ولم تخفض قيمتها

2011 بآلاف الريالات السعودية	بطاقات ائتمان	قروض شخصية	قروض تجارية*	إجمالي
جيدة	646,658	24,409,415	86,047,353	111,103,426
يحتاج إلى عناية	-	-	642,751	642,751
الإجمالي	646,658	24,409,415	86,690,104	111,746,177

2010 بآلاف الريالات السعودية	بطاقات ائتمان	قروض شخصية	قروض تجارية*	إجمالي
جيدة	717,749	19,206,995	84,808,499	104,733,243
يحتاج إلى عناية	-	-	91,064	91,064
الإجمالي	717,749	19,206,995	84,899,563	104,824,307

*تتضمن القروض التجارية، السحب على المكشوف والقروض و السلف الأخرى.

تتضمن الجداول أعلاه القروض والسلف المتعثرة لأقل من 30 يوماً ولم تخفض قيمتها والتي بلغت 3,389 مليون ريال سعودي (2010م: 2,457 مليون ريال سعودي).

جيدة – تسهيلات ائتمانية ذات جودة مصنفة بين عالية وقدرة على السداد، وهي حسابات يتم متابعتها بشكل منتظم.

يحتاج إلى عناية – تسهيلات ائتمانية تتطلب مراقبة لصيقة من قبل الإدارة بسبب تدهور الأوضاع المالية للمقترض.

تشمل القروض المصنفة على انها جيدة في 31 ديسمبر 2011 قروض تجارية ذات جودة عالية بمبلغ 27,280 مليون ريال سعودي (2010: 32,654 مليون ريال سعودي)، وقروض ذات جودة جيدة بمبلغ 49,302 مليون ريال سعودي (2010: 42,691 مليون ريال سعودي) وقروض ذات جودة مقبولة بمبلغ 9,465 مليون ريال سعودي (2010: 9,463 مليون ريال سعودي).

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2011م و 2010م (تتمة)

(2) تحليل أعمار القروض و السلف المتأخرة و لم تخفض قيمتها

2011 بآلاف الريالات السعودية	بطاقات ائتمان	قروض شخصية	قروض تجارية*	إجمالي
من 31-90 يوم	57,969	710,735	23,962	792,666
من 91-180 يوم	40,989	429,493	15,691	486,173
أكثر من 180 يوم	-	-	67,069	67,069
الإجمالي	98,958	1,140,228	106,722	1,345,908

2010 بآلاف الريالات السعودية	بطاقات ائتمان	قروض شخصية	قروض تجارية*	إجمالي
من 31-90 يوم	72,995	810,740	101,332	985,067
من 91-180 يوم	56,685	487,336	138,272	682,293
أكثر من 180 يوم	-	-	17,941	17,941
الإجمالي	129,680	1,298,076	257,545	1,685,301

*تتضمن القروض التجارية، السحب على المكشوف و القروض و السلف الأخرى.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2011م و 2010م (تتمة)

ج) مخاطر تركزات القروض والسلف ومخصص خسائر الائتمان حسب القطاعات الاقتصادية

2011	القروض والسلف			
بآلاف الريالات السعودية	العاملة	غير عاملة، صافي	مخصص خسائر الائتمان	القروض والسلف، صافي
حكومية وشبه حكومية	6,697	-	-	6,697
بنوك ومؤسسات مالية أخرى	7,281,019	-	-	7,281,019
زراعة وأسماك	1,172,464	-	-	1,172,464
تصنيع	15,692,470	272,989	(157,732)	15,807,727
مناجم وتعدين	1,941,254	-	-	1,941,254
كهرباء، ماء، غاز، وخدمات صحية	2,350,869	-	-	2,350,869
بناء وإنشاءات	10,201,366	171,703	(139,151)	10,233,918
تجارة	36,263,713	1,348,241	(588,761)	37,023,193
نقل واتصالات	7,436,146	1,808	(964)	7,436,990
خدمات	2,890,228	20,189	(11,315)	2,899,102
شخصية وبطاقات ائتمانية	26,295,259	-	-	26,295,259
أخرى	1,560,600	64,293	(28,272)	1,596,621
الإجمالي	113,092,085	1,879,223	(926,195)	114,045,113
مخصص محفظة القروض والسلف				(1,072,349)
القروض والسلف، صافي				112,972,764

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2011م و 2010م (تتمة)

2010	القروض والسلف			
بآلاف الريالات السعودية	العاملة	غير عاملة، صافي	مخصص خسائر الائتمان	القروض والسلف، صافي
حكومية و شبه حكومية	20,090	-	-	20,090
بنوك ومؤسسات مالية أخرى	4,664,535	-	-	4,664,535
زراعة وأسماك	1,079,112	9,293	(8,559)	1,079,846
تصنيع	15,365,186	268,864	(133,968)	15,500,082
مناجم وتعدين	1,902,403	-	-	1,902,403
كهرباء، ماء، غاز وخدمات صحية	2,437,559	-	-	2,437,559
بناء وإنشاءات	10,037,939	119,460	(123,370)	10,034,029
تجارة	37,002,582	1,344,468	(918,894)	37,428,156
نقل واتصالات	7,766,495	-	-	7,766,495
خدمات	2,849,061	19,920	(18,784)	2,850,197
شخصية وبطاقات ائتمانية	21,352,501	-	-	21,352,501
أخرى	2,032,145	51,480	(12,429)	2,071,196
الإجمالي	106,509,608	1,813,485	(1,216,004)	107,107,089
مخصص محفظة القروض والسلف				(1,072,349)
القروض والسلف، صافي				106,034,740

هـ) الضمانات

يقوم البنك خلال دورة أعماله العادية ومن خلال أنشطة الإقراض بالاحتفاظ بضمانات كتأمين للحد من مخاطر الائتمان. تتضمن هذه الضمانات غالبا على ودائع لأجل، وتحت الطلب وأخرى نقدية، وضمانات مالية أخرى، وأسهم دولية ومحلية، وعقارات وأصول ثابتة أخرى. ويتم الاحتفاظ بهذه الضمانات بصفة أساسية مقابل القروض التجارية والشخصية ويتم إدارتها مقابل التعرض ذى العلاقة بأخذ صافي قيمتها الذي يمكن تحقيقه، وتراقب الإدارة القيم العادلة للضمانات بصفة دورية وتطلب ضمانات إضافية وفقا للاتفاقيات المبرمة عندما يكون ذلك ضروريا.

8 – الأستثمار في شركات زميلة

تمثل الاستثمارات في الشركات الزميلة حصة البنك من الاستثمارات في الشركات التي يملك البنك فيها تأثير جوهري. وقد تم معالجة هذهِ الاستثمارات، باستخدام طريقة حقوق الملكية. وفي السنوات الماضية، كانت هذه الاستثمارات تقاس بالقيمة العادلة ويتم تصنيفها كاستثمارات متاحة للبيع. وأثر هذا التغيير ،اجمالا، ليس جوهريًا على القوائم المالية الموحدة.

تمثل الاستثمارات في الشركات الزميلة نسبة 35% (2010: 35%) من حقوق الملكية للبنك في شركة "آجل للخدمات التمويلية" المسجلة في المملكة العربية السعودية، ونسبة 21.4% (2010: 21.4%) من حقوق الملكية في "روبال اند صن التأمين التعاوني" (الشرق الاوسط) المحدودة، المسجلة في مملكة البحرين، و نسبة 19.19% (2010: 19.9%) من حقوق الملكية وتمثيل في مجلس الادارة في الشركة العالمية للتأمين التعاوني والمسجلة في المملكة العربية السعودية.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2011م و 2010م (تتمة)

9 – الممتلكات والمعدات، صافي

بآلاف الريالات السعودية	الأراضي والمباني	تحسينات العقارات المستأجرة	الأثاث والتركيبات والمعدات	أجهزة برامج كمبيوتر ومشاريع ميكنة	سيارات	الإجمالي 2011	الإجمالي 2010
التكلفة							
الرصيد في بداية السنة	1,311,169	644,210	336,843	1,707,377	2,369	4,001,968	3,693,947
الإضافات	23,473	42,552	27,932	135,782	461	230,200	310,510
الإستبعادات	-	(2,634)	(6,570)	(5,798)	-	(15,002)	(2,489)
الرصيد في نهاية السنة	1,334,642	684,128	358,205	1,837,361	2,830	4,217,166	4,001,968
الاستهلاك والإطفاء المتراكم							
الرصيد في بداية السنة	392,239	436,305	242,915	1,065,334	2,320	2,139,113	1,863,790
المجنب للسنة	24,789	76,240	29,984	154,712	497	286,222	277,812
الإستبعادات	-	(2,634)	(6,570)	(5,798)	-	(15,002)	(2,489)
الرصيد في نهاية السنة	417,028	509,911	266,329	1,214,248	2,817	2,410,333	2,139,113
الرصيد في 31 ديسمبر 2011م	917,614	174,217	91,876	623,113	13	1,806,833	
الرصيد في 31 ديسمبر 2010م	918,930	207,905	93,928	642,043	49		1,862,855

تتضمن الأراضي والمباني، وتحسينات العقارات على أعمال تحت التنفيذ قدرها 40.6 مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2011م (2010م: 104.6 مليون ريال سعودي) و 2.3 مليون ريال سعودي (2010م: 1.9 مليون ريال سعودي) على التوالي.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2011م و 2010م (تتمة)

10 – الموجودات الأخرى

بآلاف الريالات السعودية	2011	2010
دخل عمولات مستحقة		
– بنوك ومؤسسات مالية أخرى	7,040	7,234
– استثمارات	224,246	162,010
– قروض وسلف	315,136	347,399
– أخرى	45,520	62,986
إجمالي دخل العمولات المستحقة	591,942	579,629
مدينون	165,307	55,455
القيمة العادلة الإيجابية للمشتقات (إيضاح 11)	2,958,870	2,674,320
أخرى	1,286,154	228,098
الإجمالي	5,002,273	3,537,502

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2011م و 2010م (تتمة)

11 – المشتقات

يقوم البنك، خلال دورة أعماله العادية، باستخدام الأدوات المالية المشتقة التالية لأغراض المتاجرة ولتغطية المخاطر:

أ) المقايضات

وتمثل التزامات لتبادل مجموعة من التدفقات النقدية بأخرى. بالنسبة لمقايضات أسعار العمولات الخاصة، تقوم الأطراف المتعاقدة عادة بتبادل دفع العمولات بسعر ثابت وبسعر عائم وبعملة واحدة، دون تبادل أصل المبلغ. أما مقايضات العملات، فيتم بموجبها تبادل أصل المبلغ مع مدفوعات العمولات الخاصة بسعر ثابت أو عائم وبعملات مختلفة.

ب) العقود الآجلة والمستقبلية

هي عبارة عن اتفاقيات تعاقدية لشراء أو بيع عملة أو بضاعة أو أداة مالية معينة بسعر وتاريخ محددين في المستقبل. العقود الآجلة هي عقود يتم تصميمها خصيصا لتلبية احتياجات معينة والتعامل بها خارج الأسواق المالية الموازية (over-the-counter-market). أما عقود الصرف الأجنبي المستقبلية والعقود المستقبلية الخاصة بأسعار العمولات فيتم التعامل بها وفق أسعار محددة في الأسواق المالية النظامية ويتم تسديد التغيرات في قيمة العقود المستقبلية يومياً.

ج) إتفاقيات الأسعار الآجلة

وهي عبارة عن عقود خاصة بأسعار العمولات يتم تداولها خارج الأسواق المالية الموازية وتنص على أن يسدد نقداً الفرق بين سعر العمولة المتعاقد عليه وسعر السوق في تاريخ مستقبلي محدد وذلك عن أصل المبلغ وخلال الفترة الزمنية المتفق عليها.

د) الخيارات

وهي عبارة عن اتفاقيات تعاقدية، يمنح بموجبها البائع (مصدر الخيار) الحق، وليس الالتزام، للمشتري (المكتتب بالخيار) إما لشراء أو بيع عملة أو بضاعة أو أداة مالية بسعر محدد سلفًا وفي تاريخ مستقبلي محدد أو في أي وقت خلال الفترة الزمنية المنتهية في ذلك التاريخ.

المشتقات المقتناة لأغراض المتاجرة

تتعلق معظم المشتقات المقتناة لأغراض المتاجرة بالمبيعات، وتكوين المراكز (positioning)، ومراجحة أسعار الصرف (arbitrage). تتعلق المبيعات بطرح المنتجات للعملاء والبنوك لتمكينهم من تحويل أو تعديل أو تخفيض المخاطر الحالية والمستقبلية. ويتعلق تكوين المراكز بإدارة مخاطر مراكز السوق مع توقع الحصول على أرباح من التغيرات الإيجابية في الأسعار أو المعدلات أو المؤشرات. وتتعلق موازنة أسعار الصرف بتحديد والاستفادة من الفروقات في أسعار الصرف بين الأسواق أو المنتجات المختلفة بغرض الحصول على أرباح من ذلك.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2011م و 2010م (تتمة)

المشتقات المقتناة لأغراض تغطية المخاطر

يتبع البنك نظاماً شاملاً لقياس وإدارة المخاطر ويتضمن ذلك إدارة المخاطر التي يتعرض لها البنك نتيجة التقلبات في أسعار الصرف الأجنبي وأسعار العمولات. ولتقليل مخاطر أسعار العملات والعمولات لتكون ضمن المستويات المقبولة التي يقررها مجلس الإدارة بناء على الإرشادات الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي. ولقد أسس مجلس الإدارة مستويات معينة لمخاطر العملات وذلك بوضع حدود للتعامل مع الأطراف الأخرى ولمخاطر مراكز العملات. وتتم مراقبة مراكز العملات يومياً وتستخدم إستراتيجيات تغطية المخاطر لضمان بقاء قيمة مراكز العملات ضمن الحدود المقررة. كما وضع مجلس الإدارة مستوى معيناً لمخاطر أسعار العمولات وذلك بوضع حدود للفجوات في أسعار العمولات للفترات المقررة. ويتم دورياً مراجعة الفجوات بين أسعار العمولات الخاصة بالموجودات والمطلوبات وتستخدم إستراتيجيات تغطية المخاطر في تقليل الفجوة بين أسعار العمولات ضمن الحدود المقررة.

وكجزء من إدارة موجوداته ومطلوباته، يستخدم البنك المشتقات لأغراض تغطية المخاطر وذلك لضبط تعرضه لمخاطر أسعار العملات والعمولات. ويتم ذلك عادة من خلال تغطية مخاطر معاملات محددة وكذلك باستخدام إستراتيجية تغطية المخاطر المتعلقة بقائمة المركز المالي ككل. إن إستراتيجية تغطية المخاطر وبخلاف تغطية مخاطر المحفظة المرتبطة بأسعار العمولات، لا تخضع لمحاسبة تغطية المخاطر وتقيد المشتقات ذات العلاقة كمشتقات مقتناة لأغراض المتاجرة.

القيمة العادلة للتغطية:

يقوم البنك باستخدام عقود مقايضات العمولات الخاصة لتغطية مخاطر أسعار العمولات الخاصة الناشئة، على وجه الخصوص، من التعرضات الناشئة عن سعر العمولات الخاصة الثابتة.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2011م و 2010م (تتمة)

تغطية مخاطر التدفقات النقدية

يتعرض البنك إلى تغيرات في التدفقات المستقبلية للفائدة للأصول والمطلوبات لغير أغراض المتاجرة ذات أسعار فائدة متغيرة. يستخدم البنك اتفاقيات مقايضات أسعار العمولات لتغطية مخاطر التدفقات النقدية مقابل مخاطر أسعار العمولات.

يعكس الجدول أدناه الفترات المتوقع حدوث التدفقات النقدية خلالها من البند الذي تم التحوط له كما في 31 ديسمبر، وبيان الفترة المتوقع خلالها تأثر الربح والخسارة بها.

2011 بآلاف الريالات السعودية	سنة واحدة أو أقل	3-1 سنوات	5-3 سنوات
تدفقات نقدية واردة (موجودات)	4,735	449	-
تدفقات نقدية خارجة (مطلوبات)	-	-	-
صافي التدفقات النقدية لتغطية المخاطر	4,735	449	-

2010 بآلاف الريالات السعودية	سنة واحدة أو أقل	3-1 سنوات	5-3 سنوات
تدفقات نقدية واردة (موجودات)	12,866	6,624	-
تدفقات نقدية خارجة (مطلوبات)	(711)	-	-
صافي التدفقات النقدية لتغطية المخاطر	12,155	6,624	-

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2011م و 2010م (تتمة)

عكس الجدول أدناه القيمة العادلة الإيجابية والسلبية للأدوات المالية المشتقة مع تحليل بالمبالغ الإسمية للفترة المتبقية حتى تاريخ الإستحقاق والمعدل الشهري. إن المبالغ الإسمية، التي تعتبر مؤشراً على حجم المعاملات القائمة في نهاية السنة، لا تعكس بالضرورة مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية المتعلقة بها وبالتالي، فإن هذه المبالغ الإسمية لا تعبر عن مخاطر الائتمان التي يتعرض لها البنك والتي تقتصر عادة على القيمة العادلة الإيجابية للمشتقات، كما أنها لا تعكس مخاطر السوق.

المبالغ الإسمية للفترة المتبقية حتى تاريخ الاستحقاق

2011 بآلاف الريالات السعودية	القيمة العادلة الإيجابية	القيمة العادلة السلبية	إجمالي المبالغ الاسمية	خلال 3 أشهر	12-3 شهر	5-1 سنوات	المتوسط الشهري
المشتقات المقتناة لأغراض المتاجرة							
مقايضات أسعار العمولات	2,544	(1,690)	1,360,162	382,637	715,018	262,507	2,743,068
عقود الصرف الأجنبي الآجلة	2,886,658	(89,222)	93,510,641	50,958,421	42,552,220	-	85,809,075
خيارات العملات	27,978	(27,331)	15,805,052	9,564,344	5,339,084	901,624	13,465,451
خيارات السلع	17,301	(17,301)	80,160	80,160	-	-	119,431
المشتقات المقتناة لتغطية مخاطر القيمة العادلة							
مقايضات أسعار العمولات	-	(3,871)	500,000	-	500,000	-	2,261,740
المشتقات المقتناة لتغطية مخاطر التدفقات النقدية							
مقايضات أسعار العمولات	24,389	-	1,098,000	-	998,000	100,000	1,455,252
الإجمالي	2,958,870	(139,415)	112,354,015	60,985,562	50,104,322	1,264,131	105,854,017

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2011م و 2010م (تتمة)

المبالغ الإسمية للفترة المتبقية حتى تاريخ الاستحقاق

2010 بآلاف الريالات السعودية	القيمة العادلة الإيجابية	القيمة العادلة السلبية	إجمالي المبالغ الإسمية	المبالغ الإسمية خلال 3 أشهر	12-3 شهر	5-1 سنوات	المتوسط الشهري
المشتقات المقتناة لأغراض المتاجرة							
مقايضات أسعار العمولات	3,201	(3,256)	854,455	439,444	-	415,011	1,390,964
عقود الصرف الأجنبي الآجلة	2,241,307	(317,957)	63,149,908	47,399,105	15,750,803	-	61,919,694
خيارات العملات	350,747	(350,997)	1,218,686	859,875	357,211	1,600	944,539
خيارات السلع	-	-	-	-	-	-	-
المشتقات المقتناة لتغطية مخاطر القيمة العادلة							
مقايضات أسعار العمولات	-	(9,766)	2,661,795	322,000	1,839,795	500,000	3,149,663
المشتقات المقتناة لتغطية مخاطر التدفقات النقدية							
مقايضات أسعار العمولات	79,065	(1,209)	1,929,011	96,000	735,011	1,098,000	2,199,855
الإجمالي	2,674,320	(683,185)	69,813,855	49,116,424	18,682,820	2,014,611	69,604,715

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2011م و 2010م (تتمة)

يعكس الجدول أدناه ملخصاً بالبنود المغطاة مخاطرها وطبيعة المخاطر المغطاة وأداة تغطية المخاطر وقيمتها العادلة:

2011						
بآلاف الريالات السعودية	القيمة العادلة	التكلفة	المخاطر	أداة التغطية	القيمة العادلة الإيجابية	القيمة العادلة السلبية
وصف البنود المغطاة						
استثمارات بعمولة ثابتة	1,098,000	1,098,000	تدفق نقدي	مقايضات أسعار العمولات	24,389	-
ودائع بعمولة ثابتة	506,809	500,000	القيمة العادلة	مقايضات أسعار العمولات	-	(3,871)

2010						
بآلاف الريالات السعودية	القيمة العادلة	التكلفة	المخاطر	أداة التغطية	القيمة العادلة الإيجابية	القيمة العادلة السلبية
وصف البنود المغطاة						
استثمارات بعمولة ثابتة	1,929,011	1,929,011	تدفق نقدي	مقايضات أسعار العمولات	79,065	(1,209)
ودائع بعمولة ثابتة	1,247,226	1,226,081	القيمة العادلة	مقايضات أسعار العمولات	-	(9,766)

بلغ صافي مكاسب أدوات التغطية الخاصة بتغطية مخاطر القيمة العادلة 5.90 مليون ريال سعودي (2010م: 1.91 مليون ريال سعودي). كما بلغ صافي خسائر تغطية مخاطر البنود المغطاة 14.34 مليون ريال سعودي (2010م: صافي خسائر 22.94 مليون ريال سعودي).

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2011م و 2010م (تتمة)

تسوية حركات الاحتياطيات الأخرى المتعلقة بتغطية مخاطر التدفقات النقدية:

بآلاف الريالات السعودية	2011	2010
الرصيد في بداية السنة	62,727	120,126
الخسائر من التغيرات في القيمة العادلة والمتحققة مباشرة في حقوق المساهمين	(53,467)	(58,821)
المكاسب أو الخسائر المستبعدة من حقوق المساهمين والمتضمنة في صافي دخل العمولات	(162)	1,422
الرصيد في نهاية السنة	9,098	62,727

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2011م و 2010م (تتمة)

12 – الأرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى

بآلاف الريالات السعودية	2011	2010
حسابات جارية	722,268	527,820
ودائع أسواق المال	5,519,680	10,108,731
الإجمالي	6,241,948	10,636,551

تتضمن ودائع أسواق المال ودائع مقابل بيع سندات بعمولة ثابتة قدرها 1,438 مليون ريال سعودي (2010م: 4,136 مليون ريال) مع اتفاقية لإعادة شرائها في تواريخ مستقبلية محددة.

13 – ودائع العملاء

بآلاف الريالات السعودية	2011	2010
ودائع تحت الطلب	58,123,709	47,939,992
ودائع ادخار	305,148	285,581
ودائع لأجل	75,615,429	70,081,869
ودائع أخرى	5,778,214	8,638,017
الإجمالي	139,822,500	126,945,459

تتضمن الودائع لأجل ودائع مقابل بيع سندات بعمولة ثابتة قدرها 180 مليون ريال سعودي (2010م: لا يوجد) مع اتفاقية لإعادة شرائها في تواريخ مستقبلية محددة. كما تتضمن ودائع العملاء الأخرى على مبالغ قدرها 2,140 مليون ريال سعودي (2010م: 1,917 مليون ريال سعودي) كتأمينات مالية محتجزة لقاء الالتزامات غير القابلة للنقض.

تتضمن الودائع لأجل ودائع متوافقة مع مبدأ تجنب العمولات الخاصة بمبلغ 29,006 مليون ريال سعودي (2010م: 26,241 مليون ريال سعودي).

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2011م و 2010م (تتمة)

تتضمن الودائع في الجدول السابق على ودائع بعملات أجنبية كالآتي:

بآلاف الريالات السعودية	2011	2010
ودائع تحت الطلب	2,683,930	1,533,515
ودائع ادخار	141	141
ودائع لأجل	21,176,343	18,037,118
ودائع أخرى	384,369	187,874
الإجمالي	24,244,783	19,758,648

14 – سندات دين مصدرة

قام البنك خلال ابريل 2006 بإصدار سندات بقيمه 500 مليون دولار أمريكي (1,875 مليون ريال سعودي) لمدة خمس سنوات تنتهي في 26 أبريل 2011 كإصدار أول من برنامج سندات دين بقيمة إجمالية 1,600 مليون دولار أمريكي.

15 – المطلوبات الأخرى

بآلاف الريالات السعودية	2011	2010
مصاريف عمولات مستحقة		
– بنوك ومؤسسات مالية أخرى	2,479	7,849
– ودائع العملاء	215,999	223,421
– سندات دين مصدرة	-	2,053
إجمالي مصاريف العمولات المستحقة	218,478	233,323
دائنون	1,115,204	787,348
القيمة العادلة السلبية للمشتقات (إيضاح 11)	139,415	683,185
أخرى*	3,191,490	3,163,623
الإجمالي	4,664,587	4,867,479

* تتضمن ودائع أخرى مؤقتة يتم تسويتها ضمن الأعمال الإعتيادية.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2011م و 2010م (تتمة)

16 – رأس المال

يتكون رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع بالكامل من 1,500 مليون سهم (2010م : 1,500 مليون سهم) قيمة كل سهم 10 ريال سعودي.

17 – الاحتياطي النظامي

يقتضى نظام مراقبة البنوك في المملكة العربية السعودية والنظام الأساسي للبنك تحويل ما لا يقل عن 25% من صافي دخل السنة إلى الاحتياطي النظامي إلى أن يساوي هذا الاحتياطي رأس المال المدفوع. وعليه تم تحويل مبلغ قدره 787.3 مليون ريال سعودي من صافي الدخل لعام 2011م (2010م: 706.2 مليون ريال سعودي). إن هذا الاحتياطي النظامي غير قابل للتوزيع حاليا.

18 – احتياطيات أخرى

2011 بآلاف الريالات السعودية	تغطية التدفقات النقدية	استثمارات متاحة للبيع	الإجمالي
الرصيد في بداية السنة	62,727	751,238	813,965
صافي التغير في القيمة العادلة	(53,467)	(50,573)	(104,040)
التحويل إلى قائمة الدخل الموحدة	(162)	(174,014)	(174,176)
صافي الحركة خلال السنة	(53,629)	(224,587)	(278,216)
الرصيد في نهاية السنة	9,098	526,651	535,749

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2011م و 2010م (تتمة)

2010 بآلاف الريالات السعودية	تغطية التدفقات النقدية	استثمارات متاحة للبيع	الإجمالي
الرصيد في بداية السنة	120,126	485,692	605,818
صافي التغير في القيمة العادلة	(58,821)	487,550	428,729
التحويل إلى قائمة الدخل الموحدة	1,422	(222,004)	(220,582)
صافي الحركة خلال السنة	(57,399)	265,546	208,147
الرصيد في نهاية السنة	62,727	751,238	813,965

19 – التعهدات والالتزامات المحتملة

أ) الدعاوى القضائية

في 31 ديسمبر 2011م كانت هناك بعض الدعاوى القضائية ذات طبيعة اعتيادية مقامة ضد البنك. ولم يجنب البنك أي مخصص مقابل هذه الدعاوي وذلك بناءً على قناعة الإدارة إلى أنه من غير المتوقع تكبد أي خسائر جوهرية.

ب) الالتزامات الرأسمالية

في 31 ديسمبر2011م بلغت الارتباطات الرأسمالية للبنك 102.4 مليون ريال سعودي (2010م: 178.7 مليون ريال سعودي) تتعلق بمشاريع الميكنة وشراء أجهزة وبرامج كومبيوتر وأعمال بناء وشراء معدات.

ج) التعهدات والالتزامات المحتملة المتعلقة بالائتمان

إن الغرض الرئيسي من وراء هذه الأدوات هو ضمان توفير الأموال للعملاء عند طلبها. إن خطابات الضمان والاعتمادات المستندية القائمة، التي تعتبر تأكيدات غير قابلة للنقض من قبل البنك بالسداد في حال عدم تمكن العميل من الوفاء بالتزاماته تجاه الأطراف الثالثة، تحمل نفس مخاطر الائتمان التي تحملها القروض والسلف. إن المتطلبات النقدية الخاصة بخطابات الضمان والاعتمادات المستندية تعتبر أقل بكثير من مبلغ التعهدات لأن البنك عادة لا يتوقع أن يقوم الطرف الثالث بسحب المبالغ وفقاً للاتفاقية. إن الاعتمادات المستندية التي تعتبر بمثابة تعهدات خطية من البنك، نيابة عن العميل، تسمح للطرف الثالث بسحب كمبيالات على البنك وفق شروط وأحكام محددة، مضمونة عادة بشحنات البضائع التي تخصها، وبالتالي فإنها غالباً ما تحمل مخاطر أقل.

تمثل القبولات تعهدات البنك لسداد الكمبيالات المسحوبة من قبل العملاء. يتوقع البنك تقديم معظم القبولات للبنك قبل سدادها من قبل العملاء.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2011م و 2010م (تتمة)

تمثل الالتزامات المؤكدة لمنح الائتمان الإضافي الجزء غير المستخدم من الائتمان الممنوح على شكل قروض وسلف وضمانات واعتمادات مستندية. وفيما يتعلق بمخاطر الائتمان المتعلقة بالالتزامات لمنح الائتمان الإضافي، فمن المحتمل أن يتعرض البنك لخسارة بمبلغ يعادل إجمالي الالتزامات غير المستخدمة، إلا أن مبلغ الخسارة المحتملة الذي لا يمكن تحديده فوراً، يتوقع بأن يقل كثيراً عن إجمالي الالتزامات غير المستخدمة لأن معظم الالتزامات لمنح الائتمان مشروطة وتتطلب من العملاء الحفاظ على معايير ائتمان محددة. إن إجمالي الالتزامات القائمة لمنح الائتمان الإضافي لا تمثل بالضرورة المتطلبات النقدية المستقبلية لأن العديد من هذه الالتزامات يتم إنهاؤها أو انتهاؤها بدون تقديم التمويل المطلوب.

(1) الاستحقاقات لقاء التعهدات والالتزامات المحتملة

2011					
بآلاف الريالات السعودية	خلال 3 أشهر	3-12 شهر	1 – 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	الإجمالي
اعتمادات مستندية	9,680,109	5,105,796	762,713	-	15,548,618
خطابات ضمان	11,534,965	26,480,516	17,260,918	141,800	55,418,199
قبولات	2,080,936	231,326	38,489	-	2,350,751
التزامات مؤكدة لمنح ائتمان	1,024,688	539,339	4,434,290	3,227,620	9,225,937
الإجمالي	24,320,698	32,356,977	22,496,410	3,369,420	82,543,505

2010					
بآلاف الريالات السعودية	خلال 3 أشهر	3-12 شهر	1 – 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	الإجمالي
اعتمادات مستندية	2,645,169	2,879,268	2,785,106	2,977,566	11,287,109
خطابات ضمان	7,220,465	6,353,124	29,851,224	7,764,490	51,189,303
قبولات	1,327,310	567,093	27,022	190,574	2,111,999
التزامات مؤكدة لمنح ائتمان	295,298	3,135,622	4,103,268	1,096,228	8,630,416
الإجمالي	11,488,242	12,935,107	36,766,620	12,028,858	73,218,827

بلغ الجزء غير المستخدم من الالتزامات، والتي يمكن إلغاؤها في أي وقت من قبل البنك والقائمة كما في 31 ديسمبر 2011م ما مجموعه 68,638 مليون ريال سعودي (2010م: 65,301 مليون ريال سعودي).

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2011م و 2010م (تتمة)

(2) التعهدات والالتزامات المحتملة حسب الأطراف الأخرى

بآلاف الريالات السعودية	2011	2010
حكومية وشبه حكومية	1,125,000	1,125,000
شركات	61,239,859	56,498,211
بنوك ومؤسسات مالية أخرى	20,178,646	15,595,616
الإجمالي	82,543,505	73,218,827

د) الموجودات المرهونة:

فيما يلي تحليلا للموجودات المرهونة كضمانات لدى المؤسسات المالية الأخرى:

بآلاف الريالات السعودية	2011		2010	
	الموجودات	المطلوبات ذات العلاقة	الموجودات	المطلوبات ذات العلاقة
استثمارات أخرى مقتناة بالتكلفة المطفأة والمتاحة للبيع (إيضاح 12,11,6)	2,043,860	1,617,991	4,216,499	4,135,748

هـ) الالتزامات المتعلقة بعقود الإيجار التشغيلية:

فيما يلي تحليلاً بالحد الأدنى لدفعات الإيجار المستقبلية بموجب عقود الإيجار التشغيلية غير القابلة للإلغاء، التي أبرمها البنك كمستأجر:

بآلاف الريالات السعودية	2011	2010
أقل من سنة	14,887	22,400
من سنة إلى خمس سنوات	34,969	40,338
أكثر من خمس سنوات	19,484	20,882
الإجمالي	69,340	83,620

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2011م و 2010م (تتمة)

20 – صافي دخل ومصاريف العمولات الخاصة

بآلاف الريالات السعودية	2011	2010
دخل العمولات الخاصة		
الاستثمارات		
– متاحة للبيع	362,843	328,004
– مقتناة بالتكلفة المطفأة	211,105	196,293
– مقتناة حتى تاريخ الاستحقاق	91,663	41,004
	665,611	565,301
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	78,973	101,512
قروض وسلف	4,170,779	4,205,714
الإجمالي	4,915,363	4,872,527

بآلاف الريالات السعودية	2011	2010
مصاريف العمولات الخاصة		
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	130,799	94,817
ودائع العملاء	582,610	623,374
سندات دين مصدرة	4,920	12,549
الإجمالي	718,329	730,740

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر2011م و 2010م (تتمة)

21 – أتعاب خدمات بنكية، صافي

بآلاف الريالات السعودية	2011	2010
دخل الأتعاب والعمولات		
وساطة الأسهم وإدارة الصناديق	298,183	245,137
تمويل الشركات والتجارة والمشورة	1,147,384	1,038,509
الخدمات البنكية الأخرى	506,352	431,693
إجمالي دخل الأتعاب والعمولات	1,951,919	1,715,339
مصاريف الأتعاب والعمولات		
بطاقات مصرفية وخدمات التداول	283,713	230,260
الخدمات البنكية الأخرى	79,032	66,877
إجمالي مصاريف الاتعاب والعمولات	362,745	297,137
أتعاب الخدمات البنكية، صافي	1,589,174	1,418,202

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2011م و 2010م (تتمة)

22 – رواتب ومزايا الموظفين

يلخص الجدول التالي فئات موظفي البنك المحددة وفقا لقواعد مؤسسة النقد العربي السعودي المتعلقة بتعويضات الموظفين ويشمل مجموع مبالغ التعويضات الثابتة والمتغيرة التي دفعت للموظفين خلال السنة المنتهية 31 ديسمبر 2011، بمختلف اشكالها:

فئات الموظفين	عدد الموظفين	تعويضات ثابتة	تعويضات متغيرة بآلاف الريالات	إجمالي التعويضات
المدراء التنفيذيين (المشترط عدم ممانعة مؤسسة النقد العربي السعودي في تعيينهم)	22	26,470	8,032	34,502
موظفين مرتبطين بأدوار تحمل مخاطر	285	70,916	13,965	84,881
موظفين مرتبطين بأدوار رقابية	475	87,505	7,645	95,150
موظفين (عقود شركات خارجية)	166	11,016	-	11,016
موظفين آخرين	4,308	539,681	72,035	611,716
الإجمالي	5,256	735,588	101,677	837,265
التعويضات المستحقة المتغيرة عن عام 2011، ومنافع الموظفين الأخرى ذات الصلة*		550,322		
مجموع الرواتب والنفقات المتصلة بالموظفين كما هي في قائمة الدخل الموحدة		1,285,910		

* تشمل منافع الموظفين الأخرى التأمين، التأمينات الاجتماعية، مصاريف الانتقال، مصاريف التوظيف، التدريب والتطوير وبعض المزايا الأخرى.

تعتمد سياسة البنك فيما يتعلق بالتعويضات علي المتطلبات الوظيفية، الممارسات في سوق العمل، وطبيعة ومستوى درجة ارتباط الشخص المعني باتخاذ قرارات تنم عن مخاطر. وتشمل هذه السياسة كبار التنفيذيين وكافة الموظفين في البنك، وتهدف إلى ربط أداء الأفراد وانجازات البنك ومركزه المالي. وتشمل هذه التعويضات على جزء ثابت وآخر متغير. وترتبط مراجعة الرواتب، وحوافز الأداء والحوافز الأخرى بالاعتماد على عملية تقييم وقياس الأداء وكذلك على الأداء المالي للبنك ومدى تحقيق اهدافه الاستراتيجية.

يطلع مجلس الإدارة بكامل المسئولية اعتماد ومتابعة سياسة التعويضات والمزايا للبنك. وتم تشكيل لجنة الترشيحات والمكافآت المنبثقة من مجلس الإدارة من خمسة أعضاء من المجلس (غير تنفيذيين) . وتتولى اللجنة الإشراف العام على تصميم نظام المكافآت وتطبيقه ومدى فاعليته نيابة عن مجلس الإدارة، بالإضافة إلى إعداد سياسة المكافآت ومراجعة وتقييم مدى كفاية وفاعلية سياسة المكافآت بصفة دورية للتأكد من تحقيق الأهداف الموضوعة من أجلها، والتأكيد على تطبيقها من خلال إطار إدارة المخاطر للبنك. وتشمل التعويضات الثابتة، الرواتب والأجور ومختلف المزايا والبدلات، أما الجزء المتغير فيشمل مكافآت البيع والمكافآت المتعلقة بالمنتجات والمكافآت والحوافز المرتبطة بتقييم الأداء.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2011م و 2010م (تتمة)

23 – ربح السهم

الربح الأساسي والمخفض للسهم للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2011م و2010م يتم احتسابه بتقسيم صافي دخل السنة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة في نهاية السنة.

24 – إجمالي الأرباح المقترح توزيعها والزكاة

بلغ صافي التوزيعات من أرباح عام 2011م، بعد خصم الزكاة المستحقة على المساهمين، 1,950 مليون ريال سعودي (2010م: 1,950 مليون ريال سعودي) بواقع 1.30 ريال سعودي للسهم الواحد (2010م: 1.3 ريال سعودي للسهم الواحد). وتتضمن التوزيعات الإجمالية مبلغ 825 مليون ريال سعودي 2011 (2010م: 900 مليون ريال سعودي) تم الإعلان عنها / صرفها كتوزيعات أرباح مرحلية عن النصف الأول من عام 2011م، ومبلغ 1,125 مليون ريال سعودي تم اقتراحه للتوزيعات النهائية عن أرباح عام 2011م (2010م: 1,050 مليون ريال سعودي).

وقد قدرت الزكاة الشرعية بـ 150 مليون ريال سعودي (2010م: 71 مليون ريال سعودي).

قدم البنك لمصلحة الزكاة و الدخل الإقرارات الزكوية للسنوات السابقة حتى نهاية 2010 . واستلم البنك الربط الزكوي عن السنوات 2008 و 2009 حسب تقدير مصلحة الزكاة والدخل و الذي تضمن اعباء زكوية إضافية . وهناك خلاف بين كافة البنوك بالمملكة العربية السعودية ومصلحة الزكاة والدخل حول القواعد التي استندت إليها المصلحة في الاحتساب.

و قد تقدم البنك باعتراض على الربط الزكوي للسنوات 2008 و2009 و مازال البنك في انتظار رد المصلحة. وترى إدارة البنك أن النتيجة النهائية للاستئناف والإجراءات المتخذة من قبل البنك بالتعاون مع بنوك أخرى في المملكة العربية السعودية لا يمكن تحديدها بشكل موثوق به في المرحلة الراهنة.

25 – النقدية وشبه النقدية:

تتكون النقدية وشبه النقدية المدرجة في قائمة التدفقات النقدية الموحدة من الآتي :

بآلاف الريالات السعودية	2011	2010
نقدية وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي فيما عدا الوديعة النظامية (إيضاح 4)	10,659,890	17,041,125
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى تستحق خلال ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء	3,823,849	3,795,882
الإجمالي	14,483,739	20,837,007

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2011م و 2010م (تتمة)

26 – القطاعات التشغيلية

يحدد البنك ويعرض القطاعات التشغيلية بناءً على المعلومات التي يتم توفيرها داخليا لصانع القرار التشغيلي الرئيسي من اجل تخصيص الموارد للقطاعات وتقييم ادائها. تدار القطاعات التشغيلية، كل على حدة، بناء على الأسلوب الإداري في المجموعة وكذلك أنظمة التقارير الداخلية. وتمارس المجموعة نشاطها بشكل رئيسي في المملكة العربية السعودية إضافة إلى فرع خارجي واحد، و وكالة خارجية، و مكتب تمثيلي في سنغافورة. ونظراً لكون إجمالي الموجودات والمطلوبات والتعهدات والالتزامات ونتائج أعمال هذا الفرع والوكالة لا تعتبر جوهرية بالنسبة للقوائم المالية الموحدة للمجموعة بشكل عام، فإنه لم يتم عرض هذه البيانات بشكل مستقل. كما أنه ليس هناك مصاريف أو إيرادات جوهرية اخرى فيما بين قطاعات البنك التشغيلية.

وتتكون القطاعات التشغيلية للمجموعة طبقا لمعيار التقارير المالية الدولية رقم 8 مما يلي:

قطاع الأفراد:	ويتعامل بشكل أساسي، بالحسابات الجارية والودائع الخاصة بالأفراد وتقديم القروض الشخصية والحسابات المكشوفة والتسهيلات الائتمانية الدائنة والمدينة عن طريق البطاقات، والمنتجات الاستثمارية.
قطاع خدمات الاستثمار والوساطة:	يشمل خدمات إدارة الاستثمار وأنشطة إدارة الأصول المرتبطة بخدمات التعامل وإدارة وترتيب وتقديم المشورة والحفظ للأوراق المالية.
قطاع الشركات:	ويتعامل بشكل أساسي، بالحسابات الجارية والودائع الخاصة بالشركات وتقديم القروض والحسابات المكشوفة والتسهيلات الائتمانية الأخرى والمنتجات المشتقة.
قطاع الخزانة والاستثمار:	ويقوم بشكل أساسي، بتقديم خدمات أسواق المال والخدمات التجارية وخدمات الخزانة متضمناً المشتقات وكذلك إدارة المحافظ الاستثمارية بالبنك.
أخرى:	وتشمل الدخل على رأس المال والتكاليف غير الموزعة المتعلقة بالمركز الرئيسي والشئون المالية والموارد البشرية والخدمات التكنولوجية والأقسام المساندة الأخرى والموجودات والمطلوبات غير الموزعة.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2011م و 2010م (تتمة)

1- النتائج المالية حسب القطاعات كما في 31 ديسمبر

إجمالي موجودات ومطلوبات المجموعة كما في 31 ديسمبر 2011م و 2010م ، ودخل العمليات ، ومصاريف العمليات وصافي الدخل للسنتين المنتهيتين في هذين التاريخين لكل قطاع ، والتي تمثل القطاعات التشغيلية الرئيسة للبنك كالآتي:

2011 بآلاف الريالات السعودية	قطاع الأفراد	قطاع خدمات الاستثمار والوساطة	قطاع الشركات	قطاع الخزانة والاستثمار	أخـــرى	الإجمالـي
إجمالي الموجودات	26,678,641	1,579	87,441,546	64,811,268	1,954,356	180,887,390
إجمالي المطلوبات	44,693,376	50,743	95,219,691	7,614,786	3,150,439	150,729,035
صافي الدخل العمولات الخاصة	1,557,531	15,808	1,862,644	(112,207)	873,258	4,197,034
إجمالي دخل العمليات	1,930,206	296,875	2,879,297	309,929	904,915	6,321,222
أتعاب خدمات بنكية–صافي	370,614	283,070	948,298	(12,808)	-	1,589,174
إجمالي مصاريف العمليات	1,217,409	132,517	615,222	29,924	1,176,797	3,171,869
استهلاك وإطفاء	139,219	-	3,583	372	143,048	286,222
مصاريف رأسمالية	59,096	-	2,604	159	168,341	230,200
مخصص خسائر الائتمان، صافي	248,558	-	413,154	-	-	661,712
مخصص انخفاض الاستثمارات صافي	-	-	-	-	-	-
صافي الدخل (الخسارة)	712,797	164,358	2,264,075	280,005	(271,882)	3,149,353

2010 بآلاف الريالات السعودية	قطاع الأفراد	قطاع خدمات الاستثمار والوساطة	قطاع الشركات	قطاع الخزانة والاستثمار	أخـــرى	الإجمالـي
إجمالي الموجودات	21,877,126	1,205	86,364,273	64,319,946	993,880	173,556,430
إجمالي المطلوبات	40,919,794	41,370	87,774,172	14,129,081	1,458,795	144,323,212
صافي الدخل العمولات الخاصة	1,313,212	938	1,576,441	491,726	759,470	4,141,787
إجمالي دخل العمليات	1,655,675	229,477	2,448,964	851,315	795,021	5,980,452
أتعاب خدمات بنكية–صافي	364,783	233,905	830,365	(10,851)	-	1,418,202
إجمالي مصاريف العمليات	1,203,849	131,285	783,795	(47,926)	1,084,822	3,155,825
استهلاك وإطفاء	110,362	-	4,001	687	162,762	277,812
مصاريف رأسمالية	82,516	-	1,981	181	225,832	310,510
مخصص خسائر الائتمان، صافي	295,345	-	639,729	-	-	935,074
مخصص انخفاض الاستثمارات صافي	-	-	-	(85,000)	-	(85,000)
صافي الدخل (الخسارة)	451,826	98,192	1,665,169	899,241	(289,801)	2,824,627
صافي الدخل (الخسارة)						

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2011م و 2010م (تتمة)

2- مخاطر الائتمان حسب القطاعات

2011				
بآلاف الريالات السعودية	قطاع الأفراد	قطاع الشركات	قطاع الخزانة والاستثمار	الإجمالي
الموجودات المدرجة في قائمة المركز المالي	26,664,872	88,191,409	59,853,456	174,709,737
التعهدات والالتزامات المحتملة	-	37,782,543	-	37,782,543
المشتقات	-	-	2,233,444	2,233,444

2010				
بآلاف الريالات السعودية	قطاع الأفراد	قطاع الشركات	قطاع الخزانة والاستثمار	الإجمالي
الموجودات المدرجة في قائمة المركز المالي	21,570,963	86,329,044	37,718,277	145,618,284
التعهدات والالتزامات المحتملة	-	34,279,280	-	34,279,280
المشتقات	-	-	1,330,250	1,330,250

إن مخاطر الائتمان تتضمن القيمة الدفترية لمكونات قائمة المركز المالي ما عدا النقدية، والممتلكات والمعدات، والعقارات الأخرى، والموجودات الأخرى، وكذلك قيمة المعادل الائتماني لمخاطر التعهدات والالتزامات المحتملة والمشتقات.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2011م و 2010م (تتمة)

27 – مخاطر الائتمان

ينشأ التعرض لمخاطر الائتمان بصفة أساسية من أنشطة الإقراض والتي ينتج عنها القروض والسلف والأنشطة الاستثمارية، ويوجد هناك أيضا مخاطر ائتمانية للأدوات المالية خارج قائمة المركز المالي مثل التزامات القروض. ويقيم البنك احتمالية عدم الوفاء بالدين من الأطراف الأخرى باستخدام أدوات تصنيف داخلية للائتمان. كما يستخدم البنك التصنيف الخارجي من وكالات تصنيف رئيسة حسب توفرها و حيثما ينطبق. وتنشأ الخسارة من ضعف التحليل الائتماني للملاءة المالية للمقترضين وعدم قدرتهم على خدمة الدين، والحصول على المستندات المناسبة وخلاف ذلك.

ويحاول البنك السيطرة على مخاطر الائتمان بمراقبتها ووضع حدود للمعاملات مع الأطراف الأخرى المحددة، وتقييم ملاءة هذه الأطراف بصورة مستمرة. وسياسات إدارة مخاطر البنك مصممة لتعريف ومراقبة ووضع حدود مناسبة لتلك المخاطر. ويراقب البنك يوميا التعرض الفعلي إلى المخاطر مقارنة بالحدود. وبالإضافة إلى ذلك يقوم البنك بإدارة مخاطر الائتمان المتعلقة بأنشطته التجارية وذلك بإبرام اتفاقيات مقاصة رئيسة والدخول في ترتيبات ضمان مع الأطراف الأخرى في ظروف ملائمة والحد كذلك من فترات التعرض للمخاطر. كما قد يقوم البنك أحيانا بإقفال المعاملات أو التنازل عنها لصالح أطراف أخرى لتقليل مخاطر الائتمان.

وتمثل مخاطر الائتمان الخاصة بالمشتقات التكلفة المحتملة لاستبدال عقود المشتقات إذا فشلت الأطراف الأخرى في الوفاء بالتزاماتها، ولمراقبة مستوى المخاطر التي تحملها البنك. يقيم البنك الأطراف الأخرى باستخدام نفس الأساليب الفنية التي يتبعها في أنشطة الإقراض.

وينتج التركز في مخاطر الائتمان عند مزاولة عدد من الأطراف الأخرى لأنشطة مماثلة أو ممارسة أنشطتهم في نفس المنطقة الجغرافية أو يكون لهم نفس الخصائص الاقتصادية التي ستؤثر في مقدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية عند حدوث تغيرات في الظروف الاقتصادية أو السياسية أو الظروف الأخرى. ويشير التركز في مخاطر الائتمان إلى الحساسية النسبية لأداء البنك نتيجة التطورات التي قد تطرأ على صناعة ما أو منطقة جغرافية معينة.

ويقوم البنك بإدارة مخاطر الائتمان وذلك بتنويع أنشطة الإقراض لضمان عدم التركز المفرط في المخاطر الخاصة بأفراد أو مجموعة من العملاء في أماكن أو أنشطة معينة. كما يقوم البنك أيضاً بأخذ الضمانات، حسب ما هو ملائم، كما يسعى البنك لضمانات إضافية من الأطراف الأخرى بمجرد ملاحظة مؤشرات تدل على انخفاض قيمة القروض والسلف ذات العلاقة.

وتراقب الإدارة القيمة السوقية للضمانات بصفة مستمرة وتطلب ضمانات إضافية طبقا للاتفاقيات المبرمة، وتراقب القيمة السوقية للضمانات التي تم الحصول عليها أثناء مراجعتها لكفاية مخصص خسائر الانخفاض في القيمة، ويراجع البنك بانتظام سياسات إدارة المخاطر والأنظمة لتعكس التغيرات في منتجات الأسواق وأفضل الممارسات الائتمانية.

وتمثل سندات الدين المدرجة في المحفظة الاستثمارية، بشكل أساسي، مخاطر ديون سيادية، ويتم تحليل الاستثمارات حسب الأطراف الأخرى في الإيضاح (6)، ولمزيد من التفصيل حول مكونات القروض والسلف، يرجى الرجوع إلى الإيضاح (7). كما تم الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بمخاطر الائتمان الخاصة بالمشتقات في الإيضاح (11)، بينما تم الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالتعهدات والإلتزامات المحتملة في الإيضاح (19).
ويوضح الإيضاح (26) معلومات عن مخاطر التعرضات الائتمانية القصوى حسب القطاعات التشغيلية المقرر عنها، كما يتضمن الإيضاح (33) معلومات عن مخاطر التعرضات الائتمانية القصوى وأوزان المخاطر المتعلقة بها.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2011م و 2010م (تتمة)

28 – تركز مخاطر الموجودات المالية والمخاطر الائتمانية والالتزامات المالية

1- التوزيع الجغرافي للبنود

2011 بآلاف الريالات السعودية	المملكة العربية السعودية	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى ومنطقة الشرق الأوسط	أوروبا	أمريكا الشمالية	أمريكا اللاتينية	جنوب شرق آسيا	دول أخرى	الإجمالي
الموجودات								
نقدية وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	17,623,468	-	9	-	-	-	-	17,623,477
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	638,526	861,837	3,759,538	696,225	-	88,617	40,280	6,085,023
استثمارات، صافي و الاستثمارات في الشركات الزميلة	14,409,394	2,007,276	9,533,992	10,149,642	6,487	390,103	459,230	36,956,124
قروض وسلف، صافي	106,647,687	5,147,379	883,590	248,525	-	-	45,583	112,972,764
الإجمالي	139,319,075	8,016,492	14,177,129	11,094,392	6,487	478,720	545,093	173,637,388
المطلوبات								
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	791,993	1,661,244	1,378,220	1,848,827	-	-	561,664	6,241,948
ودائع العملاء	137,853,509	1,521,166	447,825	-	-	-	-	139,822,500
سندات دين مصدرة	-	-	-	-	-	-	-	-
الإجمالي	138,645,502	3,182,410	1,826,045	1,848,827	-	-	561,664	146,064,448
التعهدات والالتزامات المحتملة	66,438,456	1,177,367	7,969,373	6,942,086	-	15,844	379	82,543,505
الحد الأقصى لمخاطر الائتمان (بالمعادل الائتماني)								
– المشتقات	737,475	336,142	1,046,864	112,919	-	-	44	2,233,444
– التعهدات والالتزامات المحتملة	30,484,008	306,964	3,512,417	3,471,043	-	7,922	189	37,782,543

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2011م و 2010م (تتمة)

2010 بآلاف الريالات السعودية	المملكة العربية السعودية	دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى ومنطقة الشرق الأوسط	أوروبا	أمريكا الشمالية	أمريكا اللاتينية	جنوب شرق آسيا	دول أخرى	الإجمالي
الموجودات								
نقدية وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	23,178,548	-	11	1	-	-	-	23,178,560
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	419,582	916,981	3,049,177	267,482	-	14,875	20,657	4,688,754
استثمارات، صافي	18,712,287	1,266,535	2,827,165	10,311,055	19,325	154,437	531,637	33,822,441
قروض وسلف، صافي	102,394,307	3,029,637	319,244	239,883	-	-	51,669	106,034,740
الإجمالي	144,704,724	5,213,153	6,195,597	10,818,421	19,325	169,312	603,963	167,724,495
المطلوبات								
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	1,114,274	3,661,217	3,189,923	2,061,258	-	-	609,879	10,636,551
ودائع العملاء	126,060,848	47,568	837,037	6	-	-	-	126,945,459
سندات دين مصدرة	-	-	1,873,723	-	-	-	-	1,873,723
الإجمالي	127,175,122	3,708,785	5,900,683	2,061,264	-	-	609,879	139,455,733
التعهدات والالتزامات المحتملة	48,705,174	608,842	9,068,632	9,476,739	1,522	276,880	5,081,038	73,218,827
الحد الأقصى لمخاطر الائتمان (بالمعادل الائتماني)								
– المشتقات	545,658	170,549	511,914	102,129	-	-	-	1,330,250
– التعهدات والالتزامات المحتملة	22,853,330	275,929	4,516,084	4,738,071	761	112,731	1,782,374	34,279,280

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2011م و 2010م (تتمة)

2- التوزيع الجغرافي للقروض والسلف غير العاملة ومخصص خسائر الائتمان المحدد

بآلاف الريالات السعودية	القروض والسلف غير العاملة، صافي		مخصص خسائر الائتمان	
	2011	2010	2011	2010
المملكة العربية السعودية	1,879,223	1,813,485	(926,195)	(1,216,004)
الإجمالي	1,879,223	1,813,485	(926,195)	(1,216,004)

29 – مخاطر السوق

مخاطر السوق هي المخاطر المتعلقة بتقلبات القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة للتغيرات المتنوعة في عناصر السوق المتقلبة مثل أسعار العمولات الخاصة وأسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الأسهم. ويصنف البنك تعرضه لمخاطر السوق إما إلى مخاطر متاجرة (trading-book) أو غير المتاجرة (banking-book).

إن مخاطر المتاجرة يتم إدارتها ومراقبتها باستخدام "القيمة المعرضة إلى المخاطر – VaR". أما مخاطر غير المتاجرة فيتم إدارتها ومراقبتها باستخدام مزيج من "VaR"، أي القيمة المعرضة للمخاطر واختبارات التحمل وتحليل الحساسية.

1- محفظة المتاجرة – Trading Book

يضع البنك حدوداً (حدود مبنية على التعرض) لمستوى المخاطر المقبولة عند إدارة مخاطر محفظة المتاجرة. ولكي يتم إدارة هذه المخاطر، يطبق البنك دورياً الـ " VaR " لتقييم أوضاع مخاطر السوق وأيضاً لتقدير الخسائر الاقتصادية المحتملة إستنادا إلى مجموعة من الافتراضات والتغيرات في ظروف السوق. إن الـ " VaR " يقدر احتمال التغير السلبي في القيمة السوقية في المحفظة عند مستوى ثقة محدد وعلى مدار فترة زمنية معينة. ويستخدم البنك منهج "الاختلاف وتغطية الاختلاف" "Variance – Covariance" لإحتساب الـ " VaR " لمخاطر محفظة المتاجرة، إستنادا إلى بيانات تاريخية عن مدة سنة واحدة، وعادة يتم تصميم نماذج الـ " VaR " لقياس مخاطر السوق في الأحوال الاعتيادية للسوق، ولذلك فإن استخدام الـ " VaR " له حدود لأنه يؤسس على الارتباطات التاريخية المتبادلة والتقلبات في أسعار السوق ويفترض أن التحركات المستقبلية ستتبع التوزيعات الإحصائية.

ويحتسب البنك القيمة المعرضة إلى المخاطر على الأساس التالي: (1) فترة احتفاظ لمدة يوم واحد عند مستوى ثقة 95% لأغراض التقرير الداخلي. (2) فترة إحتفاظ لمدة 10 أيام عند مستوى ثقة 99% لأغراض احتساب رأس المال النظامي. ويعني استخدام مستوى الثقة 99% أنه خلال 10 أيام يجب أن تقع الخسائر التي تتجاوز الـ " VaR "، في المتوسط، ليس أكثر من مرة واحدة كل مائة يوم.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2011م و 2010م (تتمة)

وتمثل قيمة الـ" VaR " مخاطر المحافظ في نهاية عمل اليوم ولا تحتسب أي خسائر ممكن أن تحدث خارج نطاق مستوى الثقة المحدد. ومن الممكن أن تختلف النتائج الفعلية للمتاجرة عن تلك المحتسبة باستخدام القيمة المعرضة إلى المخاطر، وبصفة خاصة فإن إحتساب قيمة الـ" VaR " لا يقدم مؤشراً ذا معنى للأرباح والخسائر في ظروف السوق ذات الأحوال غير الاعتيادية.

وللتغلب على محدودية منهج الـ" VaR "، والمذكورة أعلاه، يعتمد البنك أيضا على أسلوب اختبارات التحمل لكل من مخاطر محافظ المتاجرة وغير المتاجرة لمحاكاة الظروف خارج نطاق الثقة العادية، باستخدام ستة أساليب لاختبارات التحمل لكامل البنك. ويتم الإبلاغ عن الخسائر المحتملة التي تحدث تحت ظروف اختبارات التحمل بانتظام للجنة الموجودات والمطلوبات في البنك لمراجعتها.

وفيما يلي نورد المعلومات المرتبطة بالـ" VaR " بفرض فترة احتفاظ لمدة يوم واحد عند مستوى ثقة 99% كما هي في 31 ديسمبر 2011م و2010م:

2011 ملايين الريالات السعودية	أسعار الصرف الأجنبي	سعر العمولة الخاصة	أسعار الأسهم	الإجمالي
القيمة المعرضة للمخاطر في 31 ديسمبر 2011م	1.75	3.20	-	4.04
متوسط القيمة المعرضة للمخاطر 2011م	1.89	2.52	-	3.29
الحد الأقصى للقيمة المعرضة للمخاطر 2011م	3.04	10.81	-	11.12
الحد الأدنى للقيمة المعرضة للمخاطر 2011م	1.17	0.44	-	1.51

2010 ملايين الريالات السعودية	أسعار الصرف الأجنبي	سعر العمولة الخاصة	أسعار الأسهم	الإجمالي
القيمة المعرضة للمخاطر في 31 ديسمبر 2010م	1.40	2.48	-	3.07
متوسط القيمة المعرضة للمخاطر 2010م	0.98	1.92	-	2.29
الحد الأقصى للقيمة المعرضة للمخاطر 2010م	3.25	5.48	-	5.39
الحد الأدنى للقيمة المعرضة للمخاطر 2010م	0.51	0.45	-	0.83

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2011م و 2010م (تتمة)

2- المحفظة لغير أغراض المتاجرة – Banking Book

(1) مخاطر أسعار العمولات الخاصة

تنشأ مخاطر سعر العمولة الخاصة نظرا للتغير في سعرها والذي يمكن أن يؤثر إما في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية من الأدوات المالية. وقد أقر البنك حدوداً "لصافي دخل العمولات الخاصة المعرض للمخاطر – NIIR" و "القيمة السوقية المعرضة للمخاطر– MVaR" والتي يتم مراقبتها بواسطة لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بالبنك. ويوجد حدود للفجوات لتغطية مخاطر عمليات الصرف الأجنبي الآجلة وعمليات السوق المالية لجميع العملات. و يراقب البنك المراكز يومياً و يستخدم إستراتجيات التغطية للتأكد من المحافظة على هذه المراكز ضمن الحدود المقررة لهذه الفجوات.

و يوضح الجدول التالي الحساسية للتغير المعقول و الممكن في أسعار العمولة الخاصة، مع تثبيت المتغيرات الأخرى، على قائمة الدخل أو حقوق المساهمين.

و تعرف حساسية التغير في الدخل بأنها أثر التغيرات المفترضة في أسعار العمولة الخاصة على صافي الدخل من العمولات الخاصة لمدة عام، بناءً على سعر معدلات العمولة المتغيرة للموجودات و الإلتزامات لغير المتاجرة و القائمة في 31 ديسمبر 2011م و 2010م، متضمنا كذلك تأثير الأدوات المالية المستخدمة للتغطية.

و تحتسب حساسية التغير في حقوق المساهمين بإعادة تقييم السعر الثابت للأصول المالية المتاحة للبيع متضمناً تأثير أي تغطية مصاحبة كما في تاريخ 31 ديسمبر 2011م و 2010م تهدف إلي التأثير على التغييرات المفترضة في أسعار العمولة الخاصة. و يتم تحليل الحساسية في حقوق المساهمين بواسطة استحقاقات الأصول أو المبادلات. و يتم تحليل ومراقبة كافة التعرضات في المحافظ غير المقتناة لأغراض المتاجرة حسب تركزات العملات وتظهر آثار التقلبات ذات الصلة بملايين الريالات السعودية.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2011م و 2010م (تتمة)

2011	بملايين الريالات السعودية					
		آثار التقلبات على حقوق المساهمين				
العملة	الزيادة في أسعار العمولة بالنقاط	التقلبات في دخل العمولات	6 أشهر أو أقل	سنة واحدة أو أقل	1 - 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	الإجمالي
ريال سعودي	+100	113.18	-	-	-	-	-
الدولار	+100	(55.06)	2.48	2.40	26.38	215.88	247.14
اليورو	+100	69.97	0.22	0.40	7.06	2.97	10.65
الإسترليني	+100	0.20	0.07	-	0.98	1.22	2.27
الين	+100	5.96	0.07	-	-	-	0.07
أخرى	+100	(1.16)	0.02	0.09	1.76	1.85	3.72

2011	بملايين الريالات السعودية					
		آثار التقلبات على حقوق المساهمين				
العملة	النقص في أسعار العمولة بالنقاط	التقلبات في دخل العمولات	6 أشهر أو أقل	سنة واحدة أو أقل	1 - 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	الإجمالي
ريال سعودي	-100	(172.45)	-	-	-	-	-
الدولار	-100	4.25	(2.48)	(2.40)	(26.38)	(215.88)	(247.14)
اليورو	-100	(68.93)	(0.22)	(0.40)	(7.06)	(2.97)	(10.65)
الإسترليني	-100	0.37	(0.07)	-	(0.98)	(1.22)	(2.27)
الين	-100	(3.32)	(0.07)	-	-	-	(0.07)
أخرى	-100	(2.31)	(0.02)	(0.09)	(1.76)	(1.85)	(3.72)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2011م و 2010م (تتمة)

2010	بملايين الريالات السعودية					
	آثار التقلبات على حقوق المساهمين					
العملة	الزيادة في أسعار العمولة بالنقاط	التقلبات في دخل العمولات	6 أشهر أو أقل	سنة واحدة أو أقل	1 – 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	الإجمالي
ريال سعودي	+100	153.76	-	-	-	-	-
الدولار	+100	(104.10)	2.51	0.96	28.53	185.82	217.82
اليورو	+100	6.00	0.46	0.49	7.29	9.93	18.17
الإسترليني	+100	(3.56)	0.03	0.21	0.93	1.88	3.05
الين	+100	19.23	-	-	-	-	-
أخرى	+100	5.01	0.04	0.18	2.07	-	2.29

2010	بملايين الريالات السعودية					
	آثار التقلبات على حقوق المساهمين					
العملة	النقص في أسعار العمولة بالنقاط	التقلبات في دخل العمولات	6 أشهر أو أقل	سنة واحدة أو أقل	1 – 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	الإجمالي
ريال سعودي	-100	(164.43)	-	-	-	-	-
الدولار	-100	28.81	(2.51)	(0.96)	(28.53)	(185.82)	(217.82)
اليورو	-100	(5.74)	(0.46)	(0.49)	(7.29)	(9.93)	(18.17)
الإسترليني	-100	2.24	(0.03)	(0.21)	(0.93)	(1.88)	(3.05)
الين	-100	(11.00)	-	-	-	-	-
أخرى	-100	(5.47)	(0.04)	(0.18)	(2.07)	-	(2.29)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2011م و 2010م (تتمة)

آثار تغير أسعار العمولات الخاصة بالموجودات والمطلوبات والبنود خارج قائمة المركز المالي

دير البنك أثار المخاطر المختلفة على مركزه المالي وتدفقاته النقدية المتعلقة بالتقلبات في أسعار العمولات الخاصة السائدة بالسوق. يتضمن الجدول أدناه على ملخص لتعرض البنك لمخاطر أسعار العمولات الخاصة. ويتعرض البنك لمخاطر أسعار العمولات نتيجة لعدم التطابق أو لوجود فجوات بين قيم الموجودات والمطلوبات والأدوات خارج قائمة المركز المالي التي تستحق أو سيتم تجديد أسعارها في فترة محددة. ويقوم البنك بإدارة هذه المخاطر بمطابقة تواريخ تجديد أسعار الموجودات والمطلوبات من خلال إستراتيجيات إدارة المخاطر.

يلخص الجدول أدناه تعرض البنك لمخاطر أسعار العمولات الخاصة ويتضمن موجودات ومطلوبات البنك المسجلة بالقيمة الدفترية مصنفة حسب تاريخ تجديد الأسعار أو تاريخ الاستحقاق، أيهما يحدث أولاً.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2011م و 2010م (تتمة)

2011 بآلاف الريالات السعودية	خلال 3 أشهر	12-3 شهر	5-1 سنوات	أكثر من 5 سنوات	غير مرتبطة بعمولة	الإجمالي
الموجودات						
نقدية وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	6,828,000	-	-	-	10,795,477	17,623,477
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	5,861,053	153,752	-	-	70,218	6,085,023
استثمارات، و الاستثمارات في الشركات الزميلة صافي	13,328,479	8,689,078	5,828,297	5,356,160	3,754,110	36,956,124
قروض وسلف، صافي	46,952,349	23,244,022	33,941,642	8,834,751	-	112,972,764
عقارات أخرى	-	-	-	-	440,896	440,896
ممتلكات ومعدات، صافي	-	-	-	-	1,806,833	1,806,833
موجودات أخرى	-	-	-	-	5,002,273	5,002,273
إجمالي الموجودات	72,969,881	32,086,852	39,769,939	14,190,911	21,869,807	180,887,390
المطلوبات وحقوق المساهمين						
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	5,514,930	4,750	-	-	722,268	6,241,948
ودائع العملاء	47,400,097	29,837,931	-	-	62,584,472	139,822,500
مطلوبات أخرى	-	-	-	-	4,664,587	4,664,587
حقوق المساهمين	-	-	-	-	30,158,355	30,158,355
إجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين	52,915,027	29,842,681	-	-	98,129,682	180,887,390
مخاطر أسعار العمولات الخاصة –الفجوة للبنود داخل قائمة المركز المالي	20,054,854	2,244,171	39,769,939	14,190,911	(76,259,875)	
مخاطر أسعار العمولات الخاصة –الفجوة للبنود خارج قائمة المركز المالي	(553,001)	453,001	100,000	-	-	
إجمالي الفجوة الخاضعة لمخاطر أسعار العمولات الخاصة	19,501,853	2,697,172	39,869,939	14,190,911	(76,259,875)	
الموقف التراكمي الخاضع لمخاطر أسعار العمولات الخاصة	19,501,853	22,199,025	62,068,964	76,259,875	-	

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2011م و 2010م (تتمة)

2010 بآلاف الريالات السعودية	خلال 3 أشهر	12-3 شهر	5-1 سنوات	أكثر من 5 سنوات	غير مرتبطة بعمولة	الإجمالي
الموجودات						
نقدية وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	14,479,000	-	-	-	8,699,560	23,178,560
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	3,734,726	876,251	-	-	77,777	4,688,754
استثمارات، و الإستثمارات في الشركات الزميلة، صافي	12,387,326	7,038,301	6,373,542	4,538,351	3,484,921	33,822,441
قروض وسلف، صافي	42,465,652	23,342,528	35,127,132	5,099,428	-	106,034,740
عقارات أخرى	-	-	-	-	431,578	431,578
ممتلكات ومعدات، صافي	-	-	-	-	1,862,855	1,862,855
موجودات أخرى	-	-	-	-	3,537,502	3,537,502
إجمالي الموجودات	73,066,704	31,257,080	41,500,674	9,637,779	18,094,193	173,556,430
المطلوبات وحقوق المساهمين						
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	9,751,133	357,598	-	-	527,820	10,636,551
ودائع العملاء	49,364,899	21,911,047	-	-	55,669,513	126,945,459
سندات دين مصدرة	1,873,723	-	-	-	-	1,873,723
مطلوبات أخرى	-	-	-	-	4,867,479	4,867,479
حقوق المساهمين	-	-	-	-	29,233,218	29,233,218
إجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين	60,989,755	22,268,645	-	-	90,298,030	173,556,430
مخاطر أسعار العمولات الخاصة -الفجوة للبنود داخل قائمة المركز المالي	12,076,949	8,988,435	41,500,674	9,637,779	(72,203,837)	
مخاطر أسعار العمولات الخاصة -الفجوة للبنود خارج قائمة المركز المالي	1,301,749	(1,854,750)	553,001	-	-	
إجمالي الفجوة الخاضعة لمخاطر أسعار العمولات الخاصة	13,378,698	7,133,685	42,053,675	9,637,779	(72,203,837)	
الموقف التراكمي الخاضع لمخاطر أسعار العمولات الخاصة	13,378,698	20,512,383	62,566,058	72,203,837	-	

تمثل الفجوة للبنود خارج قائمة المركز المالي صافي القيمة الاسمية للأدوات المالية المشتقة التي تستخدم في إدارة مخاطر أسعار العمولات.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2011م و 2010م (تتمة)

(2) مخاطر العملة

تمثل مخاطر العملة مخاطر التغير في قيمة الأدوات المالية نتيجة التغيرات في أسعار الصرف الأجنبي. وقد أقر مجلس إدارة البنك حدوداً لمراكز العملات والتي يتم مراقبتها بشكل يومي. كما يتم استخدام إستراتيجيات للتغطية للتأكد أن المراكز ستبقى ضمن هذه الحدود. ويظهر الجدول أدناه العملات التي تعرض لها البنك بشكل جوهري كما في 31 ديسمبر 2011م و 2010م في الموجودات والمطلوبات المالية لغير أغراض المتاجرة، والتدفقات النقدية المتوقعة. ويحسب التحليل التأثير المعقول والممكن لحركة سعر العملة مقابل الريال السعودي، مع تثبيت باقي المتغيرات الأخرى على قائمة الدخل، (نتيجة التغير في حساسية العملة للقيمة العادلة للموجودات والالتزامات المالية غير التجارية) وعلى حقوق المساهمين (نتيجة التغير في القيمة العادلة لمقايضات العملة وعقود الصرف الأجنبي الآجلة والمستخدمة كتغطية للتدفقات النقدية). ويظهر التأثير الإيجابي زيادة محتملة في قائمة الدخل أو حقوق المساهمين بينما يظهر التأثير السلبي الانخفاض المحتمل في قائمة الدخل أو حقوق المساهمين.

كما في 31 ديسمبر 2011	التغير في سعر العملة %	الأثر على صافي الدخل (مليون ريال سعودي)
الدولار الأمريكي	+1	6.28
اليورو	+1	1.49
الجنية الإسترليني	+1	0.09
الين الياباني	+1	0.13
العملات الأخرى	+1	0.15

كما في 31 ديسمبر 2010	التغير في سعر العملة %	الأثر على صافي الدخل (مليون ريال سعودي)
الدولار الأمريكي	+1	6.14
اليورو	+1	0.32
الجنية الإسترليني	+1	0.18
الين الياباني	+1	0.10
العملات الأخرى	+1	0.24

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2011م و 2010م (تتمة)

(3) مخاطر العملات الأجنبية

يدير البنك مخاطر آثار التقلبات في أسعار الصرف السائدة بالسوق على مركزه المالي وتدفقاته النقدية. ويقوم مجلس الإدارة بوضع حدود لمستوى المخاطر المقبولة لكل عملة وبشكل إجمالي لمراكز العملات ليلاً وخلال اليوم، حيث يتم مراقبتها يومياً. وفيما يلي تحليلاً بصافي التعرضات في العملات الأجنبية الجوهرية كما في نهاية السنة:

بآلاف الريالات السعودية	2011 دائن (مدين)	2010 دائن (مدين)
دولار أمريكي	2,124,911	1,263,249
ين ياباني	115,919	51,702
يورو	(27,352)	(27,724)
جنية إسترليني	40,988	13,507
أخرى	78,349	(20,211)

(4) مخاطر أسعار الأسهم

تشير مخاطر أسعار الأسهم إلى مخاطر انخفاض القيمة العادلة للأسهم في محفظة استثمارات البنك غير التجارية نتيجة للتغيرات المقبولة والممكنة في مستويات مؤشرات الأسهم وقيمة الأسهم الفردية. ويوضح الجدول التالي الأثر على استثمارات البنك في الأسهم المتاحة للبيع نتيجة للتغيرات المقبولة والممكنة في مؤشرات الأسهم مع تثبيت باقي المتغيرات الأخرى:

مؤشرات السوق	31 ديسمبر 2011		31 ديسمبر 2010	
	التغير في قيمة المؤشر %	التأثير (مليون ريال سعودي)	التغير في قيمة المؤشر %	التأثير (مليون ريال سعودي)
تداول	+ 5	50.65	+ 5	27.64
	+ 10	101.30	+ 10	55.27
	- 5	(50.65)	- 5	(27.64)
	- 10	(101.30)	- 10	(55.27)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2011م و 2010م (تتمة)

30 - مخاطر السيولة

تمثل مخاطر السيولة عدم مقدرة المجموعة على تلبية صافي متطلبات التمويل الخاصة به. ويمكن أن تحدث مخاطر السيولة عند وجود اضطراب في السوق أو انخفاض مستوى درجات التصنيف الائتماني مما يؤدي إلى شح مفاجئ في بعض مصادر التمويل. وللتقليل من هذه المخاطر، قامت الإدارة بتنويع مصادر التمويل، وإدارة الموجودات بعد الأخذ بعين الاعتبار توفر السيولة، والحفاظ على رصيد كافٍ للنقدية وشبه النقدية والأوراق المالية القابلة للتداول.

وتقوم الإدارة بمراقبة الاستحقاقات للتأكد من كفاية السيولة اللازمة لها. ويراقب البنك موقف السيولة اليومي ويتم تطبيق اختبارات التحمل بشكل منتظم للتأكد من وضع السيولة في ظل التطبيقات المتعددة والتي تغطى الوضع العادي وحتى في ظل الأوضاع الأكثر خطورة للسوق. إن جميع السياسات والإجراءات المرتبطة بكفاية السيولة يتم مراجعتها واعتمادها بواسطة لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بالبنك. يتم تقديم تقارير يومية لموقف السيولة تغطي عمليات البنك والفروع الخارجية ويتم تزويد اللجنة دوريا بتقرير مختصر يشتمل على الاستثناءات التي حدثت في موقف السيولة والإجراءات التصحيحية التي تمت.

وطبقاً لنظام مراقبه البنوك وكذلك التعليمات الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي، يحتفظ البنك لدى مؤسسة النقد بوديعة نظامية تعادل 7% (2010 م: 7%) من إجمالي الودائع تحت الطلب 4% (2010م : 4%) من إجمالي ودائع الإدخار والودائع لأجل. كما يحتفظ البنك بالإضافة إلى الوديعة النظامية باحتياطي سيولة لا يقل 20% من التزامات ودائعه، ويتكون هذا الاحتياطي من النقد أو الذهب أو سندات التنمية الحكومية أو الموجودات التي يمكن تحويلها إلى نقد خلال فترة لا تزيد عن ثلاثين يوماً. كما يمكن للبنك الاحتفاظ بمبالغ إضافية من خلال تسهيلات إعادة الشراء لدى مؤسسة النقد العربي السعودي لغاية 75% من القيمة الاسمية للسندات المحتفظ بها.

يلخص الجدول التالي محفظة الاستحقاقات للمطلوبات المالية للمجموعة في 31 ديسمبر 2011م و 2010م بناء على الالتزامات التعاقدية للسداد غير المخصومة. ولأن دفعات العمولة الخاصة للاستحقاقات التعاقدية متضمنة بالجدول، فإن الإجماليات لن تتطابق مع ما ورد بقائمة المركز المالي. إن الاستحقاقات التعاقدية للمطلوبات تم تحديدها على أساس الفترة المتبقية بتاريخ قائمة المركز المالي حتى تاريخ الاستحقاقات التعاقدية، ولا تأخذ بعين الاعتبار تاريخ الاستحقاق الفعلي المتوقع. ويتوقع البنك أن لا يقوم العديد من العملاء بطلبات السداد في التاريخ المقدر للسداد، كما لا يؤثر الجدول على التدفقات النقدية المتوقعة حسبما تظهره الوقائع التاريخية للاحتفاظ بالودائع من قبل المجموعة. والمبالغ الموضحة بالجدول تمثل استحقاقات محفظة المطلوبات غير المخصومة.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2011م و 2010م (تتمة)

فيما يلي مجموعة المطلوبات المستحقة غير المخصومة:

2011					
بآلاف الريالات السعودية	خلال 3 أشهر	3-12 شهر	1-5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	الإجمالي
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	6,241,061	4,758	-	-	6,245,819
ودائع العملاء	110,341,522	29,191,239	723,293	5,145	140,261,199
مشتقات وأدوات مالية (إجمالي التعاقدات)	6,278	7,984	4,463	-	18,725
إجمالي الالتزامات المالية غير المخصومة	116,588,861	29,203,981	727,756	5,145	146,525,743

2010					
بآلاف الريالات السعودية	خلال 3 أشهر	3-12 شهر	1-5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	الإجمالي
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	10,289,929	357,907	-	-	10,647,836
ودائع العملاء	103,957,418	22,733,762	622,095	6,065	127,319,340
سندات مصدرة	4,828	1,874,539	-	-	1,879,367
مشتقات وأدوات مالية (إجمالي التعاقدات)	11,579	22,121	17,553	-	51,253
إجمالي الالتزامات المالية غير المخصومة	114,263,754	24,988,329	639,648	6,065	139,897,796

يلخص الجدول التالي محفظة الاستحقاقات لموجودات ومطلوبات المجموعة. يتم تحديد الاستحقاقات التعاقدية للموجودات والمطلوبات على أساس الفترة المتبقية بتاريخ قائمة المركز المالي حتى تاريخ الاستحقاقات التعاقدية ولا تأخذ بعين الاعتبار تاريخ الاستحقاق الفعلي حسبما تظهره الوقائع التاريخية للاحتفاظ بالودائع من قبل المجموعة. المبالغ الموضحة في الجدول هي التدفقات النقدية التعاقدية غير المخصومة، حيث تدير المجموعة مخاطر السيولة المحتملة بناء على التدفقات النقدية المتوقعة غير المخصومة.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2011م و 2010م (تتمة)

فيما يلي تحليلاً لاستحقاقات الموجودات والمطلوبات:

2011 بآلاف الريالات السعودية	خلال 3 أشهر	3-12 شهر	1-5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	بدون تاريخ استحقاق محدد	الإجمالي
الموجودات						
نقدية وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	10,659,891	-	-	-	6,963,586	17,623,477
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	5,931,271	153,752	-	-	-	6,085,023
استثمارات، صافي	9,450,160	10,170,904	7,807,473	5,773,477	3,754,110	36,956,124
قروض وسلف، صافي	38,608,394	19,643,165	39,367,470	15,353,735	-	112,972,764
عقارات أخرى	-	-	-	-	440,896	440,896
ممتلكات ومعدات، صافي	-	-	-	-	1,806,833	1,806,833
موجودات أخرى	3,550,814	-	-	-	1,451,459	5,002,273
إجمالي الموجودات	68,200,530	29,967,821	47,174,943	21,127,212	14,416,884	180,887,390
المطلوبات وحقوق المساهمين						
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	6,237,198	4,750	-	-	-	6,241,948
ودائع العملاء	109,984,569	29,116,356	716,430	5,145	-	139,822,500
مطلوبات اخرى	357,893	-	-	-	4,306,694	4,664,587
حقوق المساهمين	-	-	-	-	30,158,355	30,158,355
إجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين	116,579,660	29,121,106	716,430	5,145	34,465,049	180,887,390

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2011م و 2010م (تتمة)

2010 بآلاف الريالات السعودية	خلال 3 أشهر	3-12 شهر	1-5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	بدون تاريخ استحقاق محدد	الإجمالي
الموجودات						
نقدية وأرصدة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي	17,041,125	-	-	-	6,137,435	23,178,560
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	3,812,503	876,251	-	-	-	4,688,754
استثمارات، صافي	9,181,653	6,551,301	9,919,213	4,685,353	3,484,921	33,822,441
قروض وسلف، صافي	33,113,612	21,142,761	40,476,950	11,301,417	-	106,034,740
عقارات أخرى	-	-	-	-	431,578	431,578
ممتلكات ومعدات، صافي	-	-	-	-	1,862,855	1,862,855
موجودات أخرى	3,253,949	-	-	-	283,553	3,537,502
إجمالي الموجودات	66,402,842	28,570,313	50,396,163	15,986,770	12,200,342	173,556,430
المطلوبات وحقوق المساهمين						
أرصدة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى	10,278,953	357,598	-	-	-	10,636,551
ودائع العملاء	103,633,711	22,683,588	622,095	6,065	-	126,945,459
سندات دين مصدرة	-	1,873,723	-	-	-	1,873,723
مطلوبات اخرى	916,508	-	-	-	3,950,971	4,867,479
حقوق المساهمين	-	-	-	-	29,233,218	29,233,218
إجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين	114,829,172	24,914,909	622,095	6,065	33,184,189	173,556,430

الأصول الموجودة لمقابلة المطلوبات والتزامات القروض القائمة تتكون من النقدية، والأرصدة مع مؤسسة النقد السعودي، والبنود تحت التحصيل، والقروض والسلف المستحقة للبنوك، والقروض والسلف المستحقة للعملاء. وقد تم بيان إجمالي الاستحقاقات المتراكمة للارتباطات والتعهدات في الإيضاح رقم (19 ج-(1)) في القوائم المالية.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2011م و 2010م (تتمة)

31 – القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية

يستخدم البنك الهيكل التالي لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية:

المستوى الأول: أسعار السوق المسجلة: مصدرها أسواق التداول لأدوات مالية مماثلة في اسواق نشطة.
المستوى الثاني: طرق تقييم تعتمد على بيانات مشاهدة بالأسواق: أسعار ادوات مالية مصدرها أسواق تداول نشطة لأصول مشابهة، او ادوات مالية مماثلة او مشابهة متداولة في اسواق غير نشطة، وادوات مالية مقيمة باستخدام طرق تقييم تعتمد مدخلاتها على مشاهدات قوية يمكن ملاحظتها بالأسواق.
المستوى الثالث: طرق تقييم أخري والتي لا تعتمد مدخلاتها الرئيسية على معلومات وبيانات يمكن مشاهدتها بالأسواق: تقييم الأدوات المالية يستخدم اساليب تقييم حين يكون أحد أو عدد المدخلات غير مشاهد. ويعتمد التقييم على قيمة صافي الموجودات للوحدة / للسهم بناء على البيانات المالية المقدمة من مديري الصناديق او بناء على احدث القوائم المالية المدققة المتاحة للشركات من غير الصناديق المدارة.

هيكل تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية:

2011				
بآلاف الريالات السعودية	المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	الإجمالي
الموجودات المالية				
أدوات المشتقات المالية	-	2,958,870	-	2,958,870
الاستثمارات المالية المتاحة للبيع	12,482,326	978,828	1,748,581	15,209,735
الالتزامات المالية				
أدوات المشتقات المالية	-	139,415	-	139,415

2010				
بآلاف الريالات السعودية	المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	الإجمالي
الموجودات المالية				
أدوات المشتقات المالية	-	2,674,320	-	2,674,320
الاستثمارات المالية المتاحة للبيع	11,022,232	965,398	2,300,789	14,288,419
الالتزامات المالية				
أدوات المشتقات المالية	-	683,185	-	683,185

لم يكن هناك تحويل من / إلى هياكل و مستويات القيمة العادلة.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2011م و 2010م (تتمة)

على الرغم من ان البنك يثق في ان تقديراته للقيمة العادلة لاستثماراته بالمستوي الثالث دقيقة، الا ان استخدام طرق تقييم أخري او افتراضات قد يؤدي الى مبالغ مختلفة للقيمة العادلة. ويتضمن المستوى الثالث على استثمارات محلية و خارجية غير مقيمة بالأسواق .. ويعتمد البنك في تقييمه على قيمة صافي الموجودات بناء على احدث القوائم المالية المدققة المتاحة للتقييم العادل لتلك الاستثمارات. و من الطرق الأخرى للتقييم استخدام نماذج التدفقات النقدية المخصومة للحاضر المبنية على التوزيعات المتوقعة للأرباح والتي لا يتوفر عنها معلومات. وبناء على ذلك فإن التأثير المحتمل من استخدام اساليب تقييم معقولة بافتراضات بديلة ولا يمكن تحديده.

يوضح الجدول التالي مطابقة حركة المستوى الثالث:

بآلاف الريالات السعودية	2011	2010
الرصيد الإفتتاحي	2,300,789	1,983,968
إجمالي الأرباح أو الخسائر		
– مثبتة في قائمة الدخل	(387)	(1,191)
– مثبتة في قائمة الدخل الشامل	(94,330)	164,183
مشتريات	-	163,176
إعادة شراء	(139,831)	(9,347)
مصنفة على اساس شركة زميلة (إيضاح 8)	(317,660)	-
الرصيد الختامي	1,748,581	2,300,789

القيمة العادلة هي القيمة التي يتم بها تبادل أصل أو تسوية التزام ما بين أطراف مطلعة وراغبة في ذلك وتتم بنفس شروط التعامل العادل الأخرى. القيم العادلة للأدوات المالية داخل قائمة المركز المالي، باستثناء الاستثمارات الأخرى المقتناة بالتكلفة المطفأة، والاستثمارات المقتناة حتى تاريخ الاستحقاق، لا تختلف جوهرياً عن القيمة الدفترية المدرجة في القوائم المالية. كما لا تختلف القيم العادلة للقروض والسلف، وودائع العملاء المرتبطة بعمولة، والأرصدة لدى البنوك وأرصدة للبنوك وسندات الدين المصدرة المقتناة بالتكلفة المطفأة جوهرياً عن القيمة الدفترية المدرجة في القوائم المالية، حيث أن أسعار العمولات الحالية السائدة في السوق للأدوات المالية المماثلة لا تختلف جوهرياً عن الأسعار التعاقدية، كما أن الأرصدة لدى ومن البنوك هي ذات فترات تعاقدية قصيرة الأجل.

تحدد القيمة العادلة المقدرة للاستثمارات المقتناة حتى تاريخ الاستحقاق والاستثمارات الأخرى المقتناة بالتكلفة المطفأة، على أساس الأسعار المتداولة بالسوق عند توفرها أو أنظمة التسعير لبعض السندات بعمولة ثابتة على التوالي. وقد تم الإفصاح عن القيمة العادلة لهذه الاستثمارات في الإيضاح (6). وتحدد القيم العادلة للمشتقات المالية على أساس الأسعار المتداولة في السوق عند توفرها، أو بواسطة استخدام أنظمة التسعير الفنية المناسبة.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2011م و 2010م (تتمة)

32 – المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

يتعامل البنك، خلال دورة أعماله العادية، مع أطراف ذات علاقة، وتخضع المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة للحدود المنصوص عليها في نظام مراقبة البنوك والتعليمات الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي. كانت الأرصدة الناتجة عن هذه المعاملات في 31 ديسمبر كالآتي:

1- أعضاء مجلس الإدارة وكبار موظفي الإدارة وكبار المساهمين الآخرين والشركات المنتسبة لهم:

بآلاف الريالات السعودية	2011	2010
قروض وسلف	5,057,884	5,149,513
ودائع العملاء	23,443,098	25,616,748
المشتقات (بالقيمة العادلة)	1,494,532	1,367,828
التعهدات والالتزامات المحتملة (غير قابلة للنقض)	3,333,428	3,294,073
مكافأة نهاية الخدمة للمدراء التنفيذيين	35,651	26,576

أعضاء الإدارة الرئيسيين هم الأشخاص الذين لهم السلطة والمسؤولية للتخطيط والتوجيه والرقابة على أنشطة البنك سواء مباشرة أو غير مباشرة. يقصد بكبار المساهمين أولئك الذين يمتلكون نسبة 5% فأكثر من رأس المال المصدر للبنك.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2011م و 2010م (تتمة)

32 – المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة (تتمة)

2- صناديق البنك الاستثمارية:

بآلاف الريالات السعودية	2011	2010
ودائع العملاء	1,607,473	2,360,469

3- فيما يلي تحليلاً بالإيرادات والمصاريف المتعلقة بالمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة والمدرجة في القوائم المالية:

بآلاف الريالات السعودية	2011	2010
دخل عمولات خاصة	140,974	112,419
مصاريف عمولات خاصة	227,053	367,765
أتعاب خدمات بنكية، صافي	208,066	186,962
مكافآت ومصاريف أعضاء مجلس الإدارة واللجان المنبثقة منه	4,431	4,425
رواتب ومكافآت المدراء التنفيذين	28,007	21,426
مكافأة نهاية الخدمة للمدراء التنفيذين	2,700	2,273
مصروفات أخرى	5,248	5,198

33 – كفاية رأس المال

تهدف المجموعة في إدارتها لرأس مالها حماية قدرة البنك للاستمرار في تمويل أعماله والحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية. ويتم مراقبة كفاية رأس المال واستخدام رأس المال النظامي له يوميا بواسطة إدارة المجموعة. وتتطلب مؤسسة النقد العربي السعودي من البنوك المحافظة على نسبة إجمالي رأس المال النظامي إلى الموجودات المرجحة لمخاطر أعلى من النسبة الدنيا (8 %) المتفق عليها كما حددتها لجنة بازل.

وتحتفظ المجموعة بقاعدة رأسمالية يتم إدارتها بفعالية لتغطية المخاطر الكامنة في أنشطة الأعمال. وتقوم المجموعة بمراقبة مدى كفاية رأسمالها باستخدام، وضمن قياسات أخرى، القواعد والنسب التي أسستها لجنة بازل للإشراف المصرفي والتي تبنتها مؤسسة النقد العربي السعودي عند إشرافها على البنوك في المملكة.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2011م و 2010م (تتمة)

وقد تم تطبيق بازل-2 للركيزة الثالثة وفقاً لتوجيهات مؤسسة النقد العربي السعودي إعتباراً من 1 يناير 2008م، ونورد فيما يلي الإفصاحات عن كفاية رأس المال:

نسبة كفاية رأس المال	2011		2010	
بالآف الريالات السعودية	رأس المال	النسبة %	رأس المال	النسبة %
نسبة كفاية رأس المال الموحدة	26,835,624	%14.8	26,248,816	%16.0
الشريحة الأولى	30,883,950	%17.1	29,986,016	%18.3
الشريحة الأولى + الشريحة الثانية				

الموجودات المرجحة المخاطر	2011	2010
بالآف الريالات السعودية		
الموجودات المرجحة للمخاطر		
الموجودات المرجحة لمخاطر الائتمان	167,886,678	152,213,239
الموجودات المرجحة للمخاطر التشغيلية	10,791,225	10,212,100
الموجودات المرجحة لمخاطر السوق	2,374,267	1,360,097
إجمالي الركيزة الأولى للموجودات المرجحة المخاطر	181,052,170	163,785,436

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2011م و 2010م (تتمة)

34 – البرامج التحفيزية:

يقوم البنك بتقديم برنامج الادخار الاستثماري للموظفين. بموجب شروط هذا البرنامج يمكن للموظف المشارك في هذا البرنامج دفع الاشتراك الشهري عن طريق قيام البنك باستقطاع نسب محددة، بحد أقصى 15% من راتبه الأساسي. ويقوم البنك بالمساهمة شهرياً بنسب مئوية محددة سلفاً حسب سنوات خدمة الموظف وقد تصل إلى 6% من الراتب الأساسي بحد أقصى. ويتم استثمار تلك المبالغ المحصلة لصالح الموظف في صناديق البنك الاستثمارية.
يتم قيد تكاليف هذا البرنامج على قائمة الدخل الموحدة خلال فترة سريان البرنامج.

35- خدمات إدارة الاستثمار:

يقدم البنك خدمات استثمارية لعملائه من خلال شركته التابعة والتي تشمل إدارة بعض الصناديق الاستثمارية، وبلغ إجمالي موجودات هذه الصناديق 18.9 ألف مليون ريال سعودي (2010م: 21 ألف مليون ريال سعودي). ويتضمن إجمالي الموجودات المدارة 5.3 ألف مليون ريال سعودي (2010م: 5.9 ألف مليون ريال سعودي)، يتم إدارتها طبقاً لمبدأ تجنب العمولات.

36 - معايير التقارير المالية الصادرة ولم يتم تطبيقها:

اختار البنك عدم التطبيق المبكر لمعايير التقارير المالية الدولية الجديدة / المعدلة التالية والتي يقوم البنك حالياً بدراستها وتقييم اثر تطبيقها:

(1) التعديلات في المعايير المحاسبية الدولية (IAS 27) بيانات المالية المنفصلة (2011): النسخة المعدلة من المعيار ويسري اعتباراً من 1 يناير 2013 الذي يتعلق بمتطلبات فصل البيانات المالية والتي لم يتم بشكل كبير تعديلها طبقاً للمعيار IAS27 – متطلبات القوائم المالية المنفصلة والموحدة. متطلبات توحيد القوائم المالية تم ادراجها بمعيار التقارير المالية الدولية رقم 10 – القوائم المالية الموحدة.

(2) معيار المحاسبة الدولي رقم 28 – الاستثمار في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة (2011). النسخة المعدلة من المعيار ويسري اعتباراً من 1 يناير 2013. وترجع اغلب التعديلات نتيجة ادراج المشروعات المشتركة في المعيار 28 (2011) و لم يغير هذا التعديل النهج الأساسية للمحاسبة عن الاستثمارات في الأسهم.

(3) المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS9) – الأدوات المالية (2010) النسخة المعدلة من المعيار ويسري اعتباراً من 1 يناير 2015. شملت التعديلات متطلبات التصنيف والقياس للالتزامات المالية مقابل متطلبات الشطب الحالية لمعيار المحاسبة الدولي رقم 39 – الأدوات المالية – القياس والتسجيل.

(4) المعايير الدولية للتقارير المالية رقم 10 – توحيد القوائم المالية – حل هذا المعيار محل المتطلبات المدرجة سابقا بمعيار المحاسبة الدولية رقم 27 – القوائم المالية المنفصلة والموحدة، و(SIC – 12) – توحيد المنشئات ذات الغرض الخاص ويسري اعتباراً من 1 يناير 2013. و يقدم المعيار نموذج واحد للتوحيد لكل المنشئات بناء على السيطرة، بغض النظر عن طبيعة المستثمر (سواء كانت المنشأة مسيطر عليها من خلال حقوق التصويت أو من خلال ترتيبات تعاقدية كما هو سائد في حالة "المنشئات بغرض خاص")

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2011م و 2010م (تتمة)

(5) المعايير الدولية للتقارير المالية رقم 11 – الترتيبات المشتركة. حل المعيار محل معيار المحاسبة الدولية رقم 31 – المصالح في المشاريع المشتركة – ويسري إعتبارًا من 1 يناير 2013. يتطلب المعيار الطرف في ترتيبات مشتركة من تحديد طبيعة الترتيبات المشتركة المرتبط بها بتقييم حقوقه و التزاماته و من ثم حساب تلك الحقوق والواجبات وفقا لهذا النوع من الترتيبات المشتركة

(6) المعايير الدولية للتقارير المالية رقم 12 – الإفصاح عن المصالح في وحدات اخري. يتطلب إفصاح شامل للمعلومات التي تمكن مستخدم التقارير المالية من تقييم طبيعة المخاطر المرتبطة، والمصالح في الوحدات الأخرى، وآثار تلك المصالح على مركزها المالي، الأداء المالي والتدفقات النقدية ويسري إعتبارًا من 1 يناير 2013.

(7) المعايير الدولية للتقارير المالية رقم 13 – قياس القيمة العادلة. حل محل الأرشادات لقياس القيمة العادلة في المعايير الدولية للتقارير المالية الحالية – المحاسبة من خلال معيار موحد ويسري إعتبارًا من 1 يناير 2013. وقد عرفت المعايير الدولية للتقارير المالية القيمة العادلة و قدمت إرشادات عن كيفية تحديد القيمة العادلة، كما طلبت الإفصاح عن طرق قياس القيمة العادلة. وبشكل عام لم يغير المعيار 13 من المتطلبات فيما يخص أي بنود التي يجب قياسها او الإفصاح عنها بالقيمة العادلة ويسري إعتبارًا من 1 يناير 2013.

اختار البنك عدم التطبيق المبكر للتعديلات المعايير الدولية للتقارير المالية و معايير المحاسبة الدولية الحالية التالية و التي صدرت من مجلس المعاير المحاسبية الدولية والتي يقوم البنك حالياً بدراستها وتقييم اثر تطبيقها:

(1) تعديلات المعيار الدولي للمحاسبة رقم 1 – عرض البيانات المالية – تم التعديل لتوضيح طريقة عرض عمليات اخرى بقائمة الدخل الشامل، ويسري إعتبارًا من 1 يناير 2013.

(2) تحسينات بالمعايير الدولية للتقارير المالية (7) – إفصاحات الأدوات المالية – تم تعديل متطلبات الإفصاح بالمعايير الدولية للتقارير المالية رقم 7 بإضافة" معلومات عن الأدوات المالية المثبتة والتي حددت طبقا للفقرة 42 لمعيار المحاسبة الدولية رقم 32، كما تطلبت ايضاً معلومات عن الأدوات المالية المثبتة و خاضعة للترتيبات قابلة للتنفيذ لاتفاقات المعاوضة، حتى لو لم يتم تعيينها بموجب المعيار المحاسبي الدولي (32) ويسري إعتباراً من 1 يناير 2013.

(3) تعديلات المعيار الدولي للمحاسبة رقم (32) – عرض الأدوات المالية – تم التعديل لتوضيح بعض الجوانب المتعلقة بشروط المقابلة ويسري اعتبارا من 1 يناير 2014.

37 – أرقام المقارنة

خلاف إعادة التصنيف وفقاً لتبني تعديلات المعيار الدولي رقم 39، أعيد تصنيف بعض أرقام المقارنة للفترة السابقة كي تتماشى مع تصنيفات السنة الحالية.

38 – موافقة مجلس الإدارة

اعتمدت هذه القوائم المالية الموحدة من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 1433/03/07هـ والموافق (2012/01/30م).

39 – إفصاحات خاصة بالركيزة الثالثة لبازل - 2

تتطلب الركيزة الثالثة لبازل - 2 بعض الإفصاحات الكمية والنوعية والتي ستكون متاحة على موقع البنك الإلكتروني www.riyadbank.com إضافة إلى التقرير السنوي، وذلك حسب متطلبات مؤسسة النقد العربي السعودي. ولم تخضع هذه البيانات للمراجعة من قبل مراجعي البنك القانونيين.

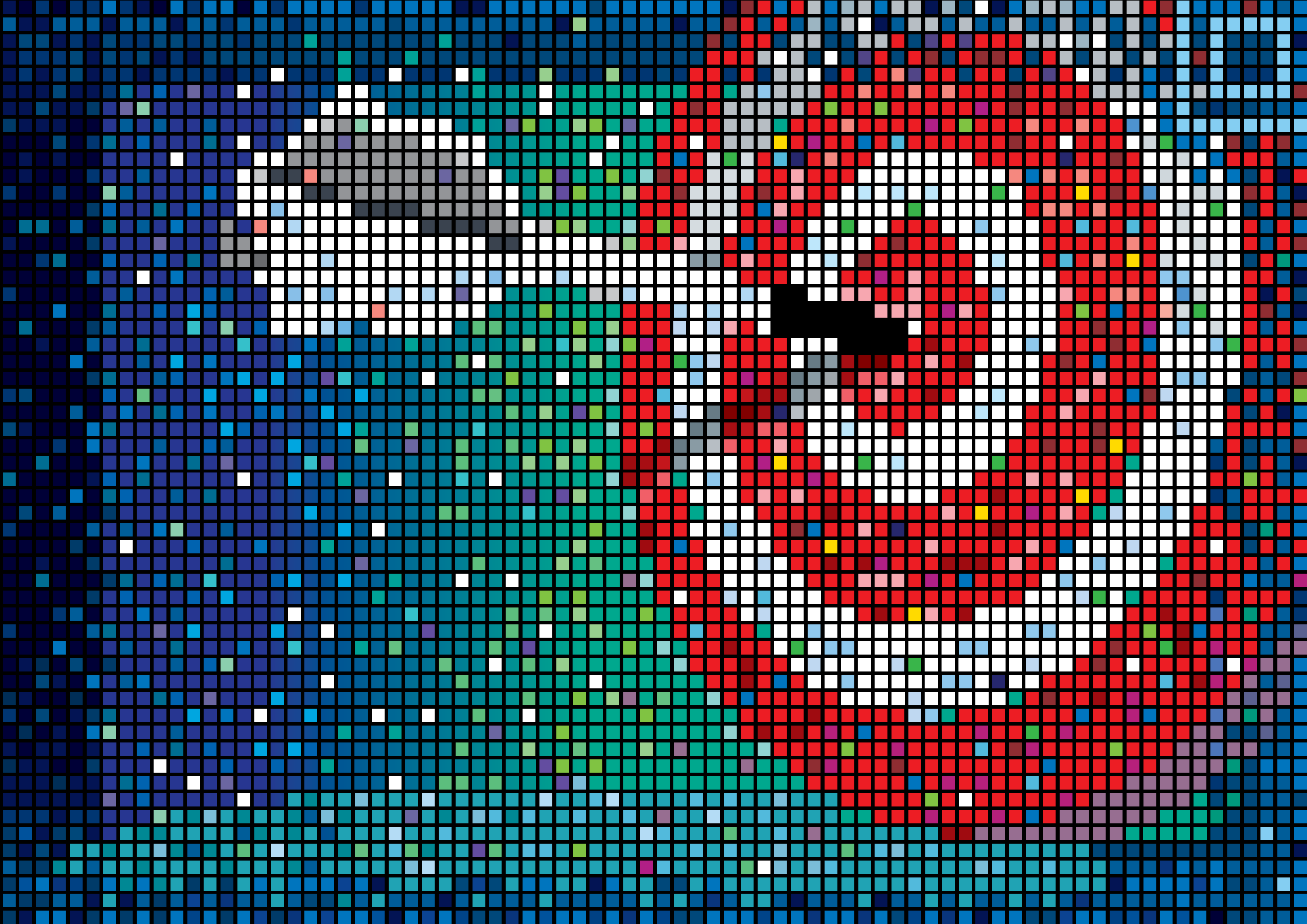

الإفصاح عن الركيزة الثالثة لبازل-2

الإفصاح عن الركيزة الثالثة لبازل-2

الإفصاح عن الركيزة الثالثة (بازل-2)

تتفق إفصاحات البنك عن المخاطر ورأس المال مع متطلبات مؤسسة النقد العربي السعودي ومتطلبات بازل-2 لكفاية رأس المال المعروفة بمتطلبات الركيزة الثالثة للإفصاح. ويتضمن موقع البنك على الإنترنت "www.riyadbank.com" الإفصاحات التفصيلية، ونورد فيما يلي موجزاً لهذه الإفصاحات التي تنطبق على بنك الرياض والشركات التابعة: "شركة الرياض المالية" و "شركة إثراء الرياض".

يزوّد بنك الرياض مؤسسة النقد العربي السعودي بتقارير ربع سنوية عن كفاية رأس المال، حيث توضح هذه التقارير الوضع الحالي لكفاية رأس المال في البنك، والخطة السنوية المتعلقة بالأداء المستقبلي لتقييم كفاية رأس المال (ICAAP). ويوفر البنك رأس مال (والمُمثل بإجمالي حقوق الملكية) كافياً لمواجهة المخاطر الجوهرية في البنك مثل مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية وذلك وفقا للركيزة الأولى من بازل -2 . كما يوفر البنك رأس مال إضافيا لمواجهة المخاطر الأخرى التي تصنّف تحت الركيزة الثانية من بازل 2 بما فيها مخاطر التسوية، ومخاطر تقنية المعلومات والمخاطر الاستراتيجية.

في إطار عملية المراجعة الرقابية (Supervisory Review Process) يتكون الحد الأدنى لموقف رأس مال البنك من إجمالي المتطلبات الرأسمالية للركيزة الأولى والثانية بالإضافة لأي متطلبات إضافية لرأس المال تحددها الجهات النظامية. وكما يرد في الرسم البياني أدناه، الذي يوضح محافظة البنك باستمرار على متانة نسب كفاية رأس المال (CAR):

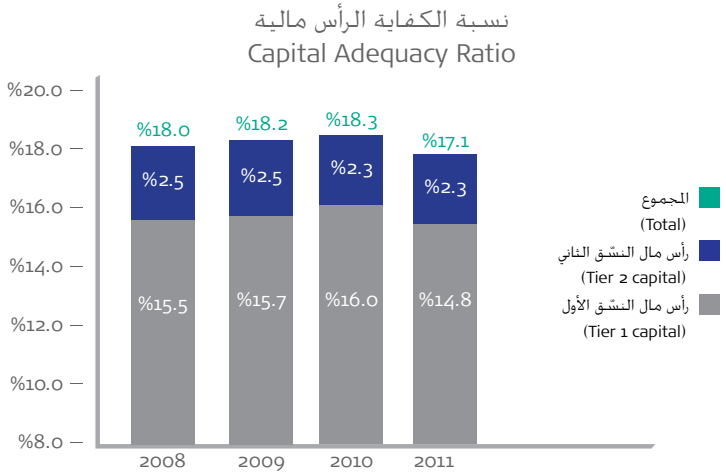

وتساهم الأطر التنظيمية والسياسات والصلاحيات والإجراءات وأنشطة الرقابة الأخرى في تشكيل البيئة الرقابية وتحدد مستوى كفايتها وفاعليتها. وتتضمن لجان الإدارة العليا: لجنة الموجودات والمطلوبات ولجنة إدارة المخاطر التشغيلية والالتزام، وتراقب هاتان اللجنتان مخاطر السوق.

ومخاطر السيولة، والمخاطر التشغيلية والمخاطر الاستراتيجية ومخاطر الالتزام. وتقوم لجنة المراجعة، المنبثقة من مجلس الإدارة، بمراجعة التقارير الدورية الخاصة بالأنظمة الرقابية وأنظمة المخاطر على مستوى البنك.

يتولّى الرئيس الأول لإدارة المخاطر مسؤولية إدارة المخاطر من ناحية التخطيط، وتصميم نماذج المخاطر، وتطوير منهجية وقياس المخاطر بالإضافة إلى تطبيق متطلبات معايير بازل المعتمدة من مؤسّسة النقد العربي السعودي (SAMA). ويتم تنسيق وتنفيذ هذه المهام من خلال قطاع السياسات الائتمانية وقطاع إدارة المخاطر إضافة إلى وحدة إدارة رأس المال في البنك وإجراءات تقييم كفاية رأس المال الداخلية (ICAAP)، باعتبارها مجتمعة تمثل منظومة إدارة المخاطر وتتبع إدارياً للرئيس الأول لإدارة المخاطر.

وفيما يلي نبذة عن المخاطر الرئيسة وكيف يقوم البنك بإدارتها:

1- المخاطر الإئتمانية

المخاطر الائتمانية هي مخاطر الخسائر التي يتسبب بها فشل أو تعثر العميل في الوفاء بالتزاماته تجاه البنك. ويفَصِل الهيكل التنظيمي لبنك الرياض وحدات الأعمال التي تقوم بتنفيذ الأعمال مع العملاء، عن وحدات المساندة المسئولة عن رقابة، وقياس، ومراقبة المخاطر الائتمانية والإبلاغ عنها بشكل مستقل.

اعتمد مجلس الإدارة في بنك الرياض إطار عمل لإدارة المخاطر الائتمانية، حيث تم تصميم كل من إطار عمل إدارة المخاطر الائتمانية وهيكل حوكمة المخاطر الائتمانية لتحقيق رقابة متكاملة وتنظيم مستمر للمخاطر الائتمانية الملازمة لنشاطات أعمال البنك. ولمجلس الإدارة علاقة في تحديد مستويات المخاطر المقبولة، واعتماد السياسة الائتمانية، وصلاحيات الموافقة على التسهيلات الكبيرة والمراجعة المستمرة للتعرضات الائتمانية القائمة ، ومراجعة حالة واتجاهات جودة المحفظة الائتمانية، والتركزات الائتمانية.

ويوضح الرسم البياني أدناه أصول البنك الموزونة وفقاً للمخاطر الائتمانية:

الأصول الموزونة وفقًا للمخاطر الائتمانية (بملايين الريالات السعودية)
Credit risk weighted assets - Millions SAR

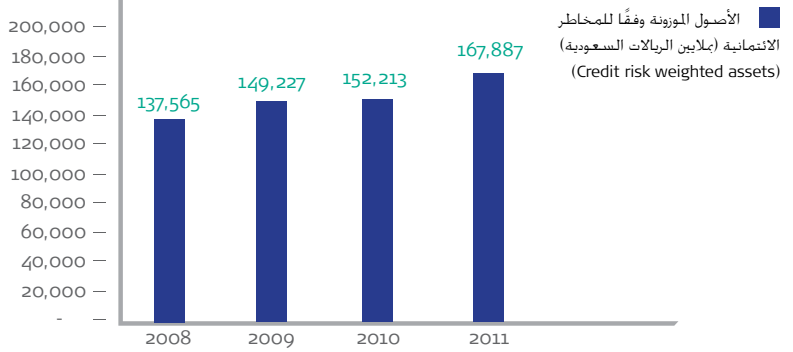

وعلى المستوى التنظيمي الإداري تقوم لجان الائتمان المختلفة من حيث تشكيلها وصلاحياتها بمراجعة واعتماد التعرضات الائتمانية للبنك ضمن حدود المخاطر والمعايير المطلوبة لتوثيق التسهيلات والإشراف والمتابعة عليها بما في ذلك لجنة الائتمان الرئيسة برئاسة الرئيس التنفيذي للبنك. ويقوم قطاع إدارة المخاطر، المستقل عن وحدات الأعمال، بإدارة ومراقبة المخاطر الائتمانية.

كما تقوم إدارة المراجعة الداخلية برفع تقاريرها إلى لجنة المراجعة المنبثقة من مجلس الإدارة عن مراجعاتها الدورية المستمرة للمحفظة الائتمانية ويقوم المراجعون الخارجيون بالمراجعة ويقدمون تقريرهم للجنة المراجعة ومجلس الإدارة عن القوائم المالية للبنك.

وتقوم لجنة الاستثمار، برئاسة رئيس مجلس الإدارة، بالإشراف على المحافظ الاستثمارية للبنك حسب سياسات توزيع الأصول والمعايير الاستثمارية التي أقرها مجلس الإدارة. كما تحدد لجنة الاستثمار إطار السياسة الاستثمارية وطرق توزيع الأصول الاستثمارية. ويتم مراجعة أداء مدراء المحافظ الاستثمارية من قبل إدارة الاستثمار واستشاريين مستقلين.

ويمكن تصنيف التعرض الائتماني لبنك الرياض إلى فئتين رئيسيتين من المخاطر: مخاطر ائتمان الأفراد، ومخاطر ائتمان غير الأفراد.

مخاطر ائتمان الأفراد تتعلق بعدم سداد التسهيلات الائتمانية مثل التمويل الشخصي، والتمويل العقاري، وبطاقات الائتمان، والمنتجات الأخرى المقدمة للأفراد. ويعتمد قبول مخاطر مصرفية الأفراد على تطبيق معايير ثابتة باستخدام منهجيات قياس محددة منها نظام التقييم (scoring system). ويتم إعداد مخصصات المحفظة بناءً على سياسة المخصصات في البنك. وفي حال عدم السداد لمدة 180 يوماً من تاريخ الاستحقاق يتم شطب الدين.

ويتضمن إقراض غير الأفراد التسهيلات المقدمة للشركات، وللبنوك، والمؤسسات الحكومية وشبه الحكومية ، وقروض المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتمويل التجارة، والتمويل الهيكلي وتمويل المشاريع، وعمليات التأجير، والقروض المشتركة، والضمانات وتسهيلات الجاري مدين.

ويوجد ببنك الرياض وحدة مخصصة لتقييم ومراقبة مخاطر ائتمان المؤسسات المالية، في إطار الحدود الائتمانية للدول المعتمدة من قبل مجلس الإدارة.

ويتم إدارة مخاطر ائتمان التسهيلات المقدمة للشركات بالتحقق من تحديد هذه المخاطر في الوقت المناسب، وقياسها، ومعايرتها، ومراقبتها وبرفع التقارير عن حجم التعرض بما يتفق ومعايير البنك للمخاطر الائتمانية واستراتيجية البنك في إدارة القطاعات والمحافظ الائتمانية. كما يتبع البنك سياسة لإدارة مخاطر التركز الائتماني وحدودها على

المستوى الفردي لكل عميل وعلى مستوى قطاعات السوق وشرائح العملاء. ويتم تغطية الائتمان للأطراف ذوي العلاقة بالضمانات الكافية وفقا للمتطلبات النظامية، كما تتم مراقبة المخاطر على مستوى كل تسهيل ائتماني للعميل، و إجمالي التعرض للعميل، ومحفظة الإقراض ككل.

يطبق البنك نظاما متكاملا للتصنيف الائتماني لعملائه، يستخدم فيه أسلوبي القياس الكمي والنوعي الداخلي والخارجي. فالخارجي (تصنيف المقترض) يقيّم بمعايير كمية ونوعية للتحليل المالي، والداخلي يعتمد على معايير محددة لكل درجة/فئة تصنيف. ويتم توثيق كلا التصنيفين وعرضهما على جهة الصلاحية المناسبة. علماً بأن أي تعديلات في درجة تصنيف العميل يتم اعتمادها من قبل لجنة التصنيف الائتماني ولجنة مراجعة التصنيف الائتماني، وتقوم إدارة المراجعة الداخلية بمراقبة التصنيفات وتعديلاتها.

ويستخدم البنك تصنيف ستاندرد أند بورز، وفيتش، وموديز، وكابيتال إنتليجنس باعتبارها وكالات تقييم ائتمان خارجية، وذلك لقياس التعرضات السيادية، وتعرضات البنوك المركزية، والبنوك، وشركات الأوراق المالية، والشركات.

لا تعتبر الضمانات أبداً بمثابة الأساس لقرار الإقراض لكنها تعد مصدراً بديلاً للسداد في حال عدم نجاح الأعمال وتخضع لسياسة البنك من ناحية القبول والتقييم والتسييل وتتم مراقبة مخاطر الضمانات بشكل دوري.

وتعتبر القروض التي مضى على استحقاقها أكثر من 90 يوماً قروضاً مستحقة متأخرة. ويتم احتساب المخصصات ذات العلاقة بعد أن تقوم إدارة العلاقة، و قطاع السياسات الائتمانية، وقطاع المالية، والإدارة التنفيذية، والمراجعة الداخلية، والمحاسبون القانونيون، ولجنة المراجعة بمراجعة هذه المخصصات بشكل ربع سنوي بما في ذلك تحديد المخصصات لكل قرض على حدة باستثناء القروض الخاصة بالأفراد التي تخضع لسياسة الشطب بعد 180 يوماً. ويتم احتساب مخصصات المحفظة لتغطية التعرضات العاملة للشركات، والأفراد، وبطاقات الائتمان، بتطبيق نسب المخصصات التي تعكس مستويات التعثر في كل فئة من المحفظة.

2- مخاطر السوق

مخاطر السوق هي المخاطر المتعلقة بتقلبات القيمة المعرّضة للمخاطر (V@R) أو القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة للتغيرات المتنوعة في عناصر السوق مثل أسعار العمولات الخاصة وأسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الأسهم.

ويصوّر الرسم البياني أدناه أصول البنك الموزونة وفقاً لمخاطر السوق:

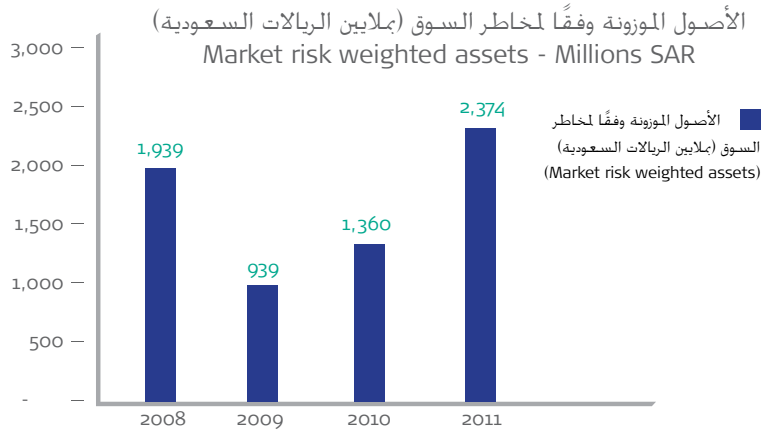

ويقرر مجلس الإدارة مستويات لحدود أسعار الخدمة البنكية لفترات محددة، وتتم مراقبة مراكز البنك يوميا ويستخدم البنك استراتيجيات التحوط للتأكد من الحفاظ على المراكز ضمن حدود الفجوات المقررة. ويقوم البنك بإدارة التعرض لتأثيرات التذبذب في أسعار صرف العملة الأجنبية السائدة على مركزه المالي والتدفقات النقدية بما في ذلك قيام مجلس الإدارة بوضع حدود على مستوى التعرض بالعملة. وللحد من مخاطر السيولة يقوم البنك بتنويع مصادر التمويل والاحتفاظ بمستوى نقدي أو أوراق مالية شبه نقدية و أوراق مالية قابلة للتسييل.

3- المخاطر التشغيلية

تركز استراتيجية البنك للمخاطر التشغيلية على التأكد من حماية البنك ضد المخاطر التشغيلية الرئيسية والتأكد من أن الخسائر المتكبدة نتيجة لهذه المخاطر في حدها الأدنى. وقد طور البنك أطرا وسياسات وإجراءات لتحديد هذه المخاطر على مستوى البنك والحد من تأثيراتها وأنشأ لإدارة هذه العمليات إدارة مركزية متخصصة تقوم بمراقبة تأثير كافة المخاطر التشغيلية ورفع التقارير إلى لجنة إدارة المخاطر التشغيلية والالتزام برئاسة الرئيس التنفيذي. كما تتضمن إدارة المخاطر التشغيلية إدارة لمكافحة الاحتيال بهدف تحليل بيانات الحسابات والعمليات التجارية بغية ضبط الاحتيالات والأخطاء والحيلولة دون حدوثها.

ويمثّل الرسم البياني أدناه أصول البنك الموزونة بحسب المخاطر التشغيلية:

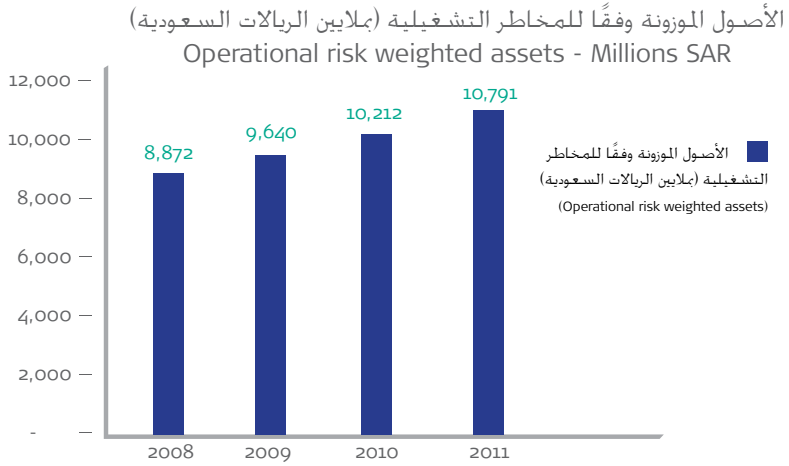

4- المخاطر الأخرى

يتبع البنك استراتيجيات متكاملة لإدارة ومتابعة ورقابة المخاطر الأخرى مثل مخاطر السيولة، ومخاطر تقنية المعلومات والمخاطر الاستراتيجية ومخاطر أسعار الخدمة البنكية في المحفظة المصرفية ومخاطر تركّز الائتمان، ومخاطر الاقتصاد الكلي ومخاطر دورة الأعمال ومخاطر التسويات، حيث تركز هذه الاستراتيجيات على الحد من الآثار السلبية لهذه المخاطر ويقوم البنك بتوفير رأس المال الكافي لمقابلة هذه المخاطر.

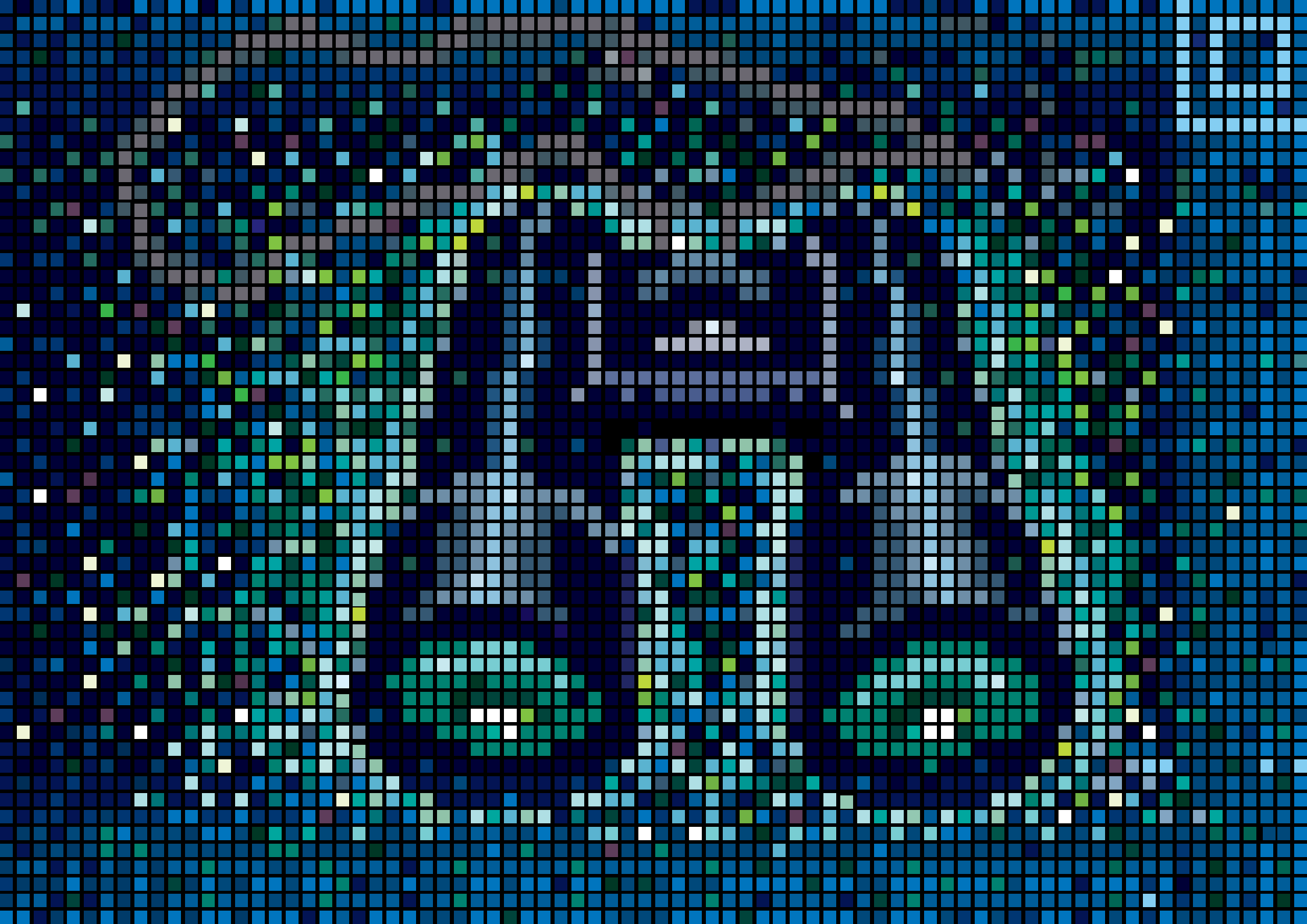

الإدارة التنفيذية

الإدارة التنفيذية

طلال إبراهيم القضيبي
الرئيس التنفيذي

سليمان عبد الرحمن القويز
الرئيس التنفيذي المساعد

عبدالعزيز صالح الفريح
نائب الرئيس التنفيذي الأول

ثالب علي الشمراني
نائب الرئيس التنفيذي
الرئيس الأول لإدارة المخاطر

عبد المجيد عبدالله المبارك
نائب الرئيس التنفيذي
مصرفية الشركات

عبدالعزيز صالح المالكي
نائب الرئيس التنفيذي
الخزانة والاستثمار

عادل احمد بن الشيخ
نائب الرئيس التنفيذي
الفروع

سعيد سعدي الصعيري
نائب الرئيس التنفيذي
الخدمات المساندة

أحمد يحيى الطيب
نائب الرئيس التنفيذي
إدارة المخاطر

أسامه عبد الباقي بخاري
نائب الرئيس التنفيذي
السياسات الإئتمانية

عدنان صالح الجويان
نائب الرئيس التنفيذي
الموارد البشرية

رياض عتيبي الزهراني
نائب الرئيس التنفيذي
العمليات

محمد عبد العزيز الربيعة
نائب الرئيس التنفيذي
التسويق

ماجد عبد الرحمن القويز
نائب الرئيس التنفيذي
خدمات مصرفية الشركات

عبد الرحمن محمد العودان
نائب الرئيس التنفيذي
تقنية المعلومات

الإدارة العامة، الإدارات الإقليمية والفروع الدولية

الإدارة العامة

طريق الملك عبدالعزيز، صندوق بريد 22622، الرياض 11416، المملكة العربية السعودية
هاتف: 401-3030 (01)، فاكس: 404-2707 (01)، تلكس: 407490
موقعنا على الإنترنت: www.riyadbank.com

الإدارات الإقليمية

المنطقة الوسطى
شارع الملك فيصل
ص.ب 229 – الرياض 11411
هاتف: 4113333 (01)
فاكس: 4112962 (01)

المنطقة الشرقية
شارع الملك سعود
ص.ب 274 – الدمام 31411
هاتف: 833-5733 (03)
فاكس: 833-6253 (03)

المنطقة الغربية
شارع الستين
ص.ب 9324 – جدة 21413
هاتف: 651-3333 (02)
فاكس: 651-2866 (02)

الفروع الدولية

لندن
بنك الرياض فرع لندن
دار بنك الرياض
B17 شارع كورزون
لندن W1J 5HX
هاتف: 783-09000 (20)
فاكس: 749-31668 (20)
Swift: RIBLGB2L

هيوستن
بنك الرياض / وكالة هيوستن
440 شارع لويزيانا سويت 1050
هيوستن تكساس U.S.A 77002
هاتف: 331-2001 (713)
فاكس إدارة العمليات:
331-2043 (713)
فاكس الإئتمان/التسويق:
331-2045 (713)

سنغافورة
بنك الرياض
المكتب التمثيلي
3 شارع فيليب
03-12 – رويال جروب بيلدنغ
سنغافورة 048693
هاتف: 653-64492 (65)
فاكس: 653-64493 (65)

المدراء الإقليميون

ياسر عبد الرحمن البابطين
المدير الإقليمي للمنطقة الوسطى

ابراهيم فايز الشهري
المدير الإقليمي للمنطقة الشرقية

هاني عبدالله أبو النجا
المدير الإقليمي للمنطقة الغربية

riyadbank.com

riyadbank.com